جامعـــــــة محـــمد بوضـــــياف المســـــــيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية

الرقم التسلسلي .....
رقم التسجيل :.....

النقاش النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول التعاون الدولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة :
اسمهان بلة

إشراف:
د.مزوزي عبلة

أ.د محمد شاعة	رئيسا
د. عبلة مزوزي	مشرفا ومقررا
أ.د محمد الطاهر عديلة	ممتحنا

السنة الجامعية :
2025/2024
1446/1447

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بلخ ايمهان ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 210788780 والصادرة بتاريخ 2024/08/15 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: التقاعد الشطري بين الواقعية الجديدة والسياسة الجديدة

حول التعاون الدولي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/06/18 ..... 25 جوان 2025

توقيع المعني (ة)

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
العمراوي العمري

قال الله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} المائدة : 02.

" ذلك الذي يعمل بدون نظرية كبحار في قارب بدون موجة أو بوصلة فلن يعلم متى ستنتهي".

- ليوناردو دافنشي -

شـــكر

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، وما توفيقي إلا بالله.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتي الكريمة: **د. عبلة مزوزي**، التي كانت سندا لي طيلة انجاز هذا العمل بحرصها و متابعتها وتفانيها في إثراء معارفي طيلة مشواري الجامعي، وقد حرصت أن تكون دائما السباقة في إعطاء التوجيهات والتوصيات المنهجية لي ولكافة الطلبة خلال بحوثنا الصفية ومنحنا الثقة في النفس.

فشكرا لك أستاذتي الفاضلة على تحملك عبء الإشراف ولك مني كل الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة **أ.د: شاعة محمد و أ.د: عديلة محمد الطاهر** على تحملها عناء قراءة ومناقشة هذا العمل وتقييمه.

لكم مني كل عبارات التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف– المسيلة– كل باسمه وعلى رأسهم رئيس القسم السابق الأستاذ **يوسف خوني**، وشكر خاص للأستاذ **شوقي عرجون** والأستاذ **عديلة محمد الطاهر** على مجموعة الكتب القيمة. ولا يفوتني شكر **الأستاذة ليندة بوعنان** ، والأستاذة **عمارة دليلة** على دعمها لي في انجاز هذه المذكرة.

إهـــداء

إلى من ربياني صغيرا، وعلماني أن النجاح لا يكون إلا بالإصرار و الجهد و العمل

" أبي و أمي "

لكما مني كل عبارات الحب و الاحترام و جعلكما الله نورا يضيء دربي أينما حللت.

إلى كل من ساندوني في انجاز هذا العمل بالدعاء " إخوتي وأخواتي وأزواجهم وزوجاتهم وكل أقاربي كل باسمه ".

إلى عصافيرنا الصغار" محمد، إبراهيم الخليل، سعد لؤي، أنس، مصعب، سعد براء، محسن ".

إلى طير الجنة الصغير "يسري" رحمه الله.

إلى صديقات العمل كل باسمها و أخص بالذكر: أشواق، عائشة.

إلى أخواتي العزيزات اللاتي جمعني بهن الحب في الله في الإقامة الجامعية علي منجلي(1) بقسنطينة.

و أخص بالذكر شقيقة روحي " تهاني "

إلى صديقاتي في مشواري الجديد بجامعة المسيلة وأخص بالذكر

"نادية"،""نبيلة"، "سميرة"، "عقيلة ".

إلى طلبة وطالبات قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة وخاصة دفعة "2020-2025"

إلى روح من فقدناهم في طريق العلم

" سعد أحمد كاليف، عمر غراب، والعزيزة الغالية فتيحة مهيدي "

رحمهم الله و أسكنهم فسيح الجنان

إلى الطفلة الفلسطينية المرابطة في غزة " ميس سمور " و عائلتها الكريمة.

لمن نسيهم قلمي ولكل من عرفني من قريب أو بعيد

أهدي ثمرة هذا العمل.

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي للتعاون الدولي

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

المطلب الثاني: تطور ظاهرة التعاون الدولي

المبحث الثاني: مشكلة التعاون الدولي

المطلب الأول: المباريات التعاونية

المطلب الثاني: المباريات اللاتعاونية

الفصل الثاني: الجدل النظري حول وجود ونفي التعاون الدولي

المبحث الأول: أطروحة إثبات التعاون الدولي في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة

المطلب الثاني: تفسير الليبرالية الجديدة لإثبات وجود التعاون الدولي

المبحث الثاني: أطروحة نفي التعاون الدولي في العلاقات الدولية

المطلب الأول: الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة

المطلب الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لنفي وجود التعاون الدولي

الفصل الثالث : التقارب في الافتراضات والدفاع عن الهوية الأنطولوجية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة:

المبحث الأول: التقارب في مفاهيم التحليل بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: التحولات المعرفية المشتركة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

المطلب الثاني: مساعي التوليف النظري في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: التوليفة نيو واقعية – نيو ليبرالية

المطلب الأول: التوليفة العقلانية.

المطلب الثاني: الأسس المادية للتقليد العقلاني.

الخاتمة

مقدمة

تمهيد

تتضمن أدبيات العلاقات الدولية نقاشا مستفيضا حول الاختلافات الكثيرة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في الكثير من القضايا والظواهر، لا سيما في سياق التعاون (cooperation) والصراع (conflict)، ففي عالم يحتاج اليوم إلى آليات لتوسيع مجالات التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البيئة الدولية تتناقض النظريتين كثيرا في ما يخص نجاح التعاون في تحقيق ذلك.

فقد هيمن النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على جل نقاشات النظريات الأخرى، وهذا راجع للاختلاف الذي ساد النظريتين حول قضايا عديدة أهمها: مسألة التعاون الدولي والمكاسب النسبية مقابل المطلقة، النوايا والقدرات ودور المؤسسات والأنظمة وهي دلالات على الأهمية الكبيرة لهذه المواضيع في محاكاة واقع البيئة الدولية الذي يظهر التنافس بين الفواعل من أجل التحكم في جل السياسات الدولية.

بالنسبة للسياق التاريخي للتعاون فارتبط بظهور الجماعات والشعوب في العصور القديمة، فكان التعاون يقتصر على العلاقات التجارية أو العسكرية لكن مع ظهور الدولة الحديثة وبروز التحديات الدولية كالحروب الكبرى (الحربين العالميتين الأولى والثانية)، وكذا التحديات العابرة للحدود ظهرت الحاجة لوجود تنظيم دولي قائم على التعاون. تجسد في البداية في عصبة الأمم إلا أنها لم تدم طويلا ليتم إنشاء هيئة الأمم المتحدة كهيئة عليا تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار. من هنا بدأ التعاون بين الدول يأخذ منحى آخر بهدف تفادي الحروب و الصراعات المستقبلية.

وعليه تقدم كل من الواقعية الجديدة والليبرالية تفسيراتها من أجل الإحاطة بواقع التعاون على المستوى الدولي، حيث تؤكد الواقعية الجديدة على ديمومة سياسات القوة عكس إمكانيات التعاون التي تبقى محدودة حسبها نظرا لارتباطها ببيئة فوضوية تسعى من خلالها الدول لتحقيق مكاسب نسبية، من ناحية أخرى تقدم الليبرالية

الجديدة تفسيرات تؤكد على دور المؤسسات والأنظمة في تسهيل التعاون مجادلة بأن المؤسسات الدولية قادرة على تخفيف حدة الفوضى وتحقيق نتائج مفيدة.

انطلاقا من التفسيرات التي تقدمها كل نظرية حول مسألة التعاون الدولي، تظهر الأهمية الكبيرة لهذه النظريات في مساعدة الباحثين في مجال العلاقات الدولية لمعرفة حقيقة هذه الظواهر، وما الذي يعرقلها على أن تكون ناجحة وهادفة للتوجه نحو بناء بيئة عالمية خالية من الحروب والصراعات يسودها نوعا ما سلطة عليا ونظام مبني على وجود نموذج يكفل للجميع المشاركة في بناء وتنفيذ السياسات العالمية دون أن تكون هناك حاجة لتغليب أطراف على أخرى.

هذه الإسهامات النظرية الجديدة تؤكد دائما لنا أن التقلبات التي تعيشها البيئة الدولية، ودخول متغيرات جديدة قد يخلق نوعا من التغيير داخل المضامين النظرية حتى وان لم يكن جذريا لكن على الأقل في جزئيات منه، كتقبل الواقعية مثلا وجود فواعل أخرى تلعب هي الأخرى أدوار بجانب الدول، لذا مسألة التعاون الدولي ليست مسألة تغليب قوة طرح نظري على آخر، وإنما البحث عبر هذه الطروحات لإيجاد نقاط التلاقي الممكن أن تساهم في الوصول إلى حلول وآليات لتجسيد مثل هذه المضامين بما يضمن للكل المساهمة في بناء الأمن والسلام العالمي.

أولا/- مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات ذاتية و أخرى موضوعية كانت سببا في اختيار موضوع في الجانب النظري:

أ/- المبررات الذاتية:

الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار الدراسات النظرية في حقل العلاقات الدولية هي جانب التشويق و الاكتشاف و المقايسة، فتأثري بالأحداث الدولية جعلني أسعى للتعمق في الجانب النظري أكثر من أجل اكتساب وسيلة وأداة تحليلية لهذه الظواهر بهدف فهمها، التي تتعارض في كثير من الأحيان مع الواقع

خاصة النظريات المثالية منها. واختياري للنظرية الواقعية والليبرالية هو اعتبارهما من النظريات الكبرى وخاصة الواقعية التي لا تزال مهيمنة حتى في وقتنا الحالي.

ب/- المبررات الموضوعية:

بالنسبة للأسباب الموضوعية هو أن أساس حقل العلاقات الدولية هو النظريات باعتبارها أدوات تحليلية في يد أي باحث في العلوم السياسية. فهي التي تعطيه مفتاح فهم الظواهر وتفسيرها وتحليلها ومن ثمة التنبؤ بالمستقبل. يقول ليوناردو دافنشي: " ذلك الذي يعمل بدون نظرية كبحار في قارب بدون موجة أو بوصلة، فلن يعلم متى ستنتهي". فتفسير ظاهرة التعاون الدولي من خلال النقاش بين النظريتين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديد، يتطلب إبراز جوانب الاختلاف بينهما لاختبار القدرة التفسيرية لكلتا النظريتين في محاولة لوضع إطار تحليلي متناسق يساهم في حسن التنبؤ وقراءة السلوكيات الدولية في إطار التفاعلات التعاونية. ودراسة التوليفة نيو واقعية- نيو ليبرالية داخل نموذج عقلاني التي ظهرت كرد على انتقادات المقاربات مابعد الوضعية(النقاش الرابع).

ثانيا/- أهمية الموضوع:

أ/- الأهمية النظرية:

إن تحليل ظاهرة التعاون الدولي باستخدام نظريات العلاقات الدولية أمر بالغ الأهمية، حيث يسعى الباحث لعرض الافتراضات النظرية لكلتا النظريتين والطرق المتبعة في تفسيرهما للظاهرة محل الدراسة. فالدراسات التي تأخذ طابعا نظريا في العلاقات الدولية مهمة خاصة وأنها تساهم في تفسير العديد من الوقائع بأسلوب علمي منظم يمنح الباحث القدرة على التحليل أكثر.

ب/- الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للموضوع في ارتباطه بالواقع العملي للسياسة الدولية، أي تأثير العلاقات التعاونية على الواقع الإقليمي والدولي. فالتعاون الدولي موضوع يكتنفه الغموض وضبابي، ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم انتشارا واسعا للمؤسسات الدولية والتكتلات الإقليمية، وكذا زيادة الوعي بضرورة العمل الجماعي خاصة في ظل التحديات الراهنة كقضايا الإرهاب الدولي، الهجرة، قضايا البيئة، الصحة وغيرها. إلا أننا لا نزال نرى عالما يسوده الصراع والانقسامات مست العديد من دول العالم. هذا ماجعل العديد من منظري العلاقات الدولية يسعون لتقديم تفسير علمي لهذه الظاهرة. وتم اختيار النقاش النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في محاولة لابراز رؤيتهما المتناقضة لهذه الظاهرة. حيث أنه من الصعب تحقيق التعاون الدولي خاصة في ظل البيئة الفوضوية حسب الواقعية الجديدة. غير أن الليبرالية الجديدة ترى عكس ذلك، ففي ظل تزايد فرص الترابط الدولي وزيادة حدة الاعتماد المتبادل وتطور التكتلات الإقليمية. ومع ظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول أصبح من الممكن تحقيق التعاون الدولي وتجسيده من خلال منظمات دولية تعمل على المشاركة في تنفيذ وتشريع القوانين وفرض العقوبات بهدف تحقيق الاستقرار في بيئة فوضوية.

ثالثا/- أهداف الدراسة:

تم تقسيمها لأهداف نظرية وأهداف عملية:

أ/- الأهداف النظرية:

جاءت الدراسة بهدف التعريف بنظريتين أساسيتين في حقل العلاقات الدولية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وكيفية توظيفهما في تحليل مختلف الظواهر الدولية. وإظهار مختلف التحولات في المفاهيم

ومستويات التحليل مقارنة بالنظريات الكلاسيكية(الواقعية التقليدية و المثالية)، مع حفاظ كل نظرية على نواتها الصلبة.

ب/- الأهداف العملية:

من منطلق الأهمية النظرية والعملية التي يتناولها موضوع البحث تتضح مجموعة من الأهداف:

- وضع ظاهرة التعاون الدولي كظاهرة مادية تخضع للملاحظة والتجريب والوصول لنتائج نهائية من أجل معرفة الجوانب الخفية للظاهرة.

- توظيف الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة في تفسير ظاهرة التعاون الدولي.

- إبراز أهمية المؤسسات الدولية والأنظمة وقدرتهما على حل بعض المسائل الدولية، وكذا إبراز حالات العجز.

رابعا/- الإشكالية (المشكلة البحثية):

أ/- الإشكالية الرئيسية:

خلال ثمانينيات القرن العشرين احتدم النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول إمكانية تحقيق التعاون الدولي في ظل نظام فوضوي. فباعتبار التعاون الدولي أحد أبرز الآليات لحل المشكلات الدولية والتعامل مع مختلف التحديات في إطار جماعي تم صياغة الإشكالية التالية:

كيف ساهم النقاش النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في بناء إطار تفسيري لظاهرة التعاون الدولي؟

ب/- التساؤلات الفرعية:

وتفرعت عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1)- كيف أثرت التحولات الدولية على تطور مفهوم التعاون الدولي؟

2)- كيف ساهمت الليبرالية المؤسساتية الجديدة في وضع أسس وفرضيات تثبت إمكانية تحقيق التعاون الدولي؟

3)- هل نجحت الواقعية الجديدة في نفي وجود التعاون الدولي ؟

4)- كيف تم دراسة التوليف بين النظريتين ضمن النموذج العقلاني؟ وكيف دافعت الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على هويتهما الأنطولوجية؟

خامسا/- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد نهاية سبعينيات القرن العشرين إلى وقتنا الحالي(الانتشار الواسع للمؤسسات الدولية)
- **الحدود المكانية:** الولايات المتحدة الأمريكية (نظريات غربية)، فأغلب منظري العلاقات الدولية ينتمون لأمريكا وينطلقون من دراستهم استنادا للقوة المهيمنة. كما يتحدد المجال المكاني لظاهرة التعاون الدولي في أي نطاق من العالم يحدث فيه تفاعلات تعاونية دولية.
- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة موضوع النقاش النظري بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة حول ظاهرة التعاون الدولي (دراسة نظرية)، بحيث تهدف لإثبات وجود التعاون بين الدول ودوره في تحقيق الاستقرار والحد من الصراعات والحروب بين الدول، وفي المقابل نفي وجود التعاون بسبب فوضوية النظام الدولي وكذا محدودية التعاون.

سادسا/- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الذي تم طرحه في الإشكالية تم وضع الفرضية التالية:

أ/- الفرضية الرئيسة:

بالرغم من وجود جوانب اختلاف بين النظريتين إلا أن هذا لم يمنع وجود تقارب في المفاهيم بينهما جعلهما تتحدان ضمن توليفة نيو واقعية – نيو ليبرالية داخل نموذج عقلاني في مواجهة المقاربات مابعد الوضعية (النقاش الرابع).

ب/- الفرضيات الفرعية:

1)- المؤسسات الدولية والأنظمة تساعد في تحقيق التعاون الدولي رغم فوضوية النظام الدولي.

2)- لا وجود للتعاون في وجود حالات الغش وانعدام الثقة و الصراع من أجل البقاء.

سابعا/ أدبيات الدراسة:

1-كتاب روبرت كيوهان " مابعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي" After Hegemony :Cooperation and Discord in the World Political Economy,1984.

حيث كان بمثابة تحد مباشر للنظرية الواقعية خاصة الواقعية الجديدة(والتز)، وأعاد إحياء النظرية الليبرالية، حيث انطلق من إشكالية تتمثل في: **هل يمكن تحقيق التعاون الدولي حتى في غياب القوة المهيمنة؟**، حيث يرى أن المؤسسات الدولية وكذا الأنظمة يمكنها تعويض القوة المهيمنة، و أن لها دور فعال في تلطيف الفوضى(الاستقرار في غياب القوة المهيمنة)، عن طريق إصدار القوانين و إنفاذ الاتفاقيات ومحاربة الغش، وبالتالي تحقيق التعاون بين الدول. وجاء الكتاب بهدف معلن هو إجراء محصلة للواقعية و الاعتماد المتبادل المركب و تحديد التعاون الدولي في سياق الاقتصاد السياسي العالمي، و أطلق اسم الليبراليةالمؤسسية الجديدة. والتي انطلقت من نفس افتراضات الواقعية الجديدة حول فوضوية النظام الدولي و أنانية الدول (العقلانية). وتوصل لنتيجة مفادها أنه يمكن تحقيق التعاون الدولي حتى في نظام دولي فوضوي وبغياب القوة المهيمنة، و ذلك من خلال

المؤسسات الدولية التي تساهم في تقليل عدم اليقين والشك وتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية. فالهيمنة ليست شرطا للتعاون.

2- كتاب روبرت اكسيلرود" نشوء التعاون "، حيث طرح اكسيلرود تساؤل حول: **هل يمكن تحقيق التعاون في عالم يعج بالأنانيين، وفي غياب سلطة عليا تفرض هذا التعاون؟**، وقد استخدم نظريات الألعاب لتوضيح كيف يمكن أن ينشأ التعاون بين أطراف أنانية في بيئة يسودها التنافس و الغش و الاحتيال و الخيانة، ومن بين الاستراتيجيات معضلة السجين التي تتيح محاكاة التفاعلات الواقعية بين الأفراد أو الشركات في موقف تتضارب فيه المصالح، و إستراتيجية المعاملة بالمثل(TIT for TAT)تبدأ بالتعاون ثم تقود لرد فعل بالمثل بناء على سلوك الطرف الآخر . وتوصل لنتيجة مفادها أن التعاون يمكن أن ينشأ و يستمر بين الأطراف الأنانية حتى في غياب سلطة مركزية بشرط تكون هناك تفاعلات متكررة بين هذه الأطراف.

3- مقال جوزيف غريكو" الفوضى ومحدودية التعاون: نقد الواقعية للنظرية الليبرالية المؤسسية" « Anarchy and the Limits of Cooperation : A RealistCritic of the NeoliberalInstitutionalism »، حيث طرح تساؤل مدى نجاعة افتراضات الليبرالية المؤسساتية الجديدة حول التعاون الدولي في ظل النظام الفوضى. **هل يمكن تحقيق تعاون دولي طويل المدى في نظام فوضوي كما تزعم الليبرالية المؤسساتية الجديدة، أم أن الفوضى تحد من إمكانية وجود هذا التعاون حسب الواقعية الجديدة؟**، ويرى غريكو أن الفوضى تفرض قيودا على تحقيق التعاون و استمراره، و أن الدول تقلق بشأن المكاسب النسبية وتسعى دائما لمقارنة مكاسبها مع مكاسب الأطراف الأخرى، وهذا ما يمنعها من التعاون. ويرى أن التعاون يبقى محدودا و مرتبطا بموازين

القوى.توصل الى نتيجة انه بالرغم من الدور الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تنظيم العلاقات التعاونية بين الدول، إلا أنها لا تستطيع إزالة الغش و عدم الثقة في نظام دولي ميزته الفوضى.

4- مقال ألكسندر ووندت حول "الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة: منبثقان من نفس الاقتراب « « Neorealism and Neoliberal Institutionalism: Born in the Same Approach »

حيث انطلق من إشكالية مفادها : **هل الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة مختلفتان أم أنهما ينطلقان من نفس الأسس الابستيمولوجية و الأنطولوجية ؟** حيث قدم نقدا للنظريتين باعتبارهما يشتركان في نفس الأسس المادية والعقلانية، حتى و ان اختلفا حول إمكانية التعاون وكذا الصراع. وقد توصل لنتيجة في ختام مقاله "أن الفوضى ليست ما تفرضه البنية الدولية، بل ما تصنعه الدول منها". أي أن طبيعة الفوضى تشكل من خلال التفاعل بين الدول و المعاني التي تنسبها إلى هذا النظام. كما أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تنطلقان من افتراضات مادية وعقلانية مشتركة، تقوم على تصور ثابت للفوضى الدولية.

5- أطروحة دكتوراه للباحث عبد الحميد مشري بعنوان " التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي "، بحيث يسعى من خلال أطروحته البحث في إمكانية مقاربة ظاهرة التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي، أي البحث في قابلية التوليف بين المنظورين في ظل الاختلافات الابستيمولوجية و الأنطولوجية و المنهجية*. و انطلق من الإشكالية التالية: **هل يمكن التوليف بين**

* تستند النظرية إلى ثلاثة أشكال من الافتراضات:
- **الانطولوجيا(نظرية الوجود)**: مم يتكون العالم؟ ماهي المواضيع التي ندرسها؟
- **الابستيمولوجيا(نظرية المعرفة)**: كيف نتوصل لتكوين معرفة حول العالم؟=
= - **المنهجية(نظرية المناهج)**: ماهي المناهج/ الطرق التي نتبعها خلال البحث للكشف عن البيانات و الأدلة؟
واستنادا لهذه الافتراضات يمكن للباحثين رؤية العالم بطرق مختلفة:
- انطولوجيا: رؤية حقول مختلفة تتناول الموضوعات.
- ابستيمولوجيا: قبول أو رفض ادعاءات معرفية معينة.

العقلانية و البنائية و إيجاد إطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي؟. حيث انطلق من فكرة أساسية هي أن القولبة البراديغمية للنقاش العقلاني – البنائي تمثل عائقا أمام أي محاولة توليفية ترمي للجمع بين العقلانية و البنائية وذلك لأسباب و قيود ابستيمولوجية تتعلق بعقبة اللامقايسة البراديغمية، وناقش فرضية أن تجاوز الاختلافات الميتا–نظرية عبر إقحام البراغماتية كمنهجية لاتأسيسية، سيساعد على التوليف بين العقلانية و البناية وبناء إطار تحليلي متكامل لمقاربة ظاهرة التعاون الدولي. توصل لنتيجة أن أزمة التنظير الراهنة المتعلقة بالانقسام و التباين الشديد بين ما يطرحه الوضعيون ونظراؤهم من مابعد الوضعيين لا تعني انسداد الأفق أمام إمكانية التقدم و التطور. وهذا الأخير لا يعني بالضرورة فكرة التعاقب و الإحلال، كما أنه غير مرتبط بشكل معين أو تركيبة معينة و إنما يرتبط فقط بالقدرة على الإبداع و تجاوز الأزمات.

ثامنا/– المناهج المستخدمة:

و للتحقق من صحة الفرضيات سواء بالإثبات أو النفي تم استخدام مجموعة من المناهج:

1)– **المنهج الوصفي:** يعني محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة للوصول لفهم أفضل و أدق لفهم الظاهرة المدروسة. حيث تم وصف الأحداث والتحولات الدولية التي أدت لظهور مفهوم التعاون الدولي، بالانتقال من فترة زمنية لأخرى مع ذكر مختلف التغيرات في المفاهيم و مستويات التحليل وغيرهما. فبعدما كانت الدولة فاعل وحدوي في حقل التنظير في العلاقات الدولية، ظهر التنظير المبني على تعدد الفاعلين فترة السبعينيات.

2)– **المنهج المقارن:** يفيد هذا المنهج في إبراز التشابه والاختلاف بين النظريتين محل الدراسة، من أجل فهم وتحليل المعطيات وتصنيف مختلف النتائج التي تم التوصل إليها. وكذا تقدير الأوزان النسبية

- منهجيا: اختيار المناهج / طرق بحث معينة دون أخرى. انظر محمد حمشي:النقاش الخامسفي حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقدداخل الحقل،أطروحة دكتوراه.

والمساهمات الفكرية لكل نظرية في عملية التطور النظري لحقل العلاقات الدولية. وقد ساعدنا هذا المنهج في تحليل ظاهرة التعاون الدولي من خلال الجدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

تاسعا/- المفاهيم:

1)- المدرسة الواقعية(Realism): تعود جذور الواقعية إلى الحضارات الإغريقية، الرومانية، الهندية و الصينية. يعتبر عمل ثيوسيديدس الحروب البلوبونيزية (Peloponnesian War) 5ق.م أهم إنتاج فكري واقعي[1]. وفي القرن السادس عشر نجد المفكر الإيطالي نيكولا ميكيافيلي(صاحب كتاب الأمير)، و الفيلسوف الإنجليزي هوبز صاحب مقولة: "الانسان ذئب لأخيه الانسان" فالحالة الطبيعية عند هوبز هي الحرب[2].

وأهم افتراضاتها:

- الناس بطبيعتهم أنانيون، ومندفعون للتنافس مع الآخرين من أجل الهيمنة.
- تسعى الدولة للحصول على القوة من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية.
- السياسة الدولية هي صراع على القوة " حرب الجميع ضد الجميع".
- فوضوية النظام الدولي وعدم الثقة تكرس مبدأ المساعدة الذاتية(Self-Help)، ويمكن أن تؤدي إلى المعضلة الأمنية(سباق التسلح).
- إذا سعت كل الدول لتحقيق أقصى قدر من القوة، سيتم الحفاظ على الاستقرار من خلال ميزان القوى[3].

---

[1]EkaterineLomia,Political Realism in International Relations: Classical Realism,Neo-realism,and Neo-classical Realism, **International Journal of Social, Political and Economic Research**,Vol07,issue03,2020,p592.

[2]تشارلز كيغلي،شانون بلانتون،**السياسة العالمية: التوجهات و التحولات الجزء الأول**،تر: منير بدوي،غالب الخالدي،(الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر،2017)،ص34.

[3]المرجع نفسه،ص ص35-36.

وتضم المدرسة الواقعية مدارس فرعية(الواقعية التقليدية،الواقعية الجديدة بفرعيها الهجومية والدفاعية، الواقعية التقليدية الجديدة). والنظريات الخاصة (نظرية توازن القوى، نظرية التوازن بالتهديد، المعضلة الأمنية، الاستقرار بالهيمنة، انتقال القوة)[1].

2)- المدرسة المثالية: يمكن تعريف المدرسة المثالية على أنها مجموعة من الآراء و الأفكار والفرضيات التي تعتبر(القيم) و(المبادئ) و(الأخلاق) و(التعاون الدولي) و(الاعتمادية المتبادلة)و(الديمقراطية) معايير جوهرية وثابتة في فلسفة المدرسة المثالية[2]، وينطلق منها الباحثون لتحليل وتفسير سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية، وتعود جذورها الأولى إلى زمن أفلاطون(كتاب الجمهورية الفاضلة)، ودعا للتمسك بالأخلاق والمبادئ كأساس لإيجاد نظام تعاوني. ثم تطورت الليبرالية على يد جون لوك في القرن السابع عشر، ودعا لحق الانسان الطبيعي في الحياة والحرية والملكية الخاصة. أما حديثا فظهرت باسم المثالية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[3]. تعطي الأولوية للحرية الفردية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أي أنهم يعظمون الحرية الفردية ويدعون للتقليل من استخدام القوة[4]. ثم ظهرت نظرية المؤسسية الدولية(هيئة الأمم المتحدة كنموذج)، نظرية السلام الديمقراطي(الديمقراطيات أقل عرضة للصراع، حيث لم تخض أي دولة ليبرالية حربا كبيرة مدة مائتي عام على الأقل). وكذا النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة(روبرت كيوهان).

3)-التعاون الإقليمي:يعتبر أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات في الدراسات الاقتصادية. وتعدد صور التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفي مقدمتها الدول، وهو يتكون من شقين: فالتعاون يشير إلى مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين

---

[1]محمد شاعة،**محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية مقياس: السياسة الخارجية للدول الكبرى**،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023،ص23.

[2]محمد بن نويمي،**علم العلاقات الدولية**،(قطر:مركز الثقافة،2023)،ص59.

[3]المرجع نفسه،ص60.

[4]ايمون باتلر،**مدخل إلى الليبرالية الكلاسيكية**،تر:رزان حميدة، ميرا جندي،حازم موسى وآخرون،(بغداد:بيت الحكمة2، 2015)،ص11.

أو عدة أطراف ولا يشترط أن يكون التقارب مكانيا أو جغرافيا، أما كلمة إقليمي فإنها تخصص النطاق المكاني للتعاون أي تعاون بيم مجموعة من الدول ضمن حيز جغرافي واحد. وهناك نوعين من الإقليمية: الإقليمية المفتوحة(Open Regionalism)، الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار. الإقليمية الرخوة(Soft Regionalism)، الإجراءات المشتركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون[1].

عاشرا/- الصعوبات:

لاشك أن الرغبة في إنجاز دراسة بصورة متكاملة هي حلم كل طالب باحث شغوف بحب المعرفة، لكن طريق العلم صعب ولا بد من مواجهة صعوبات. فمن بين الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذه المذكرة هي:

- فترة انجاز المذكرة قصيرة جدا مقارنة بأهمية الموضوع، وكذا التزامات العمل جعلني أقوم أحيانا بعملية قراءة سريعة(سطحية) لأغلب المراجع دون التعمق في المحتوى، بالإضافة لعدم قدرتي على الاطلاع على باقي المراجع خاصة باللغة الأجنبية رغم توفرها.

_ افتقار مكتبة الجامعة(جامعة المسيلة) لطبعات جديدة من كتب العلوم السياسية، حتى القديمة منها تكاد تكون منعدمة.

- صعوبة فهم متغيرات البيئة الدولية نظرا لتغيرها الدائم.

11/- تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، تناول **الفصل الأول** إطار نظري للدراسة، و**الفصل الثاني**، كان بعنوان الجدل النظري حول وجود

---

[1] علي عواد الشرعة،"الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة و تحدياتها و إمكانات الاستفادة منها"،**المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية:إنسانيات**، العدد8، 1999،ص64.

ونفي التعاون الدولي، أما **الفصل الثالث**،تم تبيين تقارب الافتراضات بين النظريتين والدفاع عن الهوية الأنطولوجية.

يهدف الفصل الأول ببناءاته المفاهيمية والنظريةإلى دراسة المضامين الفكرية حول مفهوم التعاون الدولي انطلاقا من المفاهيم التي تعرض لها المفكرين وكذا التداخلات الموجودة بينه وبين بعض المفاهيم. وكذا تبيان مختلف السياقات التاريخية التي مر بها تطور هذا المفهوم بدء من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. وكذا عرض إطار نظري تحليلي لمشكلة التعاون الدولي كمباراة تعاونية ولا تعاونية.

أما الفصل الثاني، فيهدف لتسليط الضوء على الجدل النظري بين الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة حول وجود أو نفي التعاون الدولي ، عن طريق عرض الافتراضات الأساسية للنظريتين في إبداء وجهة نظرهما حول الموضوع، وكيفية بناء إطار تفسيري لظاهرة التعاون الدولي.

أما الفصل الثالث فيهدف إلى عرض التقارب في الافتراضات بين النظريتين والدفاع عن الهوية الأنطولوجية. من خلال عرض المفاهيم التحليلية المتقاربة لكلا النظريتين بعد نهاية الحرب الباردة. والوصول للتوليفة نيو واقعية– نيو ليبرالية الذي انطوى تحت المنظور العقلاني، وبناء على ذلك تم عرض الأسس المادية للتقليد العقلاني في مواجهة النقد مابعد الوضعي.

الفصل الأول : إطار نظري للدراسة

تمهيد:

يمثل هذا الفصل إطار نظري للدراسة، حيث تم تقسيمه لمبحثين أساسين، حيث يتناول المبحث الأول تحديد مفهوم التعاون الدولي من وجهات نظر مختلفة ، وكذا تبيان مختلف المفاهيم المشابهة له. وعرض تطور ظاهرة التعاون الدولي في حقل العلاقات الدولية بالتطرق لمختلف التحولات على مستوى البيئة الدولية التي أدت لظهور التفاعلات التعاونية. أما المبحث الثاني فتناول عرض مشكلة التعاون باعتباره مباراة، وقسمت إلى قسمين: مباريات تعاونية ومباريات لاتعاونية وتم من خلالها شرح بعض نظريات الألعاب وكيفية تفسيرها للظاهرة التعاونية كدراسة نظرية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للتعاون الدولي

يعتبر التعاون الدولي مفتاح قراءة العلاقات الدولية المعاصرة، وقد أثار هذا المفهوم نوعا من الشك والريبة لدى الأوساط الأكاديمية باعتباره مفهوما يشوبه الغموض والضبابية، ولتوضيح هذا المفهوم قمت من خلال هذا المبحث للتطرق لمفهوم التعاون الدولي ومختلف الرؤى الأكاديمية والنظرية لهذا المفهوم ، كما تطرقت لمختلف المفاهيم المتشابهة، وكذا التحولات الدولية التي أدت لتغير المفهوم من مرحلة لأخرى.

المطلب الأول:مفهوم التعاون الدولي

يختلف مفهوم التعاون الدولي باختلاف التخصصات والنظريات التي يتبناها كل باحث، فهناك من يركز على التعاون بين الدول فقط، وهناك من يوسع المفهوم ليشمل المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات وحتى الفاعلين غير الحكوميين. وعليه حاولت من خلال هذا المطلب إعطاء جملة من التعاريف للوصول لمفهوم شامل للتعاون الدولي.

أولا: تعريف التعاون الدولي

لغة: التعاون حسب **المعجم الكافي عربي– عربي** :يقالتعاون القوم مع بعضهم البعض، يقصد بها هنا عملية التنسيق وتقييم المساعدة بين جميع الأفراد، وتلك المساعدة تعود بالمنفعة على الجميع.

كما يعرف التعاون لغة أنه العون المتبادل، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين، وهذا هو المعنى العاملكلمة تعاون، أي هو تضافر الجهود بين الأفراد والفئات لنيل غاية مشتركة غير ممكن بلوغها للفرد الواحد أو الفئة الواحدة[1].

يعرفه **عبد الوهاب الكيالي**أنه تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة.

أماالتعاون كنظام هو مذهب اقتصادي و اجتماعي يقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشتركا ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو

[1]قاسم علي حاج،"أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في عملية التنمية:دراسة حالة إسهامات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدولي في تطويرالتنمية"،**مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية**،المجلد4،العدد1،جوان2020،ص107.

كمستهلكين، وقد رأى بعض المفكرين منذ القرن التاسع عشر في التعاون نظاما اقتصاديا جديدا نشأت خلاله العديد من الجمعيات التعاونية[1].

حسب **موسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** التعاون **cooperation** هو "عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، ويعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف و أن إنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف، ويتطلب التعاون التنسيق والتشاور"[2].

أما مصطلح **الدولي International** يعني ككلمة المشاركة والتفاعل بين دولتين أو تشمل أكثر من دولة، أو عموما ما وراء الحدود الوطنية[3]. أي لفظ الدولي هو الذي يتكفل بتعيين تلك القوى الاجتماعية التي تقوم بالتعاون فيما بينها، ويستلزم أن تلك القوى الاجتماعية منتمية إلى أكثر من دولة واحدة.

يشير التعاون الدولي إلى مفهومين:المفهوم الضيق للتعاون: ينصرف إلى التعاون بين الدول ، أما المفهوم الواسع: يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة، وهو الذي يتفق مع حجم التعاون الذي يجري في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة من خلال الدول و أجهزتها الحكومية، كما يجري أيضا عن طريق المنظمات غير الحكومية فضلا على أن هذا التعاون يتم في نطاق عالمي ، وكذا في نطاق إقليمي و أخيرا على نطاق ثنائي بين الدول[4].

وعليه **التعاون الدولي** لغة هو تبادل العون بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة تتعدد أوجهه باختلاف الغرض المرجو تحقيقه من الأطراف.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة المجلد الأول**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979)،ص764.
[2] إسماعيلعبد الفتاح عبد الكافي،**الموسوعة الميسرة للعلوم السياسية(عربي – انجليزي)**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2010)،ص107.
[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A تم الاطلاع على الساعة 14:15 يوم الأربعاء7 ماي 2025
[4] قاسم علي حاج،مرجع سابق،ص ص107-108.

اصطلاحا:

هناك اختلاف حول وضع تعريف شامل للتعاون الدولي، وهذا لاتساع المجال الذي قد يشمله بحيث تتعددالمجالات التي قد يتخذها التعاون والتي لا يمكن حصرها فضلا عن وسائلها المتجددة التي جعلت من هذه الظاهرة متغيرة ومتطورة بشكل دائم.

يعرفه الأستاذ **جون توسكوز Jean Touscoz** :" التعاون الدولي هو نشاط يقوم به عضوين دوليين– دولة بصفة أساسية – لتحقيق أهداف مشتركة عن طريق وسائل معينة، يستلزم استقرار معين ويتطلب أحيانا خلق مؤسسة دولية"[1].

يعرفه **روبرت كيوهان Robert Keohane** :" بأنه عملية ضبط الفاعل لسلوكه الخارجي بما يتوافق مع التفضيلات الحالية أو المتوقعة للآخرين من خلال تنسيق السياسات، و تهدف عملية تنسيق السياسات بين الطرفين إلى تخفيض نتائجها السلبية للطرف الآخر ".

من هذا التعريف نستخلص أمرين أساسين :

1. أن السلوك التعاوني هو سلوك هادف.
2. أن التعاون يعني تحقيق أو تزويد الفاعل بمكاسب أو مكافآت على سلوكه.

كما يرى أنه:

" يحدث التعاون الدولي عندما تعتبر السياسات التي تتبعها حكومة ما فعليا من قبل شركائها وسيلة تسهم في تحقيق أهدافهم الخاصة، عبر عملية تنسيق السياسات..."[2]

وفي سياق تعليق **هيلين ميلنر Helen Milner** على تعريف **كيوهان** خلصت إلى مجموعة من النقاط :

1. تتبنى الفواعل سلوكا عقلانيا يتعلق بحساب توافق التكلفة مع طبيعة الهدف.
2. يفترض أن يحقق التعاون عوائد ومكاسب متبادلة لكل الأطراف المشاركة.

[1] رضا هميسي، **مبدأ التعاون في القانون الدولي**،بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،معهد العلوم القانونية و الإدارية،1992،ص8.

[2] Robert O Keohane,**After Hegemony: Cooperation and Discord in The World Political Economy**(New Jersey:Princiton Univercity Press , 1984),p51.

3. التعاون يفرض تكلفة على كل الأطراف لذا وجب تكييف سياساتها توقعا للمكافأة.

يعرفه **سكوت باريتScott Barrett:** " هكذا فإن الاعتراف بالآخر، والعمل المنسق والسعي إلى أهداف مشتركة هي الأشكال المختلفة والصور المتنوعة للنشاطات التعاونية"[1].

يذهب كل من **ويليام زرتمان william Zartmanوساديا توفال " Saadia Touval**"أن التعاون هو الحالة التي بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد".

ويضيفان أن التعاون يستخدم أحيانا للإشارة إلى إستراتيجية الفواعل التي تهدف إلى حل قضايا معينة، لذا فإن وصف استراتيجيات اللاعبين Players في مختلف نماذج نظريات المباريات Games Theories وغالبا ما يعبر عنه بمصطلح "تعاون" ليحمل نفس معنى الاتفاق من أجل قضية معينة.

كما ينبه كل من **زرتمان وتوفال** إلى أن التعاون يعني أكثر من مجرد كونه ضد النزاع أو غياب هذا الأخير كما تذهب التفسيرات القائمة على الثنائيات، بل هو مجموعة من الإجراءات الإيجابية محددة والواعية[2].

وفي بعض الأحيان يستخدم التعاون للإشارة إلى معنيين:

المعنى الأول: ويكون بمعنى إدارة النزاع وليس حله. أي حل بعض القضايا دون الوصول لمعالجة النزاع ككل، كحالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، عمليات الهدنة وعمليات تبادل الأسرى أو الامتناع عن استعمال أنواع معينة من الأسلحة أثناء الحرب.

وعليه فالتعاريف التي تنظر إلى التعاون كنقيض للنزاع لا تقدم فهم للظاهرة فعادة يكون التعاون في الحالات التي تحتوي على خليط من المصالح المتضاربة والمصالح المشتركة.

[1] غيوم ديفان، **عالم أوحد تطور التعاون الدولي**،تر: نصيرة مروة،(بيروت:مؤسسة الفكر العربي،2016)،ص16.
[2] عبد الحميد مشري،**التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة2016،1-2017،ص22.

المعنى الثاني: يعني التعاون أيضا رغبة الأطراف في الحفاظ و تعزيز تلك التفاعلات، مما يولد تعاطفا وشعورا متبادلا مفاده أن رفاه كل طرف يعتمد على رفاه الأطراف الأخرى مع أن هذا لا يحول دون وجود نزاع أحيانا أو التنافس أحيانا أخرى[1].

التعاون الدولي يمكن أن يتحقق عبر عدة وسائل تصنف في ثلاث أنواع: تعاون صريح، تعاون ضمني وتعاون مفروض.

1. **التعاون الصريح:** يتم عبر عمليات المساومة والتفاوض. كالتفاوض من أجل المعاهدات أو المساومة حول نزع السلاح. حسب هيلين ميلنر فإن هذا الشكل من التعاون هو الأكثر شيوعا في العلاقات الدولية.
2. **التعاون الضمني:** يحدث نتيجة للتقارب بين توقعات الفواعل. والمثال البارز هو "معضلة السجين" أين تكون سياسة التنسيق نتيجة لحساب العوائد PayOff في المصفوفة.
3. **التعاون المفروض:** يحدث عندما يقوم طرف مهيمن بتغيير سلوك طرف آخر بالقوة.

التعاون ليس نمط سوسيولوجي ولا نمط تاريخي ولا نمط سياسي فحسب بل وصف لنمط من السلوك أو التفاعل يتحدد بوجود مجموعة من العناصر:

- **فعل جماعي:** وجود طرفين أو أكثر.
- **التبادلية:** علاقة التفاعل القائمة على التشارك والعمل معا.
- **موضوع و هدف التبادل:** العمل مع بهدف تحقيق قيمة إيجابية (مادية أو معيارية)[2].

التعاون هو مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات في مجالات مختلفة، وهو الارتباط والتنسيق في مجالات عديدة كالاقتصاد و السياسة والأمن.. وللتعاون خصوصيات هي: أنه يأخذ شكلا

[1] عبد الحميد مشري،المرجع نفسه،ص24.
[2] المرجع نفسه،ص27.

مؤقتا ولا يهدف لإنشاء مؤسسات دائمة، ويقتصر غالبا على تبادل المساعدة والأهداف تكون متباينة لأطراف التعاون. فالتعاون هو سياسة وفاق وتبادل ومشاركة بين أطراف متفاوتة النمو والأهداف[1].

وكتعريف شامل يمكن القول أن التعاون الدولي هو آلية لتوطيد العلاقات بين الدول، لتوفير احتياجاتها وتحقيق أهدافها، ويكون في مجالات محددة تتفق عليها الدول المتعاونة، أي هو عملية تنسيق وتعاون بين الدول أو الكيانات الدولية لتحقيق أهداف مشتركة تتعلق بقضايا متعددة كالاقتصاد، السياسة، الأمن، البيئة، الصحة وحقوق الانسان. ويهدف هذا التعاون أساسا لتحقيق السلم والاستقرار العالمي وتحقيق التنمية المستدامة ، حيث يعزز الفهم المتبادل و يقلل النزاعات ويعزز من التعاون في معالجة القضايا العابرة للحدود الدولية.

ثانيا: التعاون الدولي و المفاهيم المتشابهة

1. **التنسيقCoordination** :يعني التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق المشاورات والاتصالات المكثفة التي عادة ما تتم عن طريق جهاز معين قد يكون دوليا أو جهويا، وعادة ما يصل في النهاية إلى تحقيق أهداف وتقارب[2].
2. **التحالفAlliance** : يشير التحالف على وجود اتفاقية بين دول تتعهد فيها بتأييد بعضها البعض سياسيا أو عسكريا، في حال وقوع هجوم عسكري على أي منها، أو في حال العمل على تحقيق مصالحها المشتركة Mutual Interests. أي التحالفات أنماط مختلفة منها ما هو سياسي وما هو عسكري، وما هو سري وما هو مفتوح، وما هو بسيط أو منظم بصورة ملحوظة، كما أن التحالف قد يكون قصيرا أو طويل الأجل، أو أنه يقام بهدف دفاعي محض أو بهدف تحقيق تفوق عسكري والتمهيد لدخول حرب متوقعة[3].وهو علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر

[1]ليندة بوعنان،**محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثالثة علاقات دولية ليسانس- مقياس:ملتقى العلاقات الدولية-**، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023،ص 1.

[2]سليم عشور،**محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص علاقات دولية- دراسات إقليمية الدرس الرابع-**،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024-2025،ص9.

[3]مصطفى عبد الله خشيم،**موسوعة علم العلاقات الدولية**،(ليبيا:الدار الجماهيرية،ط2، 2004)،ص139.

تشمل توقعات متبادلة بدرجة ما من درجات التنسيق السياسي في القضايا الأمنية في ظل ظروف معينة في المستقبل[1].

3. **التكامل Integration:**

تعكس تعريفات التكامل اتجاهين فكريين : أحدهما يتعامل مع مفهوم التكامل كعملية Process لها مخلاتها و مخرجاتها، و الآخر يعتبرها نتيجة End Product .

يعرف **ارنست هاس Ernest Hass** التكامل بأنه العملية التي بموجبها تصبح النخب السياسية في عدةدول قومية مقتنعة بتغير ولائها، توقعاتها وأنظمتها السياسية، نحو مركز جديد تملك مؤسساته أو تطمح في أن يكون لها سلطات ملزمة Binding على الدول الأعضاء فيها.

أما **جوزيف ناي Ney.J** فإنه يتعامل مع التكامل على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاثة عناصر رئيسية هي: التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي. ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة أركان وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الاتجاهات والأمن الجماعي[2].

فالتكامل عبارة عن تكتل مجموعة من الدول على أساس إقليمي مشترك في إطار تحقيق منفعة متبادلة، وبغية تحقيق أهداف مشتركة. وغالبا ما ينصرف معنى التكامل في المجال الاقتصادي لأهميته ولدوره الكبير في التنمية الشاملة للدول.ولهذا فهو جزء من مفهوم التعاون الدولي وذلك أنه يمثل أسلوبا من أساليب التعاون، ووسيلة هامة لقيامه، وخاصة في المجال الاقتصادي الذي يعتبر اليوم من المجالات الحيوية في العلاقات الدولية. أما التعاون فهو مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل الصراع والمنافسة ويعبر عن ذلك مصطلح "تعاون الخصوم" والتعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك أو وحدة الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من أجل استمرار الحياة[3].

---

[1] علي زياد العلي،**المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**،(القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2017)،ص231.

[2] المرجع نفسه،ص145.

[3] أحمد غزال،**دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولي**،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023،ص6.

4.الاعتماد المتبادل Interdependence:

مجموعة من التفاعلات بين الدول على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل[1]، وهو مفهوم يشير إلى الترابط و التفاعل بين الدول أو الكيانات السياسية، حيث تعتمد كل دولة على الأخرى في مجالات متعددة مثل: الاقتصاد، الأمن، الطاقة، التكنولوجيا والموارد الطبيعية. يعكس هذا الاعتماد فكرة أن الدول لا تعمل في فراغ أو بمعزل عن بعضها البعض، بل إن تغير أو حدث في دولة قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول الأخرى.ويعزز هذا النوع من العلاقات التعاون بين الدول ويجعلها أكثر تواصلا وتفاعلا، إلا أن الاعتماد المتبادل قد يؤدي إلى حالة من التوترات أو الصراعات إذا كانت هناك مصالح متناقضة أو غير متوازنة بين الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: تطور ظاهرة التعاون الدولي في العلاقات الدولية

لقد ارتبطت ظاهرة التعاون منذ البداية بما يعبر عن المساعدة أي ما تقدمه الدول المصنفة على أنها متقدمة(مانحة)، من معنويات في شكل منح ومساعدات و قروض ميسرة لدول أخرى(المتلقية) توضع في خانة الدول الفقيرة.ومستويات المعيشة فيها متدنية ولا تستطيع تحقيق تنمية لبلدانها. وهذه المساعدات لا تعني أن تكون الأهداف مشتركة بينها، فيكفي أن يقبل الطرف المانح أهداف الطرف المتلقي وهناك من يسمي هذه العملية بالمساعدة الإنمائية.

أولا: طبيعة البيئة الدولية

يحتل القرن التاسع عشر منزلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية فهو بامتياز" قرن إزالة الحواجز التامة الشاملة في العالم"، كما بين ذلك **بول بيروش Paul Bairoch** انتشار التصنيع والتبني المتضارب المتباين للتبادل الحر في غالبية البلدان الأوروبية و الثورة المحققة في اقتصاد النقل(السكك الحديدية والمراكب البخارية) وفي الاتصالات (التلغراف والهاتف)، وتسارع الاستيطان والتوسع الباهر في التجارة الخارجية (تزايد

[1] ليندة بوعنان،مرجع سابق،ص2.

حجمها 25 ضعفا) والنمو الأكثر سرعة في الوظائف الدولية ولاسيما بعد 1850 على غرار حركات السلع والهجرات (هاجر 41 مليون أوروبي نحو القارة الأمريكية بين 1850 و 1915)[1].

وبدت أول اتحادات دولية كما جرت تسميتها آنذاك: الاتحاد التلغرافي 1865، الاتحاد البريدي1874، اتحاد المتر1875، اتحاد الملكية الصناعية1883، اتحاد الملكية الأدبية 1886، اتحاد نقل السلع بالسكة الحديدية 1890، اتحاد نشر التعريفات الجمركية1890.كما أثارت ثورة النقل حاجات جديدة بينما أثارت ثورة الاتصالات فرصا جديدة: وضع زمن عالمي وحيد الشكل والصورة لرحيل المسافرين(خط الزوال الهاجري غرينيتش، الذي جرى إعلانه خط الزوال صفر عام1884) المؤتمر الدولي للساعة عام 1912، لجنةأرصاد دائمة 1873، أول انطلاقة لشبكة عالمية عام 1905، أول مؤتمر صحي دولي عالمي 1851، إنشاء مكتب للصحة العمومية 1907[2].

وقد سعت الدول لإيجاد آليات لبناء تنظيم دولي يحقق معنى التعاون الدولي فنجد مؤتمر فيينا 1856 مؤتمر برلين (1868– 1872) ، كل هذه المجهودات أدت إلى إقامة عصبة الأمم عام 1919 وبعدها الأمم المتحدة عام 1945، والتي كان من أبرز مبادئها حفظ السلم والأمن الدوليين وهو الهدف الأسمى للتعاون الدولي[3].

كما أن الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أعادت ترتيب العلاقات الدولية، مستعملة التعاون الدولي كأحد الأساليب لتحقيق أبعاد إستراتيجيةلكل معسكر تسببت هذه الوضعية في حدوث الانحرافات عن القيم السامية للتعاون كون تصفية الاستعمار أدى فقدان السيطرة السياسية المسلطة من دول المركز على دول المحيط ، وانجر عليه فقدان

[1] غيوم ديفن،مرجع سابق ،ص24.
[2] المرجع نفسه،ص26.
[3] جلول لخذاري،"محمد غربي،التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي"،**مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية**،المجلد:8،العدد:2،جوان 2023،ص430.

الامتيازات الاقتصادية والتجارية التي أدت إلى نهب خيرات وثروات المستعمرات القديمة ، فوجدت الدول النامية نفسها في تبعية مفروضة عليها من الدول الاستعمارية.

وعليه يمكن تلخيص السمات الأساسية للفترة الممتدة بين (1945- 1990)[1]:

- الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في نظام عالمي أحادي القطب، وصلت ذروتها عام 1967-1973، وتحالفها مع أوروبا الغربية واليابان.
- الصدام الحاد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي غلب عليه احتواء حذر و رسمي.
- فرض العالم الثالث نفسه عنوة من خلال المطالبة بحقوقه الكاملة (تقريره مصيره و التنمية الوطنية).
- كانت فترة السبعينيات والثمانينيات فترة سادها الركود الاقتصادي العالمي، ومقاومة أمريكا لتراجعها الوشيك، وخيبة أمل اعترت العالم الثالث.

ثانيا: التحولات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة

مع نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين ، عرف النظام الدولي تحولات عميقة أهمها[2]:

1. التحول في مفهوم القوة، والتغيير في محتوى عناصرها و توزيعها في النظام الدولي، والذي نتج عنه تحولات جيوسياسية كبيرة.
2. تحولات اقتصادية تميزت بإنشاء تكتلات إقليمية اقتصادية منفتحة على الخارج تحكمها قواعد العولمة والتطورات التكنولوجية العالية.
3. كما ظهرت عوامل أخرى في شكل أبعاد هوياتية وثقافية، ستكون دوافع للصراعات الدولية القادمة بعدما فقد الغرب(بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية) مبررات الصراع الشمولي والعدو التقليدي (الأيديولوجية الشيوعية).

[1] ايمانويل فالرشتاين، **بعد الليبرالية**، تر: محمد حمشي،(مصر:مدارات للأبحاث و النشر، 2022)،ص ص25-26.
[2] جلول لخذاري،محمد غربي، مرجع سابق،ص429.

بالإضافة للتفكك الجغرافي للاتحاد السوفياتي وظهور قطب واحد مهيمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (نظام أحادي القطبية)،ومع تنامي ظاهرة العولمة، زاد الاهتمام بالتعاون من طرف الدول وتجسد في مشاريع الشراكة والتكامل الدولي والاندماج. وازداد معها عدد الاتفاقيات التعاونية الموقعة بين المجموعات الدولية (مناطق التجارة الحرة في الدول الأمريكية، دول الباسيفيك ، دول أمريكا اللاتينية والإتحاد الأوروبي)[1].

المبحث الثاني: مشكلة التعاون الدولي

ماهي الظروف التي تسمح بظهور التعاون في عالم يعج بالأنانيين، عالم يفتقر إلى السلطة المركزية؟

كيف للتعاون أن ينمو في المواقف التي يكون لكل فرد فيها دافع نحو الأنانية؟

الجواب الأكثر شهرة قدمه **توماس هوبز** قبل أكثر من ثلاثمائة عام خلت، وكان جوابا متشائما حيث ذهب إلى أنه قبل وجود الحكومات كانت حالة الطبيعة خاضعة لسيطرة الأفراد الأنانيين الذين تنافسوا علىبعضالأسس القاسية القائلة بأن الحياة انفرادية وفقيرة ومقيتة ومتوحشة وقصيرة. فمن وجهة نظره لا يمكن للتعاون أن ينمو دون سلطة مركزية وبالتالي فالحكومة ضرورية[2].

تنطلق نظرية اللعب من افتراض مفاده أن السلوك الإنساني هو نوع من اللعبة أو المباراة التي تتضمن المنافسة بين طرفين، يقدم كل منهما على تحركات يفترض بها أن تضمن له النجاح أو الفوز في نهاية المباراة التي يخوضها مع الطرف الآخر. وعليه الأساس الذي تقوم عليه نظرية اللعبة ، كما يذهب (جون فون نيومان) و(أوسكار مور) يتمثل بكيفية انتقاء الحركة المناسبة والقدرة على معرفة التحرك القادم للخصم أو التنبؤ بتحركاته المحتملة. الأمر الذي من شأنه أن يؤمن أفضل النتائج المتوقعة كصيغة مثالية في العمل الاستراتيجي. أنصار نظرية اللعبة أو المباراة يحاولون أن يسحبوا هذا الافتراض إلى الواقع الدولي لتفسير جوانب متعددة ومتنوعة من التفاعلات الدولية أو العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي في حالتي

[1] رتيبة برد،"الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية:نظرة في أبعادها الإقليمية وعبر الإقليمية"،**المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية** ، المجلد:6،العدد:1، 2022 ،ص724.

[2] روبرت اكسيلرود،**نشوء التعاون**،تر: منبر الحرية،(عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2012)،ص ص27-28.

الصراع و التعاون. أي أن هذه النظرية تفترض أن السياسة الدولية ببعديها التعاوني والصراعي ماهي إلا لعبة يحاول أطرافها انتقاء أفضل الحركات المقترنة بتوقع ما يمكن أن يقدم عليه الطرف الآخر لتحقيق أفضل انجاز[1].

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح المباريات* اللاتعاونية والتعاونية التي يمكن أن تساعد في فهم العلاقات التعاونية والتفاعلات الدولية .

المطلب الأول: المباريات اللاتعاونية

يجسد هذا النوع من المباريات غير التعاونية **Non-cooperative Games**أو مباريات المعادلة الصفرية نمطا صراعيا خالصا. ففي المباراة بين اثنين فإن ما يكسبه لاعب يخسره الآخر، وأيشيء يكون في صالح الخصم يجب حتما أن يكون بنفس القدر في غير صالح اللاعب الآخر. بحيث تقدم هذه المباريات تفسيرا وأسلوبا يمكن انتهاجه من قبل صانع القرار في المواقف الصراعية التي يرتبط مواقف تحقيق المصالح خسارة الطرف الآخر. ففي مجالات العلاقات الدولية و إدارة الصراع تفترض هذه المباريات وجود صراع حتمي بين طرفين يقتضي تحقيق مكسب مطلق لأحد الطرفين ويعد نصر أحدهما هزيمة للآخر.

تجسد الصراعات الأيديولوجية هذا النوع من المباريات بحيث يتشابه نمط الحرب الباردة بين الغرب والشرق، أي أنه ما في صالح الغرب الرأسمالي هو بالضرورة غير صالح للشرق الاشتراكي والعكس أي ما هو صالح للشرق الاشتراكي غير صالح للغرب الرأسمالي. حيث تولدت آنذاك قناعة لدى مخططي الاستراتيجيات الأمريكية والغربية للحرب الباردة أن أي خطوة نحو الاعتدال أو التسوية أو التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين في أي موقف ليس سوى تضحية عديمة الجدوى لعدو جشع لا يقنع، وهو الحال السائد لدى أصحاب الأيديولوجية الشيوعية ، فنجد **نيكولا ميكيافيلي** قد استخدم هذا النمط

[1] عبد القادر محمد فهمي،**النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**،(الأردن: دار الشروق،2010)،ص64.

*__الألعاب أو المباريات Gaming__، هي طريقة تعتمد على المحاكاة ليس فقط من خلال الباحث في الدراسات المستقبلية، بل و كذلك بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار يتخذون فيها قرارات أو تصرفات، ويستجيبون لقرارات و تصرفات غيرهم، و يبدون رد فعلهم إزاء أحداث معينة. و يتم استخراج الصور المستقبلية البديلة باستعمال نماذج لفظية أو رياضية أو كمبيوترية أو محاكيات فعلية.أنظر:كتاب المرتكزات النظرية في السياسة الدولية،علي زياد العلي،ص27.

كنموذج يمثل فكرته عن القوة قبل اكتشاف نظرية المباريات عندما كتب في كتابه الأمير:" **إن الأمير الذي يسمح بزيادة قوة الآخر فإنه ينتقص من قوته الذاتية** ".[1]

وهنا سنقوم بعرض نماذج للمباريات اللاتعاونية :

أولا: مباريات المجموع الصفري Zero Sum Games

مفادها أن المكاسب التي يحققها الطرف (أ) تمثل الخسائر التي يفقدها أو يتكبدها الطرف (ب). أي الربح المطلق أو شبه المطلق للطرف (أ)، وخسارة مطلقة أو شبه مطلقة للطرف (ب)[2]. وهناك اعتبار لكون المباراة صفرية لعدم قابلية القيمة المتصارع عليها للقسمة، أو رفض أحد الطرفين مبدأ القسمة أو المشاركة. وطبقا لفروض هذا النوع من المباريات لا يمكن أن تتغير دوافع و لا مصلحة اللاعبين ، ويجب أن يظلوا في عداء ومواجهة مستمرة. لكن برغم ذلك تبقى درجة المعقولية تحكم عالم أو مباريات المجموع الصفري حيث يستطيع كل لاعب أن يحسب فرص خسارته أو مكسبه في الأجل الطويل عبر تعاقب ألعاب متكررة من نفس المباراة. وخلالها يستطيع أن يحسب أفضل إستراتيجية يمكن أن يطبقها ويستطيع أن يفترض أن هذه الإستراتيجية سوف تتيح له أفضل الفرص في المواجهة المقبلة، ويستطيع خصمه أيضا أن يحسب بنفس المنطق أفضل إستراتيجية، كما يستطيع كل لاعب أن يحسب أفضل إستراتيجية لدى خصمه[3].

لو حاولنا أن نأخذ مثالا تطبيقيا من الواقع على هذه المسألة فنشير إلى المنافسة بين مرشحين للفوز بمقعد في البرلمان أو الكونغرس أو الصراع بين قوتين عسكريتين على موقع محدد، ولابد أن نلاحظ هنا أن التنافس الانتخابي بين ثلاث أشخاص لا يدخل في نطاق اللعبة الصفرية إلا إذا أخذنا أحد المرشحين وقارناه بكل من الاثنين الآخرين على حدة. ثم إن بعض المحللين يفرقون بين اللعبة الصفرية التي يخسر فيها أحد الأطراف ما كان يملكه(مثل الخسارة المالية للاعب القمار)، واللعبة الصفرية التي يخسر فيها أحد الأطراف ما لم يكن يملكه(مثل خسارة مرشح معين،فهو لم يكن يملك أصوات الناخبين أصلا)، ولكن نظرية اللعب لا

[1] جمال سلامة علي،**تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2013)،ص ص373-374.
[2] عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق ،ص65.
[3] جمال سلامة علي،مرجع سابق ،ص377.

تعتبر مثل هذه الأمور بذات الأهمية . كذلك علينا أن نلاحظ أن خسارة قائد عسكري لمنطقة معينة لا تساوي بالضبط مكاسب الطرف الآخر، إذا وضعنا في اعتبارنا الخسائر الأخرى مثل: المعدات والأفراد، كذلك فإن الحملة الانتخابية قد تكون تكاليفها مختلفة من مرشح لآخر، أي أن اللعبة لا تهتم بالتكلفة لكن بالنتيجة، بالرغم من ضرورة مقارنة الجانبين لمعرفة ما إذا كانت اللعبة تستحق أن تمارسها أو لا.[1]

في هذا النموذج الصفري لا يهتم أي لاعب بالتكلفة التي يمكن أن يتحملها لأن كل ما يهمه أو يعول عليه هو النتيجة التي يسعى أن تكون لصالحه. بعبارة أخرى، إن الإستراتيجية العقلانية التي يتبعها كل طرفتتمثل بزيادة مكاسبه إلى أقصى درجة ممكنة وتخفيف خسائره إلى أدنى درجة ممكنة. مع زيادة حجم الخسائر التي يتكبدها خصمه إلى أعلى درجة ممكنة. وإضعاف فرص نجاحه إلى أدنى حد ممكن، والملاحظ أن هذا النمط الاستراتيجي من نظرية اللعبة اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على غزةضد أفغانستان عام 2001، وفي حربها مع العراق عام 2003 مع بعض التحفظات الاستثنائية على النتائجالنهائية التفصيلية للحربين. كذلك يسعى الكيان الصهيوني، وطيلة مراحل صراعه مع الأقطار العربية، يجسد النموذج نفسه، أي تحقيق أقصى درجات النجاح الإستراتيجية المتبعة في الصراع[2] مع أدنى إمكانية لنجاح استراتيجيات الأقطار العربية.

التفكير في منطق اللعبة الصفرية/ نظرية توماس شيلنج، يعد توماس شيلنج من أبرز منظري نظرية اللعبة. وينطلق من افتراض مفاده أن القوى الدولية. وفي إطار تعاملها مع بعضها وبسبب من وجودها ورغبة منها في ضمان هذا الوجود و استمراره، وتسعى إلى تحقيق أهداف أساسية لضمان إنجازها، هذه القوى تتبنى سلوكيات معينة يفترض فيها أن تكون عقلانية. أي أن السلوك السياسي في أية مواقف دولية متأزمة أو قضايا متصارع عليها يفترض أن يكون عقلانيا. هذا الأخير من سماته، عدم استخدام العنف أو الاحتكام إلى منطق القوة العسكرية على نحو مباشر. إنما يلجأ إلى التهديد باستخدامها بطريقة غير مباشرة.

[1] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر: وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسات الجامعية كاظمة للنشر والتوزيع،1985)،ص339.
[2] عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق ،ص ص65-66.

وعندها تكون النتائج المرجوة أكثر فائدة من الناحية الإستراتيجية، ويرى شيلنج أن الأطراف المتصارعة أو المتعارضة إستراتيجيا تدرك بشكل أو بآخر، أن ثمة مصلحة مشتركة تجمع بينهما تتمثل على الأقل بتجنب خسائر متوقعة و مشتركة. كما تدرك أيضا أن ثمة نقطة التقاء يمكن الوصول إليها للتخفيف من حدة الصراع أو تجنب المواجهة. ويعتقد أن السلوك العقلاني إذا كان يسعى إلى تجنب نتائج كارثية أو خسائر يصعب تحملها فإنه سيدفع إلى الأخذ بنظر الاعتبار التنازل المحسوب الذي يقود إلى نقطة الالتقاء– وهي الحد الذي يقبل فيه طرفا اللعبة التنازل عن الأرباح في مستواها الأعلى، مقابل تنازلات مقبولة كحد أقصى– بمعنى أن كلا الطرفين يتنازلان عن بعض الأهداف مقابل ضمان مصالح مشتركة لا يمكن التفريط فيها، كما يرى أيضا أن نظريته تتراوح بين الصراع و التعاون، وهي ممكنة التطبيق من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ففي الحرب العالمية الثانية مثلا لوحظ حسب رأي شيلنج، الامتناع عن استخدام أسلحة الغازات. وكذلك الحال بالنسبة للأزمة الكوبية عام 1962، حيث أقدم السوفيات والأمريكان على تقديم تنازلات متبادلة تجنبا لكارثة نووية تحل بهما[1].

ثانيا: المباريات التزامنيةSimultaneous Games

تندرج تحت إطار المباريات الصفرية، وتجسد هذه المباريات موقفا صراعيا بين طرفين يفكران بنفس التفكير ويلعبان بنفس التكتيك في نفس الوقت، ومن ثم فإن الحلول التي تبدو أمامهما تعد حلولا واحدة لذا توصف هذه المباريات بالمباريات الساكنة **Static Games**نظرا لأنها تجسد موقفا يتحتم على اللاعبين فيه القيام باختيار استراتيجياتهما في نفس الوقت أو أن يتخذ كلاهما قراره بنفس اللحظة، وفيها لا يستطيع أي طرف أن يبني قراره بمعنى أنه لن ير ماذا فعل منافسه ليقرر ما يتخذه بناء عليه، وذلك عكس بعض الألعاب الديناميكية التي يمكن للاعبين فيها أن يتخذوا قراراتهم الواحد بعد الآخر، أو أن يبني قراره على ضوء ما يفعله الآخر، لذا تسمى بالمباريات التزامنية أو المتزامنة. إلا أنه قد يكون هناك حلا ثابتا أو عدة حلول وسط

[1] عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق،ص ص67-68.

يمكن أن يلجأ إليها طرف ما من الأطراف أو كليهما في وقت واحد، و لعل أهم هذه الحلول ما يوصف بمنطق "أصغر الكبريات"[1].

منطق أصغر الكبريات (الحل الوسيط) Minimax Concept هو أسلوب للتعامل مع المواقف غير التعاونية، ويرى البعض أنه في حد ذاته يعتبر بمثابة نظرية من نظريات صناعة القرار في المواقف الصراعية أو غير التعاونية، حيث يمزج بين إسهامات نظريات صناعة القرار و الأساليب الرياضية لنظرية المباريات فضلا عن النظريات السيكولوجية، ويمكن تجاهل ما تقدمه من إسهامات في عملية صنع القرار في المواقف الصراعية التي تكون محصلتها صفر، حيث تقدم حلولا لتقليل الخسائر المحتملة (minimax) من بين أقصى الخسائر في المواقف الصراعية التي توصف بالسيناريو الأسوأ worst case scenarioوبالتوازي يمكن خلالها تعظيم الحد الأدنى من المكاسب. في هذا النوع من المباريات يفترض اللاعب أن خصمه بارع لأقصى درجة و سوف يلعب ليكسب أكثر مما يقدر عليه، فعندئذ غالبا ما تكون عند هذا اللاعب إستراتيجية يتمكن من خلالها أن يقلل خسائره لأدنى حد ممكن، وبهذا يقلل مكاسب خصمه. وتتطلب هذه الإستراتيجية من اللاعب اختيار أقل الخيارات ضررا أو قبول أقل المكاسب المتاحة. أو قبول الحد الأدنى من الحدود القصوى أو أصغر خسارة ، بمعنى آخر فإن أقصى مكسب نسبي relative maximum gain هو الحد الأدنى the minimum من بين جميع الخسائر المحتملة the possible losses .

نخلص من ذلك أنه في حالة المواقف الصراعية غير التعاونية أو التي لا تقبل المصالحة، فإن الإستراتيجية الأكثر أمانا في هذا النمط من المباريات الصفرية هي أن يختار اللاعب إما الأفضل من بين أسوأ النتائج الممكنة the best of the worst ، أو العمل على دفع الآخر إلى اختيار الأسوأ من بين أفضلها the worst of the best، وكذلك يفعل الآخر نفس الشيء[2].

[1] جمال سلامة علي،مرجع سابق، ص378.
[2] المرجع نفسه،ص379.

توضح المصفوفات الثلاثة التالية التي أخذت أو عدلت من نماذج وضعها شوبيك توضح موضوع اللعبة الصفرية لشخصين مع تتبع الربح والخسارة في المصفوفة للاعب واحد.

الشكل رقم(01): نموذج شوبيك للعبة الصفرية

المصفوفة الأولى

		إستراتيجية اللاعب رقم 2 أ	إستراتيجية اللاعب رقم 2 ب
إستراتيجية اللاعب رقم 1	أ	+ 4 / - 4	- 3 / + 3
	ب	- 3 / + 3	+ 4 / - 4

المصفوفة الثانية

		إستراتيجية اللاعب رقم 2 أ	إستراتيجية اللاعب رقم 2 ب
إستراتيجية اللاعب رقم 1	أ	- 5 / + 5	- 7 / + 7
	ب	+ 8 / - 8	+ 1 / - 1

المصفوفة الثالثة

		إستراتيجية اللاعب رقم 2 أ	إستراتيجية اللاعب رقم 2 ب
إستراتيجية اللاعب رقم 1	أ	- 20 / - 20	+ 5 / - 5
	ب	- 5 / + 5	- 2 / - 2

المصدر: جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر: وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسات الجامعية كاظمة للنشر والتوزيع،1985)،ص340.

بالنسبة **للمصفوفة الأولى** لعبة ليس فيها ما يسمى نقطة التقارب Saddle point، وهي النقطة أو الإستراتيجية التي يكون فيها مكاسب الطرف (أ) في حدها الأعلى الممكن متقاربة مع خسائر الطرف (ب) في حدها الأدنى الممكن. أي النقطة التي تتساوى فيها قيمة أعلى أرباح ممكنة يحققها طرف وأدنى خسارة

ممكنة يتحملها الطرف الآخر، وهو ما يسمى بمبدأ minimax أي الإستراتيجية العقلانية التي يسعى فيها كل طرف إلى زيادة مكاسبه إلى أقصى درجة ممكنة، وتخفيف خسائره إلى أقصى درجة ممكنة.

عدم وجود نقطة تقارب أي أن مكاسب أي طرف تكون في حدها الأعلى +4 أو +3، في حين لا تكون الخسائر في حدها الأدنى فهي −4 أو −3، و بالطبع النتيجة في كل حالة تساوي صفر، فلو أن كلا من اللاعبين اختار الإستراتيجية (أ) فإن رقم (1) سيكسب 4 في حين يخسر اللاعب الثاني 4، أما لو اختار اللاعب الإستراتيجية (ب) واختار اللاعب الثاني الإستراتيجية (أ) فإن الأول سيخسر 3 والثاني يكسب3 .

وعليه نلاحظ صعوبة تحديد إستراتيجية أفضل لأي من الطرفين، لذا يتم اللجوء على الإستراتيجية العشوائية Random Strategy.

بالنسبة **للمصفوفة الثانية**، نجد فيها نقطة تقارب (+1 ، −1) ولتوضيح أكثر نفترض أن اللاعب الأول يمثل قوات الأمن واللاعب الثاني يمثل قوات العصابات في دولة ما، وهنا نجد أن قوات الأمن في مثالنا تستطيع الاختيار بين الذهاب الى الغابات لمطاردة العصابات (الإستراتيجية أ) ، وبين أن تكتفي بحماية المناطق الرئيسة (الإستراتيجية ب)، أما العصابات فهي مخيرة بين اللجوء لحرب مواجهة مباشرة أو شن غارات و مناوشات لاستنزاف قوات الأمن. وحيث أن قوات الأمن تكون أكثر قدرة خارج الغابات بالرغم من أنها ستخسر في الحالتين خارج الغابات(مناوشات) أو داخل الغابات (−5، −7)على التوالي. أما الإستراتيجية الأفضل للعصابات سواء داخل أو خارج الغابات هي المناوشات أو الغارات لأنها في هذه الحالة سترفع مكاسبها إلى حدها الأدنى+8 أو تخفض من خسائرها إلى حدها الأدنى −1، وفي هذه العملية المبسطة تكون نقطة التقارب هي (+1 ، −1)، أي أن تختار قوات الأمن مناطق رئيسية خارج الغابات بينما يشن رجال العصابات غارات ويتجنبون المعارك المكشوفة وبالتالي يقللون خسائرهم إلى −1 بدلا من −8.

وعليه يمكن وضع مجموعة من النقاط الخاصة بمنطق أصغر الكبريات (minimax) أو ما يسمى بالإستراتيجية المقاربة:

1. لا تنطبق إلا على اللعبة الصفرية.
2. لا تتأثر بتسرب المعلومات.
3. مفيدة فقط في التعامل مع خصم يدير صراعه على أسس عقلانية أي لا يتأثر بالعوامل العاطفية.
4. إن إستراتيجية المقاربة تصلح عندما تكون اللعبة تضم مراحل عديدة لا في الألعاب ذات المرحلة الواحدة(one shot game).
5. إنها إستراتيجية يصعب عدم استخدامها بالرغم من الثغرات التي فيها[1].

أما بالنسبة **للمصفوفة الثالثة**، هذه المصفوفة تنقلنا إلى اللعبة غير الصفرية،السمة الرئيسية لهذا الشكل هو أن المحصلة للتنافس لا تكون صفرا لأن العلاقة بين الأطراف لا تكون صراعا مطلقا بل صراعا مختلطا أي هناك مجالات تعاون إلى جانب مجالات الصراع، إذ قد يكسب الطرفان في إحدى الألعاب أو تكون نسبة الكسب عند نهاية اللعبة متفاوتة. كذلك فإن الخسائر والمكاسب تعتمد على طبيعة العلاقة بين الطرفين: هل هما متعاونان؟ أم في حالة صراع عنيف مستمر؟أم يتصارعان ويتعاونان في نفس الوقت؟ والطريق في هذه اللعبة هي أنها قد تكون صفرية أو غير صفرية في بعض الأحيان وهو يعتمد على النتيجة والمثال الذي يوضح هذه اللعبة هو مثال الجبان[2].

المطلب الثاني: المباريات التعاونية

هناك الكثير من المواقف الصراعية قد لا يتماثل في معطياتها مع تلك التي تتضمنها المباريات الصفرية، وهي مواقف يمكن فهمها أو إدارتها بطريقة تتماثل مع نماذج من الألعاب أو المباريات التعاونيةCooperative Games،التي يطلق عليها مباريات المجموع المتغير Variables Sum Games أو مباريات الدوافع المختلطة Mixed Motive Games، في هذه المباريات اللاعبون لا يسعون للكسب بطريقة تنافسية، و لكن نجدهم يعملون بصفة جماعية على أن يكسبوا أو يخسروا شيئا

[1] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق ،ص ص341-342.
[2] المرجع نفسه،ص342.

من لاعب إضافي أو ثانوي مثل : مصدر الأسهم في البورصة أو البيئة أو الطبيعة أو قوى أخرى في الموقف الصراعي لذا يطلق عليها مباريات الدوافع المختلطة، لأنها بالنسبة للاعبين الأصليين هي مباريات تنافسية نظرا لأنهم يحاولون أن يكسبوا من بعضهم البعض، ولكنها أيضا في نفس الوقت مباريات تنسيق كون هؤلاء اللاعبون سيكسبون أو يخسرون سويا ، ذلك بحسب قدرتهم على تنسيق حركاتهم طبقا لمصالحهم المشتركة ضد طبيعة أو بيئة التنافس أو طرف آخر قد يكون له تأثير على اللعبة أو التحكم في مجرياتها.

وتجمع مباريات الدوافع المختلطة بين الصراع والمنافسة و التعاون والتنسيق لتحقيق منفعة مشتركة، وفيها يمكن للطرفين أن يتعاونا حينا ويتنافسا حينا آخر، وبذلك يمكن أن يكسب الطرفان وتنحصر المنافسة في المساومة على توزيع مكاسبهما[1].

أولا: الألعاب غير الصفرية Non-Zero Sum Games

تفترض أيضا وجود لاعبين، إلا أنها تنطلق من قواعد مغايرة لتلك القواعد المتبعة في اللعبة الصفرية، فالخيارات المطروحة أمام كل من الطرفين هي أن لا يلحق أي منهما خسائر مفرطة أو يغلق أمامه فرص المكاسب المتوقعة، أو التي يمكن أن يجنيها. كما يفترض بكل من الطرفين ألا يتوقع تحقيق أقصى درجة من المكاسب2. فقد يسلك الطرفان اتجاه بعضهما سلوكا تعاونيا أو غير تعاوني. ففي حالةالسلوك التعاوني يكون لدى الأطراف إمكانية الاتصال ببعضهم مباشرة، وتبادل المعلومات مقدما بخصوص المسألة موضوع البحث، أما في حالة التعامل أو السلوك غير التعاوني فإن الاتصال المباشر يكون غير متوفر ولا يعرف أحدهما سلوك الآخر إلا بعد الإقدام على هذا السلوك، بالرغم من ذلك فإنه في حالة عدم الاتصال ثمة نوع من الاتصال الضمني[3].

[1] جمال سلامة علي،مرجع سابق ،ص ص383-384.
[2] عبد القادر محمد فهمي،مرجع سابق ،ص66.
[3] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق ،ص343.

أفضل الأمثلة على اللعبة غير الصفرية هي **لعبة مأزق السجين** أو **معضلة السجين Prisoner s Dilemma**، في هذه اللعبة هناك لاعبان، لدى كل منهما خياران إما **(تعاون)** أو **(غدر)**. وعلى كل واحد أن يقوم بالاختيار دون معرفة ما الذي سيقدم عليه اللاعب الآخر، وبغض النظر عما سيقوم به الآخر فإن الغدر سيؤدي إلى عائدات أعلى من التعاون. والمعضلة هي أنه لو غدر الاثنان، فإنهما سيقدمان أداء أسوأ مما لو كانا قد تعاونا[1].

تعد معضلة السجين نموذجا كلاسيكيا يستخدم لشرح معضلات التعاون في بيئة غير متعاونة، ففي هذا السيناريو يتم استجواب سجينين بشكل منفصل، ويعرض عليهما الاعتراف أو الصمت. من وجهة نظر فردية، الاعتراف يعتبر خيارا أكثر أمانا، إذ يجنب السجين أسوأ الاحتمالات. في حين أنه إذا اعترف الطرفان، فإن النتيجة ستكون أسوأ مما لو تعاونا والتزما الصمت. يبرز هذا النموذج كيف يمكن للمنطق الفردي أن يقود إلى نتائج جماعية غير فعالة.

ولتوضيح الاحتمالات الممكنة يوضع التقييم التالي[2]:

1. إذا بقيت صامتا فإنني قد أسجن إما شهرين أو عشر سنوات وذلك يتوقف على اعتراف شريكي (إذا اعترفت وبقي صامتا).
2. إذا اعترفت فقد يحكم علي بالسجن مدة خمس إلى ثمان سنوات، وهذا يعتمد على اعترافه. (إذا اعترفت أنا واعترف هو).
3. إن الاعتراف بالنسبة لي بالنسبة لي هو الذي يؤدي إلى العقوبة الأقل في الحالة الأولى مدة شهرين وفي الحالة الثانية خمس سنوات.
4. حيث أن الاعتراف هو الأفضل فمن الأسوأ ألا أعترف ومن الخطأ أن أراهن على احتمال ضعيف– على أساس أنه سيتصرف مثلي –.

[1] روبرت اكسيلرود،مرجع سابق ،ص34.
[2] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق، ص344.

أما **أناتول رابابورتAnatol Rapoporte**– أستاذ الرياضيات الحيوية بجامعة ميتشجانحيث أجرى عام 1966 عدة تجارب عن نموذج مباريات معضلة السجين– فقد استخدم بدوره مأزق السجين لتوضيح مشكلة السياسة الدولية بين الدولتين العظمتين مثلا (أ) و (ب) وأمام كل منهما بديلان إما الربح الشامل أو سباق التسلح، وهو هنا يهمل القوى العسكرية للدول الأخرى بهدف تبسيط المثال،يشير نموذج رابابورت إلى تعقيد اتخاذ قرار نزع السلاح بين دولتين، حيث يظهر التردد في التعاون نتيجة انعدام الثقة المتبادل. فكل دولة تميل إلى المحافظة على ترسانتها النووية كوسيلة للردع، رغم إدراكها أن التعاون و نزع السلاح الشامل سيكون أكثر فائدة للطرفين، إلا أن منطق المصلحة الذاتية والخوف من استغلال الطرف الآخر، يؤدي إلى استمرار سباق التسلح حتى في ظل إدراك الكلفة الباهظة لهذا الخيار[1].

يمكن توضيح ذلك من خلال المصفوفة التالية:

الشكل رقم(02): نموذج أناتول رابابورت

	إستراتيجية الدولة (ب)	
	نزع شامل	**سباق التسلح**
إستراتيجية الدولة (أ)	**نزع شامل +5 / – 5**	**– 10 / + 10**
	سباق التسلح +10 / –10	**–5 / +5**

المصدر: جيمس دورتي،روبرت بالستغراف، ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر: وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسات الجامعية كاظمة للنشر والتوزيع،1985)،ص347.

لو أغفلنا جانب التكلفة ، فإننا نلاحظ الإستراتيجية المهيمنة لكل منهما هي اختيار سباق التسلح أيا كان الخيار الذي يقوم عليه الطرف الآخر، فإذا بقي (ب) مسلحا فإن (أ) سيبقى مسلحا، ولكن إذا نزع (ب)

[1] جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص ص346-347.

سلاحه فإن (أ) سيصبح أقوى منه، لكن إذا بقي الطرفان في حالة تسلح فإن وضعهما سيكون أسوأ من حالة نزع السلاح. وهنا فإن كل لاعب يختار إستراتيجيته الخاصة به، واللعبة لا تضع بديلا للاتفاق على نزع السلاح في إطار شروط ترضي الجانبين، وهنا نلاحظ أن بديل سباق التسلح بديل عملية المصلحة الذاتية القومية. أما النزع الشامل فهو مستند للمصلحة الجماعية(الطرفين) غير أن أحدا منهما لا يعرف ماذا سيفعل الطرف الآخر، ثم إن أحدهما لن يختار المصلحة الجماعية على حساب المصلحة الذاتية لأنه سيفترض أن الطرف الآخر لن يفعل ذلك.

ثانيا: التهديدات المتبادلة Mutual Threats

تقوم على تحدي بين طرفين كلاهما سيكون خاسرا إذا نفذ تحديهما و ربما المتعقل منهما هو الأكثر خسارة. وعليه على أحدهما التراجع قبل أن يواجه كلاهما خسائر فادحة، وهو تكتيك غايته إخافة أو ردع الخصم بتعريضه لخطر مشترك، فقد تكون الخسائر التي سيلحقها أحدهما بالآخر كافية لثنيه عن الاستمرار، فيبين له إنه قام بحركة مخالفة ستربك الطرفين فينزلقا و يهويا معا. وتحمل هذه الإستراتيجية سمات المواجهة بين القوى النووية الكبرى – شن حرب نووية –.تشبه هذه المواقف الصراعية نوع من المباريات تعرف بلعبة الدجاجة Chicken Game، أو لعبة الانجراف من الثلوج The Snow drift Game ، وهي من ألعاب التحدي التي يمارسها بعض المتهورين.

في المباراة المعروفة بمعضلة الدجاجة نجد لاعبين يسوق كل منهما سيارته بسرعة مندفعا نحو الآخر في طريق فردي، ومن ينحرف أولا عن وسط الطريق لتفادي الصدام يوصف ب " الدجاجة " ويعتبر في نظر المجموعة كأنه ارتكب فضيحة، أما الأكثر تهورا الذي يواصل دون انحراف فهو البطل موضع إعجابهم.

يعكس هذا الموقف أربع نتائج يمكن أن تتحقق[1]:

1. قد يتعاون كلا اللاعبين بالانحراف في نفس الوقت حيث لا يعاب تصرف أي منهما.

[1] جمال سلامة علي،مرجع سابق ،ص ص388-389.

2. أن يتعاون اللاعب (أ) بالانحراف بينما ينحرف اللاعب (ب) بسيارته إلى الأمام مباشرة عندئذ يكون (أ) موضع تهكم من الجماعة بينما يكون (ب)موضع إعجابهم.
3. يندفع (أ) بسيارته إلى الأمام بينما يتعاون (ب) بالانحراف عندئذ (أ) ينال الإعجاب و (ب) يتهكم عليه.
4. يندفع الاثنان (أ) و (ب) دون الانحراف فيتحطما سويا.

تعكس معضلة الدجاجة صراعا مبنيا على الكبرياء والمجازفة، حيث يقود طرفان باتجاه بعضهما، ويخسر من يتراجع أولا في نظر المجموعة. إن التحدي هنا ليس في تحقيق مكسب بقدر ما هو تجنب الخسارة القصوى المتمثلة في الاصطدام، وعليه فإن أفضل إستراتيجية تكمن في اتخاذ قرار حذر يوازن بين الحفاظ على الكرامة وتجنب الصراع والتصادم.

بعد عرضنا لمختلف التغيرات على الساحة الدولية، التي أدت لتطور الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية وكذا عرض مختلف الرؤى الأكاديمية التي تباينت الآراء حول تجسيد هذه الظاهرة عن طريق استخدام مجموعة من نظريات الاختيار العقلاني(نظرية المباريات كأداة للتحليل). سيتم التطرق في الفصل الثاني للجدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول إثبات أو نفي الظاهرة التعاونية.

الفصل الثاني: الجدل النظري حول وجود أو نفي التعاون الدولي

تمهيد:

سيطرت الواقعية على نظريات العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، فبالنسبة للواقعيين الجدد تعزز الفوضى المنافسة والصراع بين الدول وتمنع استعدادها للتعاون حتى عندما تكون هناك مصالح مشتركة، وتجادل بأن المؤسسات الدولية غير قادرة على التخفيف من آثار الفوضى، وتقدم تحليلا متشائما لآفاق التعاون الدولي و قدرات المؤسسات الدولية. وجاءت النظرية الليبرالية الجديدة خاصة المؤسساتية الجديدة كرد فعل منافس للواقعية الجديدة، حيث تجادل بإمكانية وفعالية المنظمات الدولية إلى جانب الدول في تحقيق التعاون من خلال تلطيف الفوضى. وعليه فالليبرالية المؤسساتية الجديدة قدمت نظرة متفائلة للتعاون الدولي كما ترى بإمكانية وقدرة المؤسسات الدولية في تحقيق ذلك.

المبحث الأول: أطروحة إثبات وجود التعاون الدولي في العلاقات الدولية

ينصب الاهتمام المركزي لليبرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، ويظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، فالسياسيات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات تعتبر من جانب شركائها أنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم[1].

المطلب الأول: الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة

منذ سبعينيات القرن الماضي انتعشت من جديد الليبرالية تحت شكل الليبرالية الجديدة (ويطلق عليها أيضا **الليبرالية المؤسساتية الجديدة***)، ظهر بعض الليبراليين المؤسساتيين الجدد أمثال روبرت اكسيلرود وروبرت كيوهان، الذين أخذوا يتساءلون لماذا تختار الدول التعاون في أغلب الأوقات، حتى في ظل الفوضى في النظام الدولي؟، ورأوا أنه يمكن تعاون الأضداد بطريقة عقلانية في بيئة لا يوجد فيها سلطة تعزز هذا التعاون[2].

وقد أدت التطورات التي حدثت بداية السبعينيات في العلاقات الدولية إلى حدوث التعاون بين الدول وتمثلت هذه التطورات[3]:

أ- من الناحية الاقتصادية:

- انهيار نظام بريتون وودز
- تضاعف أسعار النفط منذ أزمة 1973-1974.

---

[1] تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،تر: ديما خضرا،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)،ص295.

*تأتي تسمية **الليبرالية المؤسساتية الجديدة(Neoliberal Institutionalism)** لتمييز ليبرالي التوليفة العقلانية الجديدة-الجديدة عن التيارات التقليدية لليبرالية الدولية، كالليبرالية التجارية التي تربط بين التجارة الحرة و السلام، الليبرالية الجمهورية التي تربط بين الديمقراطية والسلام، و الليبرالية الاجتماعية التي تربط بين التفاعلات العابرة للحدود و التكامل الدولي.أما تسمية المؤسساتية الجديدة فتميزها عن المؤسساتية التقليدية(المثالية) التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى و فترة مابين الحربين، و التي كانت تربط بين التنظيم الدولي التقليدي(عصبة الأمم)و السلم لذلك. فالمؤسساتية الجديدة تكتسب تسميتها من التركيز على قوة المؤسسات في السياسة الدولية.أنظر:النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية:نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل،أطروحة دكتوراه،محمد حمشي،ص36.

[2] سعد حقي توفيق،**العلاقات الدولية**،(بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر،2023)،ص127.

[3] المرجع نفسه،ص128.

ب-من الناحية السياسية:

- العدوان الإسرائيلي لعام 1967.
- حرب الفيتنام.
- الاحتلال السوفياتي لأفغانستان عام 1979.
- المفاوضات حول الحد من الأسلحة الإستراتيجية منذ عام 1969.

أولا: الليبرالية المؤسساتية الجديدة

تعرض الليبرالية المؤسساتية الجديدة علما سياسيا للاعتماد المتبادل الدولي، لتتجاوز بذلك فرضية **السلام الديمقراطي***، ووصفا للعلاقات بين اللاعبين من الدول وغير الدول في بيئة فوضوية. وتتمثل الفكرة الجوهرية التي تمثل دافع الليبرالية الجديدة في "الاعتماد المتبادل المركب"[1].

تقع التجارة الحرة و إزالة الحواجز في قلب نظرية الاعتماد المتبادل الحديثة، فقد استلهم صعود التكامل الاقتصادي الإقليمي في أوروبا الاعتقاد بأن الصراع بين الأمم سينخفض بواسطة خلق مصالح مشتركة في التجارة، و بالتعاون الاقتصادي بين أعضاء الإقليم الجغرافي الواحد و سيشجع ذلك دولتين كفرنسا و ألمانيا اللتين لجأتا تقليديا إلى حل خلافاتهما العسكرية على التعاون في إطار سياسي واقتصادي متفق عليه من الجانبين لمصلحتهما المتبادلة. وستصبح للدول مصالح مشتركة مع بعضها البعض، ويعد الاتحاد الأوروبي مثالا جيدا للتكامل الاقتصادي الذي ينتج تعاونا سياسيا واقتصاديا أوثق في إقليم كان لعنة لصراعات تاريخية وقومية[2].

*تفترض هذا النظرية ان الديمقراطيات الليبرالية يمكن أن تشهد تفاعلات تعاونية مع بعضها البعض بناء على القيم المشتركة و المؤسسات المشتركة. هذا التعاون يقلل من احتمال وقوع صراعات عسكرية بينهم، كونهم يشتركون في القيم المشتركة و المؤسسات المشتركة ، هذا التعاون يقلل من احتمال وقوع صراعات عسكرية بينهم، كونهم يتشاركون أيضا في القيم الثقافية و الحكم الديمقراطي مع احترام حقوق الانسان.انظر:نوع المكاسب و أثرها في التفاعلات التعاونية الدولية :دراسة في أنماط سلوكيات الدول حيال التحديات المناخية.عبد الله رشيد مجيد،عمار حميد ياسين،ص125.

[1]جوانيتا الياس،بيتر ستش،**أساسيات العلاقات الدولية**،تر:محي الدين حميدي(سوريا:دار الفرقد،2016)، ص100.

[2]سكوت بورتشيل،اندرو لينكلتر ، ريتشارد ديفيتاك وآخرون،**نظريات العلاقات الدولية**،تر: محمد صفار،(القاهرة: المركز القومي، 2014)،ص103.

فكانت البداية عندما جادل ميتراني بأن التعاون سيتحقق مبدئيا بين الدول في المجالات التقنية التي تلائم الأطراف، ولكنه بمجرد نجاح التعاون سيكون باستطاعته أن ينتشر Spill Over في مجالات وظيفية أخرى، تجد فيها الدول إمكانية تحقيق مزايا متبادلة بينها. وفي تطوير لهذا الطرح قام كل من كيوهان وناي بتفسير كيفية قيام الدول من خلال عضويتها في المؤسسات الدولية بتوسعة تعريفها بصورة كبيرة للمصلحة الذاتية من أجل توسيع نطاق التعاون[1].

كما أن الليبرالية المؤسساتية الجديدة هي محاولة نظرية لتفسير التطورات التي تجري في الاقتصاد العالمي حول الدور المركزي للمؤسسات والمنظمات في السياسة الدولية، وقد طور روبرت كيوهان(1982) وستيفن كريزنر(1983) أفكارا تشير إلى أن هناك استقرارا نسبيا في نماذج التعاون الاقتصادي الدولي على الرغم من نسبية التوزيع المتفاوت للقوة الاقتصادية الدولية. كما أن زيادة الاعتمادية الدولية دفع الفكر الليبرالي الجديد إلى إعادة صياغة المؤسساتية في أفكار كل من ناي وكيوهان كما تم الإشارة إليها سابقا. حيث لم ينزعا إلى تغيير الافتراضات الواقعية بل عملا على تكييف أعمالهما ضمن إطار الافتراضات الواقعية حول اعتبار الدول فواعل عقلانية و كذا فوضوية النظام الدولي.

يقوم تفكير كل من كيوهان وناي على الظروف التي تتعاون الدول من خلالها، ودور المؤسسات في تسهيل التعاون بينها. في عام 1972 بدأ النقاش مع الواقعية بعد نشر كتاب "**العلاقات العابرة للوطنية والسياسة العالمية**"**Transnational Relations and World Politics**، ورافق نشره ظهور تحولات على السياق العالمي مثل: تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تنامي دور منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، و التوتر بين الولايات المتحدة و اليابان حول خلل الميزان التجاري بينهما، وقرار نيكسون الأحادي في التخلي عن اتفاقيات بريتون وودزBretton Woods(1971-1973)، لقد

[1] سكوت بورتشيل،اندرو لينكلتر ، ريتشارد ديفيتاك وآخرون مرجع سابق،ص104.

اهتم كل من كيوهان وناي بانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، ولاحظا تنامي التدفقات العابرة للوطنيات في أربعة مجالات: الإعلام، التجارة، المال وحركة الناس والأفكار. وتطور تفكيرهما انطلاقا من وصف عالم يعيش على الاعتماد المتبادل، وأثره في القيادة السياسية والتغيير لوجود تعددية متداخلة، بحيث صار من الصعب فصل الظواهر الداخلية والأحداث الخارجية وفقدان الدولة للسلطة[1].

كما أصدرا كتابا آخر عام 1977"**القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية**"**Power and Interdependance Transition**، وكان تحديا حقيقيا للأطروحات الواقعية بحيث في عالم الاعتماد المتبادل لا يمكن استخدام النموذج الواقعي للبرهنة وفهم ديناميكيات العلاقات الدولية، خاصة ما يتعلق بالنقد والتجارة البحرية أو العلاقات بين البلدان،مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. لكن اختيار الشركاء المنتخبين يشكل نقطة ضعف في برهانهما، لأن خصوصية العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا من جهة و أمريكا و أستراليا من جهة أخرى، لا تعبر كثيرا عن واقع الاعتماد العالمي المتبادل. حيث قام كل من كيوهان وناي بوضع نماذج نظرية تعزز حجتهما: نموذج الواقعية ونموذج الاعتماد المتبادل المركب[2]. حيث يؤكدان على أن التفاعل بين الدول لم يعد مقتصرا على البعد العسكري، بل أصبح يشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد بل أصبح هناك فواعل إلى جانبها كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، حيث أصبح لها دور فعال في رسم السياسات والتأثير في القرارات الدولية. بالنسبة للاعتماد المتبادل المركب نأخذ كمثال في الوقت الحالي "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية"RCEP، جمعت كل من الصين، اليابان ، كوريا الجنوبية ودول الآسيان، يظهر هذا الاتفاق كيف أن العلاقات الاقتصادية المتشابكة تحفز الدول على الحفاظ على الاستقرار وتجنب الصراعات.

---

[1]جيرار ديسوا،**دراسة في العلاقات الدولية الجزء الثاني النظريات البيدولاتية**،تر:قاسم المقداد،(دمشق:دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع،2015)، ص ص91-92.

[2]المرجع نفسه،ص92.

في عام 1984 نشر كيوهان كتابه "**مابعد الهيمنة**" **After Hegemony :Cooperation and Discord in The World Political Economy** ، بهدف معلن هو إجراء محصلة للواقعية والاعتماد المتبادل المركب وتحديد التعاون الدولي في سياق الاقتصاد السياسي العالمي، وأطلق عليه اسم الليبرالية المؤسسية الجديدة[1]، ركز على مسألة معرفة كيف يمكن للعالم أن يتطور نحو تشكيل مستقر من التعاون على الرغم من الانهيار المفترض للقوة الأمريكية مقابل اليابان وأوروبا اللتان تشهدان ذروة نموهما. عندما يرى كيوهان الاحتمال النظري للاستقرار إلى الفائدة الوظيفية للأنظمة(اتفاقات دولية أو مؤسسات مثل الغات GATT ، أو صندوق النقد الدولي FMI)التي تعقد عليها الآمال. فقد سمحت باستمرار التعاون على الرغم من التغيرات التي حدثت الصراع من أجل السلطة.

ثانيا: افتراضاتها

الفكرة الجوهرية لليبرالية المؤسساتية الجديدة تتمحور حول إمكانية تحيق التعاون بين الدول والفاعلين الآخرين في النظام الدولي، بحيث يرون أن التعاون الدولي يحدث عندما تضبط الدول سلوكياتها بما تتوافق مع تفضيلات وتوقعات الآخرين في النظام الدولي، وبذلك تعتبر السياسات المتبعة من قبل دولة ما من قبل الشركاء كسياسات داعمة ومحققة لأهدافها. لذلك فهي تهدف إلى تحقيق الأهداف والمنافع الجماعية المشتركة في العلاقات الدولية، ومع ذلك فإن تحقيق هذه الغاية، في ظل الفوضى الدولية صعب المنال، وقد أثبتت التجارب التاريخية هذه الحقيقة، وفي الواقع، تتوافق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة في أنه من الصعب تحقيق التعاون الدولي في بيئة يسيطر عليها الخوف وعدم اليقين[2]. يعتبر الليبراليون أن ازدهار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول يساهم بشكل فعال في نشر السلام

[1] Robert O.Keohane,op.cit,p194.

[2] عمران عمر علي،"الصراع و التعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة"،**مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو**،مجلد08،العدد04،ديسمبر2020،ص663.

والاستقرار، فترابط المصالح الاقتصادية يؤدي إلى تقوية أواصر التعاون ويقلل من فرص اندلاع النزاعات المسلحة، انطلاقا من مبدأ أن التجارة تنشر السلام فمن يتجارون معا لا يحاربون بعضهم بسهولة[1].

يقول كيوهان إن البدء مع فرضيات العقلانية والأنانية له ثلاث إيجابيات:

1. تبسيط مقدماتنا المنطقية، وجعل الاستنتاجات واضحة ومفهومة.
2. توجيه اهتمامنا نحو الاكراهات التي يفرضها النظام على الفاعلين و هذه تساعد على التركيز على اكراهات النظام التي تتولد من عدم المساواة في توزيع القوة و الثروة في العالم وفي المؤسسات الدولية أكثر من التركيز على السياسات الداخلية.
3. تؤسس فرضياتها على نفس فرضيات الواقعية.

ترتبط الليبرالية المؤسساتية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان: أولا، وجود مصالح متبادلة بين الفاعلين من الدول وغيرها كنتيجة محصلة لعملية التعاون. ثانيا، التغيير في درجة "المأسسة Institutionalization" يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول. كما يقر كيوهان بإمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد هناك مصالح عامة مشتركة. ولا يبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول أي أن النظرية تفترض مسبقا وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول، وهي تحاول فحص الظروف التي من خلال يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون[2].

تفترض الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن التطورات المتسارعة منذ القرن العشرين، قد جعلت التعاون الدولي ممكنا، هذه التطورات شملت نموا كبيرا في المؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية، التي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول وفي السياسات العالمية. وقد خلقت الدول بشكل طوعي، منظمات دولية كالأمم المتحدة للحصول على منافع و أهداف جماعية. وخلقت الدول

---

[1] روبرت جيلبين، **الاقتصاد السياسي الدولي**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص51.
[2] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص403.

أيضا أنظمة دولية، التي تقوم على مجموعة من المبادئ الصريحة أو الضمنية والقواعد لتنظيم وتقييم الجهود الجماعية فيما يتعلق بأهداف جماعية في قضية معينة، مثل تغيير المناخ والاحتباس الحراري[1].

يمكن تلخيص الفرضيات المفتاحية لليبرالية الجديدة كالآتي[2]:

1. الأفراد و الدول، بناء على العقلانية، يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي.
2. التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في نفس الوقت.
3. دور الفاعلين من غير الدول.
4. الدولة ليست فاعل وحدوي، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية و الدولية.
5. السلام الديمقراطي(عن طريق نشر الديمقراطية انطلاقا من فكرة أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب) .
6. المكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية.

كما تفترض الليبرالية المؤسساتية الجديدة إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي، وقد أوضح رواد هذه النظرية من خلال تحليل "معضلة السجين" و"نماذج انهيار السوق" أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها وذلك عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش وتقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة.

[1] عمران عمر علي،مرجع سابق،ص663.
[2] أنور محمد فرج،مرجع سابق،ص404.

يرى الليبراليون المؤسساتيون الجدد أن الدول ليست فاعلا وحدويا وذلك لوجود فواعل أخرى، ومع أنهم لا يستبعدون نموذج الفاعل العقلاني إلا أن النظرة المجزأة داخل الدولة تجعل هذه العقلانية مقيدة نتيجة لتأثير الفاعل المعقد بين مختلف المؤسسات الداخلية والبيروقراطيات والجماعات، كما أن صناع القرار قد يواجهون معلومات ناقصة أو يكونون عرضة لسوء الإدراك عند تقييم المصالح. كما تشير المفاهيم الليبرالية المرتبطة بالاعتماد المتبادل والمجتمع العالمي إلى أن الحدود بين الدول اليوم أصبحت قابلة للاختراق على نحو متزايد. ويعتقدون أنه من شأن الروابط الاقتصادية والاعتماد المتبادل في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية أن تزيد من ترابط المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف[1].

وعليه يمكن تلخيص السمات الأساسية المميزة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد في المبادئ الأربعة التالية:

- **الطرف الفاعل(Actor):** الدولة فاعل أساسي في النظام العالمي، وأكد كيوهان على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله عن التعددية، وأكد أن هذه الفواعل من غير الدول تخضع للدول.
- **البنية(Structure):** يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام العالمي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، كما يبين وجود **الأنظمة(regimes)** الدولية و انتشارها. والخلاصة أنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص44.

- **العملية(Process):** إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد، وهذا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد.
- **الحافز(Motivation):** تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، وبعبارة أخرى فإن المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد[1].

كما تعمد الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى إعادة البناء السياسي والاقتصادي لدول العالم وتعديل القوانين الناظمة للعلاقات الدولية، وذلك بتغليب منظومة توازن المصالح الدولية على القوة العسكرية والاقتصادية، فأكبر مشروع سعت إليه هو بناء مجتمع عالمي متجانس حيث يتم وضع مؤسسات وقواعد ضابطة للعلاقات بين الفاعلين تهدف لتوحيد الأمم وكذا الوصول للعالمية عن طريق نشر الديمقراطية.

المطلب الثاني: تفسير الليبرالية الجديدة لظاهرة التعاون الدولي

تؤمن الليبرالية المؤسساتية الجديدة بأن التعاون بين الدول يصبح ممكنا بفضل الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية والأنظمة، فهي لا تفرض التعاون بالقوة والإكراه بل توفر إطارا يسمح بتنظيم العلاقات وتقليص المخاوف وزيادة الشفافية، مما يخلق بيئة تسمح بتحقيق مكاسب مشتركة رغم الطابع الفوضوي للنظام الدولي.

أولا: دور المؤسسات الدولية و الأنظمة في تلطيف الفوضى

في رد فعل على الدمار الذي أحدثته الحروب العالمية، سعى الليبراليون المؤسسيون إلى تحقيق هدف واحد هو السلام من خلال إنشاء مؤسسة دولية– عصبة الأمم– والتي من شأنها أن تجسد نظاما

[1] جون بيليس،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**،تر:مركز الخليج للأبحاث،(دبي:مركز الخريج للأبحاث،2004)،ص338.

ليبراليا جديدا بديلا عن سياسة القوة. وأدى فشل هذه المؤسسة إلى إعادة صياغة جذرية ونهج جديد (الوظيفية) ، والتي سعت لتحقيق الهدف بشكل غير مباشر، فمن شأن شبكة من المؤسسات الخاصة التي تنظم مجالات محددة من العلاقات الدولية أن تحافظ وتعزز التعاون الذي من شأنه أن يخفف تدريجيا من الصراعات التي قد تؤدي إلى الحرب. وقدمت التطورات المبكرة نحو التكامل في أوروبا الغربية بعض التشجيع في هذا المجال. ولكن في المناخ الفكري العدائي للحرب الباردة، لم تفلح الوظيفية في الحصول على المصداقية كنظرية عامة[1]. يرى كل من مارتن غريفيشس وتيري أوكلاهان أنه في ظل الفوضى الدولية فإن الخوف والغش والخداع والتملص من أحكام الاتفاقيات يمثل العائق الأكبر أمام عملية التعاون ، لكن الحل بيد المؤسسات الدولية التي تعمل على[2]:

1- إيجاد نوع من الالتزام القانوني من طرف الدول.

2- خفض نفقات الصفقات بين الدول.

3- تقديم المعلومات في إطار من الشفافية حول أي مسألة نزاعية، وحول أي إجراءات تتخذها الدول من شأنها أن تخفض درجة الارتياب بينها، الأمر الذي يشجع الدول على مزيد من التعاون بينها، وبهذا تكون المؤسسات قد خففت من حالة عدم اليقين والغموض الذي يكتنف نوايا وسلوك الدول.

توفر المؤسسات الدولية الإطار العام الذي يشكل التوقعات بخصوص السياسة الدولية ، هذه المؤسسات تعمل على الحد من الصراعات ، التقليل من حدة المعضلة الأمنية وتخفف من آثار الفوضى الدولية عن طريق[3]:

1- توفر الإحساس بالاستمرارية.

---

[1] عمران عمر علي،مرجع سابق،ص664.

[2] محمد الطاهر عديلة،م **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014- 2015، ص196.

[3] أنور محمد فرج،مرجع سابق،ص397.

2- توفر فرصة تبادل الامتيازات بين الدول.

3- فرصة تبادل المعلومات.

4- سبل حل النزاعات.

يجادل الليبراليون المؤسساتيون الجدد حول قدرة المؤسسات الدولية على تحقيق التعاون وتعزيزه من خلال الدور الذي تلعبه في معالجة المشاكل الناتجة عن احتمالات الغش و الانشقاق، و إنفاذ الاتفاقات والترتيبات التعاونية بشكل متبادل. كما أن المؤسسات الدولية تلعب دورا هاما في مسألة تقديم المعلومات والحرص على الشفافية لأطراف العلاقة التعاونية، و التخفيف من مساحة عدم اليقين المرتبطة بنوايا الأطراف، حيث يساهم توفير المعلومات على تحسين فهم الدول لمواقف وإجراءات وتدابير بعضها البعض، وهو الأمر الذي من شأنه تقليل حالة عدم اليقين عند الدولة وخوفها من تنصل دول أخرى من أي اتفاق تعاوني[1].

بينت نظرية الاستقرار المهيمن (روبرت كيوهان) على رؤية تفيد بأن العالم مقسم إلى قطاعات أو إلى قضايا محددة ومجالات محددة(مجال النفط، مجال النقل العالمي، مجال السياحة العالمية، مجال الطب، مجال الصناعات الصغيرة)، ولكل مجال قواعد ونظم تحكم التعامل فيه، ففي مجال النفط مثلا هناك دول منتجة ودول مستهلكة. وإذا أردنا فهم المجال لابد من معرفة أن هناك قوى مهيمنة ولديها مصلحة فيه. لذلك فالقواعد والإجراءات و النظم التي تحكم التعامل تعكس مصالح الجهة المهيمنة. وإذا أردنا أن نفهم كيف تدور السياسة العالمية فعلينا أن نشرح كل قطاع ، ونفهم القوى الأساسية الموجودة وكيف تحافظ على هذا النظام[2].

[1] مراد بن قيطة،"إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"،**مجلة السياسة العالمية**،العدد:02،ديسمبر2018،ص ص126-127.

[2] أنور محمد فرج،مرجع سابق،ص399.

الجدول01: أدوار المنظمات بين الحكومية

المستوى	الدور	مثال
النظام الدولي	**تساهم في عادات التعاون**	**العمل ضمن منظومة الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة**
النظام الدولي	**المشاركة في جمع المعلومات و المراقبة**	**يجمع البنك الدولي الإحصائيات الاقتصادية، تراقب وكالة الطاقة الذرية الدولية حركة المواد النووية.**
النظام الدولي	**المساعدة في تسوية النزاع**	**منظمة التجارة العالمية أو محكمة العدل الدولية التي تتدخل لفض النزاعات.**
النظام الدولي	**القيام بنشاطات عملية**	**الحملات لتحصين المناعة ضد أمراض الأطفال التي تديرها منظمة الصحة العالمية، مخيمات اللاجئين التي تديرها الهيئة العليا للاجئين في الأمم المتحدة.**

المصدر:كارين أ منغست،وايفان م أريغون،**مبادئ العلاقات الدولية**،تر:حسام الدين خضور،(دمشق،دار الفرقد،2013)،ص278.

تساهم المؤسسات الدولية في توفير الاجتماعات الدورية والحوار بين حكومات الدول مما يسهل فهم أولويات كل طرف ويعزز من تبادل المعلومات والشفافية وهي عناصر ضرورية لتخطي حالات الغش وبناء اتفاقيات تعاونية ملزمة[1].

[1]تيم دان، ميليا كوركي،ستيف سميث،مرجع سابق،ص309.

تجدر الإشارة إلى الكيفية التي تدرس بها الليبرالية المؤسساتية الجديدة المؤسسات الدولية، بحيث تبدأ بتحليلها من خلال تحديد المصالح والأهداف المشتركة التي تحتاج إلى جهود تعاونية مميزة لتحقيقها. هناك ثلاث صعوبات تؤثر في مدى تحقيق التعاون في المؤسسات الدولية وبالتالي تحقيق الأهداف المشتركة وهذه الصعوبات هي:

- **المساومة(Bargaining):** وتمثل المشكلة الأولى في مدى قابلية الهيكلية المؤسسية للقيام بدور في المفاوضات الدولية والمساومة. بحيث تحتاج الدول إلى درجة من النظام في القواعد والإجراءات لصنع قراراتهم الجماعية. وتختلف هذه الإجراءات والقرارات المحددة للمساومة حسب القضية المطروحة للنقاش وحسب المؤسسة وهو ما يميز مدى فاعلية المؤسسة[1].

يرى نقاد الليبرالية المؤسسية الجديدة بأن للدول القوية الكبرى تأثير أكبر وبشكل واضح، نظرا لقوتها وقدراتها وإمكانياتها على تغيير سير التفاوض بما يلائم مصالحها، فهم يرون أنها غير قادرة على حل بعض المشاكل الجماعية والخطيرة بين الدول. وبالتالي تجد المنظمات نفسها عاجزة أما هذا الوضع.

- **الارتداد أو التراجع(Defection):** أي المشكلة الثانية تتمثل في قضية التراجع ، بمعنى الهجر من جهة أو قضية من جهة أو بلد معارض أو قضية أخرى و بما أن الدول خائفة من عدم التزام شركائها المتعاونين من اتفاقياتهم المسبقة المتبادلة، أي هذه الدول لا تكون متحمسة بالأساس للدخول في مشاريع متعاونة. فقد تكون هذه الدول قلقة من أن تستغل الدول الأخرى الاستفادة بشكل مجاني أو دون تكلفة كبيرة من تعاونها[2].

[1] عمران عمر علي،مرجع سابق،ص667.
[2] المرجع نفسه،ص667.

- **الاستقلالية(Autonomy)**: المشكلة الثالثة المتعلقة بالمؤسسات الدولية هي الاستقلالية، وتتمحور المشكلة مع افتراض الليبرالية الجديدة بأن المؤسسات الدولية أنشئت من قبل الدول لتحقيق مصالحها الذاتية، السؤال المطروح هو: كيف يمكن فصل المصالح الذاتية للدول عن دور ومساهمة المؤسسات الدولية؟، وإذا كانت الدول تطبق رغبات ومصالح الدول، لماذا لا نقوم بدراسة الدول فقط بدلا من المؤسسات؟ وهل تملك المؤسسات الدولية أصلا مكانة مستقلة ذاتيا يمكن تحليلها بشكل منفصل عن تحليل مصالح الدول؟

استجاب الباحثون الأكاديميون لهذه المشكلة التحليلية بمقاربات عدة إحداها هي فحص الطريقة التي تمارس فيها المؤسسات الدولية دور الفاعل في وضع المعايير ووضع أجندات في السياسة العالمية، وتوصف المؤسسات الدولية بوصفها أطرافا محايدة تمثل قيما مشتركة بين الجميع لذا فهي تمنح درجة معينة من الشرعية في القضايا العالمية. وثمة رد فعل أخرى على المشكلة التحليلية للاستقلالية وهي تفحص كيفية تطبيق المؤسسات الدولية للمهام الموكلة إليها من الدول. فهناك عدة أنشطة على المستوى العالمي تبادل السلع و الخدمات والأشخاص و الأفكار تجري عبر الحدود الوطنية حول العالم. فالمؤسسات الدولية تقوم بمهمة الرقابة على هذه الأنشطة والاتفاقيات القانونية المصاحبة له وتنفيذها[1].

يرى الليبراليون الجدد أن المنظمات الدولية تساعد الدول في مسعى[2]:

- التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي، ففي ظل نمو الاعتماد المتبادل، ظهرت تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن(منع انتشار أسلحة الدمار الشامل)، التجارة(تحرير السوق و تسوية الخلافات التجارية)، في مجال البيئة(مكافحة تلوث المحيطات

[1] تيم دان، ميليا كوركي،ستيف سميث،مرجع سابق،ص ص319-320.
[2] عادل زقاع، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية في العلاقات الدولية**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص:العلاقات الدولية،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009،ص ص116-117.

والهواء). وكذا الصحة(محاصرة الأوبئة العابرة للحدود كفيروس سارس، كوفيد19). وهي التحديات التي لا تستطيع الدولة منفردة التصدي لها ومجابهتها دون تدخل المنظمات كقنوات تساهم في تنشيط العمل الجماعي.

- تقليص اللايقين: بحيث تساهم المؤسسات الدولية في الحد من الشكوك واللايقين بين الدول.
- خفض تكاليف إبرام الصفقات: أي الاتفاقيات التي تبرمها الدول بين بعضها، ويتم ذلك بتنسيق الجهود وتوفير آليات رقابية عالمية.
- معالجة الخلل القائم على مستويات النفاذ للمعلومات.

وكمثال عن دور المنظمات الدولية نجد **منظمة التجارة العالمية(WTO)** والتي تعد من أهم المؤسسات الدولية التي تهدف لتشجيع التعاون الاقتصادي، فبالرغم من فوضوية النظام الدولي تعمل هذه المنظمة على :- فرض قواعد ملزمة.

-حل النزاعات عبر قنوات قانونية.

-خلق نظام شبه-هرمي داخل بيئة فوضوية.

نجدد أيضا **منظمة الصحة العالمية(WHO)**، تمثل هذه المنظمة مركزا لتجميع الموارد وتنسيقها، مما يمكنها من الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الصحية على المستوى العالمي. حيث تعمل على تسهيل التعاون بين الدول خلال الأزمات الصحية مثل: جائحة كوفيد-19 وإيبولا[1].

حلفشمال الأطلسي(الناتو NATO)، تحالف عسكري سياسي يضم مجموعة من الدول(دول أوروبا وأمريكا الشمالية)، يهدف للتعاون وتنسيق الجهود في المجال الأمني والدفاعي.

[1] Abdullah Alhamadi, "The Neorealism and Neoliberalism behind International Relations during COVID-19" **World Affairs**, Spring 2022,p p160-161.

كان من الأبعاد المهمة للعولمة تأسيس نظم تمتد على مساحة العالم لتبني نشاط تحكمه القواعد ضمن النظام الدولي، فمع تشابك الدول في مجموعات متزايدة التعقيد من القواعد والمؤسسات التي تنظم العلاقات الدولية حول العالم، فليس هناك مجال من التفاعل اليوم يخلو من الأنظمة[1].

ينطلق الليبراليون المؤسسيون الجدد من فرضية وجود الحاجة إلى الأنظمة الدولية للتغلب على المشاكل التي يولدها التركيب الفوضوي للنظام الدولي، ولتطوير فهم نظري للسبب الذي يجعل التركيب الفوضوي معرقلا لتشكيل الأنظمة، اتجه الليبراليون المؤسسيون إلى الاقتصاد الجزئي ونظرية الألعاب(أنظر الفصل الأول) لتساعدهم على ذلك، فالمختصون بالاقتصاد الجزئي يدرسون سلوك الوحدات الاقتصادية العاملة في ظروف المنافسة الكاملة الموجودة نظريا ضمن السوق. بحيث يقوم الليبراليون المؤسسيون بمقارنة تشبيهية بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي، لأن كلا منهما يتألف من تركيبات هيكلية فوضوية. لكن المفارقة هي أنه في بينما يشكل التركيب الفوضوي للنظام الدولي مشكلة لليبراليين فوضوية. لكن المفارقة هي أنه في بينما يشكل التركيب الفوضوي للنظام الدولي مشكلة لليبراليين المؤسسيين، فإن غياب أي مؤسسات مركزية يشكل بالنسبة للمختصين بالاقتصاد الجزئي الميزة الرئيسية للسوق[2].

[1]جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص489.
[2]المرجع نفسه،ص503.

الجدول02:انتشار إدارة الحكم في القرن الواحد والعشرين

القطاع / الشركات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الثالث
العابرة للوطنية	الشركات العابرة للقومية(IBM)	المنظمات الدولية الحكومية(الأمم المتحدة)	المنظمات الدولية غير الحكومية(السلام الأخضر)
الوطنية	الشركات الوطنية (الخطوط الجوية الأمريكية)	الحكومة المركزية	المؤسسات الوطنية غير الهادفة للربح
شبه الوطنية	الأعمال التجارية المحلية	الحكومة المحلية	المجموعات المحلية

المصدر:أنور فرج،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية،دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،(السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)،ص408.

يميز روبرت كيوهان في تحليله للأنظمة الدولية بين مفهومين أساسين هما "الانسجام" و"التعاون"، فالانسجام يحدث عند تحقيق جميع الأطراف أهدافهم ومصالحهم الذاتية، أي توفر الانسجام يعني التعاون غير ضروري. فإتباع الفواعل لسياسات متطابقة، يجعل تنسيق السياسات بينهم تحصيل حاصل. أما التعاون فيكون مزيجا من المصالح المشتركة والمتضاربة[1].

وعليه يرى كيوهان أن غياب التعاون لا يعني وجود النزاع، ففي كثير من الأحيان يكون تنسيق السياسات من خلال الحوافز السلبية كالتهديدات والعقوبات كما في نموذج اكسيلرود "Tit for Tat"، فالتعاون ممكن فقط في الحالات التي تكون فيها سياسات الفواعل واقعيا أو احتماليا في تعارض ونزاع[2].

ولتحديد الروابط السببية التي تربط الأنظمة الدولية بالتعاون، اعتمد كيوهان على نظرية الاختيار العقلاني لوضع " نظرية وظيفية للأنظمة الدولية". والسؤال الذي يطرح نفسه هو ماهي أنواع الوظائف

[1]عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص158.
[2]المرجع نفسه،ص159.

التي تؤديها النظم الدولية؟، للإجابة على هذا التساؤل يجيب كيوهان انطلاقا من نظريات العمل الجماعي ونظريات فشل السوق التي تم تطويرها في اقتصاديات تكلفة المعاملات، في المرحلة الأولى اعتمد كيوهان على النماذج النظرية للعبة(انظر الفصل الأول)،خاصة معضلة السجين ونظرية السلع الجماعية لتقديم حجته حول إمكانية التعاون في ظل غياب سلطة عليا. وفي المرحلة الثانية قام كيوهان بتشبيه السوق بالإجراءات غير المنسقة للدول.

يعتبر الليبراليون المؤسسيون الجدد أن المنطق المرتبط بمعضلة السجين، يفسر سبب إمكانية توضيح سلسلة واسعة من المحصلات غير العقلانية من منطلقات عقلانية. حيث أتاحت معضلة السجين وألعاب أخرى الفرصة أمامهم في تحليل العوائق التي تقف في وجه العمل الجماعي الدولي في ظروف الاعتمادية المتبادلة[1]. فهو يوضح لماذا أصرت الدول على الصيد الجائر في البحار، وتلويث الجو، وبيع الأسلحة لأنظمة غير المرغوب فيها، وتشجيع سياسات تثبط التجارة، فهذه كلها تمثل حالات فشل السوق، حيث تختار الدول أن تتبع استراتيجيات تنافسية بدل الاستراتيجيات التعاونية. فمن غير العقلاني أن تطلب إحدى الدول من صناع صيد السمك لديها أن تراعي حصة الصيد على سبيل المثال إذا كان المعتقد أن صناعات الصيد في الدول الأخرى تنوي عدم مراعاة الحصة وبذلك تصبح من الراكبين المجانيين[2].

مثال: إذا اتفقت مجموعة من الدول عن خفض انبعاث الكربون، فإن كل دولة تخشى أن يلتزم الآخرون ولا تلتزم هي أو العكس، هنا يبرز دور وأهمية المؤسسات الدولية في مراقبة ومعاقبة المتجاوزون وكذا توفير المعلومة من أجل التقليل من حالات الغش[3].

---

[1]تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث،مرجع سابق،ص308.
[2]جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص ص505-506.
[3]M.Bimbo Ogunbanjo,Neorealism and Neoliberalism in Global Politics:Towards Assessing the Intellectual Siblings, **KIU Journal of Social Sciences**,2021,p70.

تجدر الإشارة على أن الليبراليون الجدد والواقعيون الجدد يتفقون على أن مبادئ وقواعد النظم الدولية ضعيفة مقارنة بالمجتمع المحلي. فالأنظمة الدولية تتميز بالهشاشة لأنها تتعارض ومفهوم السيادة الوطنية، ومع ذلك فمن المهم عدم تقديم الأنظمة الدولية كتجاوز جذري للدولة القومية، فالأنظمة الدولية تبقى مدفوعة بالمصلحة الذاتية الوطنية[1].

ثانيا: التعاون الدولي والمكاسب المطلقة

إن الدول التي تعتزم الدخول في مسار تعاوني عليها التفكير في مقدار الفوائد أو المكاسب التي ستتقاسمها، والتفكير أن هذا التوزيع يأخذ شكلين متمايزين: التفكير وفق عبارة المكاسب المطلقة (Absolute Gains)، والتي تعني أن كل طرف يسعى إلى مضاعفة مكاسبه الذاتية، واهتمامه الضعيف حول مقدار مكاسب أو خسارة الطرف الآخر في هذه العملية، وأن كل طرف يهتم بالآخر فقط في حدود المجال الذي يؤثر من خلاله سلوك الآخر في سعيه لتحقيق المكاسب المطلقة، وفي المقابل، بإمكان الدول التفكير وفق عبارة المكاسب النسبية (Relative Gains)، والتي تعني أن كل طرف لا يهتم فقط بمكاسبه الشخصية، بل أيضا بأفضليتها مقارنة بالطرف الآخر(سيتم تناوله في المبحث الثاني)[2].

يفترض الليبراليون الجدد أن الدولة تسعى إلى تحقيق مكاسب مطلقة دون الاهتمام بما تكسبه الأطراف الأخرى، أي أنها تهتم بتعظيم الحد الأقصى للمكاسب لجميع الأطراف بالدرجة الأولى فنتائج التعاون غير النسبية غير مهمة طالما أنه سيجلب مكاسب مطلقة على المدى البعيد[3].

يرى الليبراليون الجدد أن الدول تسعى للحفاظ على مستوى مطلق من الرفاهية الاقتصادية، لذلك ستعتني بالمكاسب المطلقة، وتسعى هذه الدول لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية في

---

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص159.

[2] John Mearsheimer,"The False Promise of International Institutions",**International Security**,Vol19, N3 , Winter1994-1995,p12.

[3] عبد الحميد مشري، مرجع سابق،ص155.

إطار قيود النسق الفوضوي، الذي يفرض استخدام القوة حول بعض القضايا، وعليه عندما تكون تكلفة استخدام القوة منخفضة كفاية، فإنه ليس هناك ما يمنع الدول من أن تتجه لاستخدام القوة. إن هذا العجز على التعاون يتفق مع توقعات الواقعية الجديدة ، أما إذا كانت تكلفة استخدام القوة مرتفعة فإن الدول ستميل للخيار الذي يحقق التوازن بين طبيعة الهدف والغاية، وعليه النتائج ستكون أكثر اتفاقا مع افتراضات الليبرالية الجديدة[1].

يعتقد الليبراليون الجدد بأن التعاون ممكن بين الدول حتى في ظل الوضع الفوضوي، لأن الأنظمة والمؤسسات الدولية تلعب دورا مهما في بناء التعاون كونها تمثل عاملا مهما في التخفيف من الفوضى. كما أن الدول لا تأخذ في الحسبان المكاسب التي تحققها الدول الأخرى التي قد تنجم عن أي اتفاق تعاوني، فما يهم الدول هو زيادة مكاسبها بغض النظر عما تكسبه الدول الأخرى. وكمثال لذلك، تساعد المؤسسات في توفير الهياكل والقواعد والإجراءات المناسبة ففي مجال البيئة وللتخفيف من أثر التغيرات المناخية والتكيف معها نجد العديد من المؤسسات المتخصصة التي تركز على البيئة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنتديات على مستوى قادة الوحدات (مجموعة العشرينG20)، المؤسسات ذات التركيز القطاعي(الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، و المؤسسات ذات الصلة بالطاقة (وكالة الطاقة الدولية)[2].

التعاون يبرز لأنه عندما يمتلك اللاعبون تفاعلات مستمرة كل مع الآخر تنشأ مصلحة ذاتية لدى الجميع أن يتعاونوا، فالمؤسسات تساعد على منع الخداع ، فهي تقلص تكاليف الصفقة و الفرصة بالنسبة لهؤلاء الذين يسعون إلى مكاسب من التعاون ضمنهم، وهكذا تزيد الفوائد من التعاون أكثر من

[1] المرجع نفسه،ص155.

[2] عبد الله رشيد مجيد،عمار حميد ياسين،"نوع المكاسب و أثرها في التفاعلات التعاونية الدولية:دراسة في أنماط سلوكيات الدول حيال التحديات المناخية"،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،المجلد04،العدد33،أكتوبر2023،ص132.

التبادل غير المنظم. من هنا تزداد مكاسب كل الأطراف إلى الحد الأقصى. وتساعد المؤسسات على تشكيل أفضليات الدولة الأمر الذي يعزز العلاقة التعاونية[1].

المبحث الثاني: أطروحة نفي وجود التعاون الدولي في العلاقات الدولية

كنقيض لفرضية إثبات وجود التعاون الدولي، يطرح الواقعيون رؤى مختلفة حول التعاون سيتم من خلال هذا المبحث تناولها بالتفصيل.

المطلب الأول: الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة

في السبعينيات تعرضت الواقعية التقليدية لانتقادات واسعة نتيجة تركيزها المفرط على الدولة كفاعل وحيد، دون اعتبار لدور الفاعلين غير الدوليين. هذا ماساهم في اغفال الديناميكيات المعقدة للنظام الدولي هذا ما دفع بعض الباحثين لتطوير الواقعية الجديدة كبديل تفسيري أكثر شمولا. بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية يعتبر كينيث والتز رائد الواقعية الجديدة وأطلق عليها اسم الواقعية البنيوية Structural Realism[2].

أولا : النظرية الواقعية الجديدة

إن مصطلح الواقعية الجديدة هو بحد ذاته مدعاة للخلاف، فالكثير من الواقعيين يعتبرون أن الأفكار التي تنطوي عليها الواقعية الجديدة لا تتضمن ما يستحق نعتها بـ "الجديدة"، لكن التغير الذي حدث استجابة لتحدي التعددية وأن الواقعية الجديدة هي أحد أساليب رصد هذا التغير. وعلى أي حال فثمة اتفاق على أن أهم عمل واقعي جديد ذي معنى من توليفة مورغنثاو لعام 1948، ظهر عام 1979 عندما نشر كينيث والتز" Kenneth Waltz كتاب **"نظرية السياسة الدولية" Theory Of**

[1] كارين منغست،ايفان م أريغون،**مبادئ العلاقات الدولية**،تر: حسام الدين خضور،(سوريا: دار الفرقد،2013)، ص125.
[2] منعم خميس مخلف،**"الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات و التصنيفات و الأسس- رؤية تحليلية–"،مجلة دراسات دولية**،العدد:59،ص ص215-216.

International Relations ، كما لا يزال كتابه " **الانسان والدولة والحرب**" **Man,State and War**(1959)، نقطة انطلاق التفكير الحديث حول أسباب الحرب .

ولقد كان والتز في خمسينيات القرن العشرين سكرتير لجنة روكفلر الأمريكية لدراسة " نظرية العلاقات الدولية" التي تأسست عام 1954، وكان واقعيا متمسكا بالأعراف، من حيث التوجه وتقليديا من حيث الطريقة و الأسلوب.[1]

تمثل الواقعية الجديدة Neorealism المرحلة الأبرز من بين مراحل تطور النظرية الواقعية. وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية(الهيكلية) أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.ومن روادها نجد: **ستيفن كريزنر، روبرت جيلبن، روبرت تاكر، جورجمودلسكي و جون ميرشايمر**. ويتميز هؤلاء عن أسلافهم في الواقعية التقليدية في أنهم تجاوزوا مايعرف بالتجريبية المتنافرة الأجزاء بمحاولتهم تقديم نظرية علمية موضوعية للعلاقات الدولية ، وذلك بعكس الواقعية التقليدية التي كانت تقوم على البديهية. وأهم مآخذ الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية مايلي:

1. وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة، حاول الجدد تحديدها بشكل أكثر دقة.
2. عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية، كالاقتصاد، علم النفس وعلم الاجتماع.
3. عدم وضوح التمييز بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية الدولية.
4. الاهتمام فقط بالمجال الأمني في تحليل السياسة الدولية[2].

[1]كريس براون،**فهم العلاقات الدولية**،تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004)،ص52.
[2]ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985)،ص62.

يرى الواقعيون الجدد، أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بالسبب الذي من أجله تريد الدول امتلاك القوة.في حين أن بيئة النظام الدولي هي التي تجبر الدول على السعي من أجل الحصول على القوة، في نظام يفتقر لوجود سلطة عليا تشرف على الدول الكبرى، وحيث لا يوجد ما يضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، من المنطقي جدا ألا تكون كل دولة قوية إلى حد يمكنها من حماية نفسها في حال تم مهاجمتها. وعليه فالقوى الكبرى ليس لديها خيار سوى أن تتنافس مع بعضها البعض من أجل البقاء[1].

تقدم الواقعية الجديدة برهانين: الأول، هو أننا بحاجة إلى نظرية لفهم عالم السياسة الدولية(قبل صدور كتاب والتز لم يكن هناك كتاب آخر). والثاني، هو أن نظريته تفسر عالم السياسة الدولية من 1648 إلى الوقت الحالي. وقد لاحظ نقاد الواقعية الكلاسيكية أنه إذا كانت رغبة الناس بالقوة التي تندرج على الدول، والتي تدفع إلى تكرار الحرب بين الدول، فكيف نستطيع تفسير فترات السلم الطويلة؟ أي كيف يستطيع ثابت ما تفسير متغير ما؟ وقد رد والتز بإحلال بنية متغيرة ما في محل ثابت الطبيعة الإنسانية. وأظهر أن بنية نظام معين تتحدد بمبدئها الناظم، أي بوجود سلطة مركزية أو غيابها، وبتوزيع القدرات بين الدول. وتلك القدرات هي التي تعرف موقع دولة ما في النظام، ويمكن أن يوصف توزيع القدرات في نظام يتسم بالفوضى في لغة بنيوية أيضا باعتباره يمتلك واحدة من قيمتين: ثنائية القطب(أثينا واسبرطة في بداية الحروب البلوبينيزية أو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في ذروة الحرب الباردة) أو متعدد الأقطاب ثلاث قوى كبرى أو أكثر كما في أوروبا عام 1914).تبعا للواقعيين الجدد بنية النظام هي التي تحدد النتائج، وهذا هو التفسير الأقرب لتوزع القوة الإجمالي يضاهي مثالية القطب الواحد الأكبر، في نظر الواقعيين الجدد هو الاحتمال القوي للسلام[2] أي بروز دولة واحدة قوية مهيمنة.

[1] تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث،مرجع سابق،ص ص213-214.
[2] كارين أ منغست،إيفان م أريغوين،مرجع سابق،ص ص117-118.

أخرج والتز الواقعية منهجيا من مغالطاتها الفكرية لمفهوم القوة، بإدخاله منهج التركيب الفوضوي للنظام الدولي المعتمد على ميكانيزم التفاعل بين أطرافه، كما أدخل البعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وحاول تثبيت مواقفها أمام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي والسلام الديمقراطي، وهو ما أدخلها سريعا للمرحلة الثالثة من التطور مما جعلها أكثر تكيفا مع المتغيرات الدولية. وقد جدد كينيث والتز منهجه الاستنباطي للوقائع، إلا أنه وافقهم على اعتبار الواقعية الجديدة توجه نظري لا تاريخي للمعرفة السياسية، وهو بذلك ينفي عنها صفة التطورية الجدلية ويكرس فيها الصبغة التفاعلية التركيبية بين الفاعلين باختلاف مستوياتهم، وقد أضاف باري بوزان تأكيدا بأن الواقعية دفعت نفسها نحو الواقعية الهيكلية التجديدية. والتي هي تحديث لها في منهجها ومستويات تحليلها لا عملية هدم و إعادة بناء[1].

تعتبر الهيراركية (النظام الهرمي تسلسل و تنظيم الوحدات وفق خط واضح للسلطة) والفوضى (النظام الفوضوي تكون الوحدات متشابهة في طبيعتها و تقيم علاقات مع بعضها، حتى وإن كانت تختلف اختلافا كبيرا في قدراتها)[2] اللتان يربطهما بالسياسة الداخلية والدولية على الترتيب، هما المبدآن المنظمان السياسيان الرئيسان، فإما أن تقف الوحدات مع بعضهما البعض في علاقة سلطة وخضوع (الهيراركية) أو لا تقف في تلك العلاقة (الفوضى)، وتوجد اختلافات نوعية بين السياسة التي تمارس في حالة القواعد المستقرة والسياسة التي تمارس في حالة الفوضى[3].

وعليه يمكن تلخيص المفاهيم الأساسية لدى الواقعيين الجدد فيما يلي:

1. مبدأ ميزان القوى:

إن مفهوم توازن القوى يعني تعادل بين مقدرة القوة العسكرية التي تمتلكها القوى المميزة للنظام الدولي، وكذا وجود إدراك لدى القوى المشكلة لنفس النظام الدولي، بضرورة وأهمية هذا التوازن والتساوي باعتباره وسيلة

---

[1] وصفي محمد عقيل،"التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"،**مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**،المجلد 42،العدد1، 2015،ص106.

[2] كريس براون، مرجع سابق ذكره،ص53.

[3] سكوت بورتشيل،أندرو لينكلتر ريتشارد ديفيتاك وآخرون،مرجع سابق،ص59.

ناجعة لتحقيق الأمن والمحافظة عليه. فالدول لها قدرات ذاتية تمكنها من تحقيق التوازن في ظل هذا النظام الفوضوي، وهو بالمقابل يرفض إقامة أحلاف لتحقيق هذا التوازن والسبب في ذلك هو إيمانه بالقدرات الذاتية للدول.

2. الفوضوية:

معناه عند الواقعيين الجدد انتقاء سلطة دولية عليا فوق الدول لها سلطة الإكراه والقمع، قوة مهيمنة ، وهذا ما يجعل الظاهرة الصراعية ميزة هذا النظام الأساسية، وذلك لغياب وجود هيئة تسن القوانين على الدول لامتلاك هذه الأخير سيادتها.

3. بيئة النظام الدولي:

يرى والتز أن النظام عبارة عن بنية ووحدات متفاعلة ويعني بالبيئة أن الدول وحدات سياسية لديها القوة والإمكانات موزعة بطريقة ما، وهذا التوزيع يحدد شكل النظام، وأي تغيير فيه يعني تغيير النظام بشكل كلي.

4. الاعتماد على الذات:

يعتقد الواقعيون الجدد بضرورة الاعتماد على الذات أو ما يسمى "المساعدة الذاتية"، وذلك بسبب فوضوية النظام الدولي ففي حالة قيام دولة ما بزيادة قوتها يحدث قلق لدى الدول الأخرى على أمنها، مما يحدث ما يسمى بالمعضلة الأمنية التي تدفع الدول للاعتماد على ذاتها لإدارة شؤونها وتحقيق أمنها[1].

يمكن القول أن النيواقعيين يشتركون في **الافتراضات التالية:**

- الدولة هي الفاعل المركزي الأساسي في العلاقات الدولية.
- السيادة والاستقلال والاعتماد على الذات هي أهم السمات المميزة للدولة.
- الدول تسعى لتحقيق القوة والأمن والمصلحة الوطنية.

---

[1] Kenneth Waltz ,**Theory of International Politics**,(Addison-wesly,1979),p126.

- تتصف العلاقات الدولية بالفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة عليا على المستوى الدولي تنظم العلاقات بين الدول.
- وبسبب البنية الفوضوية للنسق الدولي فإن العلاقات بين الدول تتصف بالعداء وهذا يعني أن الحرب بين الدول تقع لأنه لا يوجد ما يمنعها.
- لا يمكن الحفاظ على النظام والأمن إلا من خلال تغيير التحالفات بين الدول، وذلك يمنع أن تحصل جهة على قوة متفوقة، كي لا تشكل تهديدا لأمن الآخرين فتوازن القوى هو المؤسسة الوحيدة الضامنة للاستقرار في ظل الفوضى.
- لا يمكن للمؤسسات الدولية أن تلعب دورا في العلاقات الدولية إلا إذا كانت مدعومة بالقوة أو لديها القدرة على إيقاع العقاب.
- القوة هي مفتاح لفهم سلوك و دوافع الدول التي تتحدد حسب الواقعيين بالقوة العسكرية و المادية[1].

وتشرح الواقعية الميركانتيلية من خلال أعمال روبرت جيلبينRobert Gelpin ديناميكية التغيير في النسق الدولي من خلال مظهرين أساسيين: الأول، وجود تغيرات عسكرية وتكنولوجية تزيد المنافع وبالتالي تزيد مكاسب تغيير النسق الدولي، والثاني، تباين مستوى القوة بين الدول يبدل تكلفة تغيير النسق، فالذي يهدف للتغيير يستطيع الاستفادة من معايير وقواعد النسق الحالي. كما تشدد الواقعية الميركانتيلية على أن تغير النسق لا يرتبط فقط بالعوامل العسكرية كما يرى الواقعيون البنيويون ولكن أيضا بالتأثيرات المهمة للعامل الاقتصادي، فإلى جانب القوة العسكرية توجد القوة الاقتصادية. ويرى روبرت جيلبين أن عملية النمو الاقتصادي المتفاوت تتسبب في تغيرات هيكلية هامة في الاقتصاد العالمي مما يثير مشكلة كبرى لدى الدول وبالتالي يتسبب في نشوء صراع سياسي حاد، والفشل و خاصة

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص39.

من طرف القوة المهيمنة في التكيف وتحويل اقتصادها وجعل هذا الانتقال إلى فعاليات اقتصاديات جديدة يسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي وانتشار القومية الاقتصادية[1].

ثانيا : فروع الواقعية الجديدة

ما هو مقدار القوة الكافي للدولة؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل انقسم الواقعيون الجدد إلى فريقين هما: الواقعية الدفاعية Defensive Realists بقيادة كينيث والتز ، والواقعية الهجوميةOffensive Realists بقيادة جون ميرشايمر.

أ- الواقعية الدفاعية:

هي إحدى صور الواقعية البنيوية التي تعتبر امتداد للواقعية التقليدية في نظرتها للدول كفواعل عقلانيين وأساسيين في العلاقات الدولية، وأن الدول تسعى للحفاظ على أمنها وتتفق مع الواقعية الهجومية بأن الدول تضع الأمن في مقدمة اهتماماتها لكن اختلفوا في مقدار القوة الكافي للدولة.

يعد ستيفن والت من أبرز دعاة الواقعية الدفاعية، بوضعه الأسس لنظرية توازن التهديد و سلوك الدولة في إطارها[2] . أما كينيث والتز فهو يؤكد على أنه ليس من الحكمة للدول أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى حد، لأن النظام سيعاقبها إذا ما حاولت الحصول على قدر أكبر من اللازم من القوة. حيث يجادل الواقعيون الدفاعيون بأن السعي وراء الهيمنة هو أمر طائش إلى حد كبير[3].

يجادل أنصار الواقعية الدفاعية أن الدول كفواعل عقلانية ستتبع سياسات دفاعية اتجاه غيرها من الدول، لأن تكاليف الحرب أصبحت مكلفة وتفوق بكثير حجم المنافع المتوقعة من ورائها، كما أن احتمال تغلب الدول

---

[1] حوسين بلخيرات،"النقاش داخل النموذج المعرفي الواقعي في العلاقات الدولية:عرض نظري"،**مجلة السياسة العالمية**، المجلد05، العدد03، 2021، ص107.

[2] رينما إسماعيل أحمد،عبد الخالق شامل محمد،"النظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية"،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،العدد:28، 2022،ص52.

[3] تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث، مرجع سابق،ص214.

على بعضها البعض أصبح ضئيلا، و بالتالي إمكانية حدوث الحرب تتراجع لصالح زيادة الأمن وتوفره، فالدول تبحث عن الأمن ولكن بتكلفته الأدنى[1] .

ويرى دعاة الواقعية الدفاعية أن القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل، و أن الدول تسعى من أجل البقاء وهي تسعى لتحقيق الأمن قبل أي شيء آخر، وأن البيئة الدولية هي التي تجبر القوى العظمى إلى الانتباه إلى توازن القوة ، والفوضى تجبر الدول التي ترغب في الأمن على التنافس فيما بينها على القوة، لأن القوة هي الوسيلة الأفضل للبقاء، وأن الدول تسعى و تبحث عن القوة في سبيل تحقيق الأمن و أنها تتوقف عن محاولة تحقيق ميزة التفوق على الآخرين في مجال القوة لأنها ستحفز الدول الأخرى ضدها وهي ما تؤدي بتلك الدول إلى تشكيل تحالفات ضدها[2]. كما تحمل الواقعية الدفاعية رؤية متفائلة حول العالم، إذ يحاجج دعاتها على أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى فوائدها، وأن استخدام القوة العسكرية للتوسع والغزو مرفوض من مختلف القادة في عصر الاعتماد المتبادل المعقد والعولمة. وأن معظم الحروب يكون أسبابها الاعتماد على القوة غير الوظيفية أو غير العقلانية في المجتمع بوصفها نزعة عسكرية، و بهذا تقدم الواقعية الدفاعية تنازلا نظريا للحوافز النسقية الدولية وجعلها لا تتحكم في سلوكيات الدول، وبدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للسياسات الداخلية على السلوك الخارجي للدول، فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، ويمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، فالقادة السياسيون هنا يرون أنه لا حاجة لانتهاج دبلوماسية عنيفة واستراتيجيات هجومية من قبل القادة إلا في حالة الإحساس بالخطر[3].

---

[1] محمد الطاهر عديلة،مرجع سابق،ص228.
[2] جوانيتا إلياس،بيتر ستش،مرجع سابق،ص ص76-77.
[3] رينما إسماعيل أحمد،عبد الخالق شامل محمد،مرجع سابق،ص53.

وسعي الدول إلى تطوير قدرتها الهجومية بشكل أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الأمن قد يضعها أمام ما يسمى ب "معضلة السجين"، وهو وضع يجعل الدولة أقل أمنا بشكل يتناقض مع ما كانت تسعى إليه.

هذا الرأي يحظى بدعم كل من روبرت جيرفيس وجاك سنايدر وستيفن ولت، وذلك بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي يعرف باسم التوازن(الدفاعي– الهجومي)، إذ يذهب هؤلاء المفكرون الثلاثة على أن القوة العسكرية عند أي نقطة زمنية يمكن تصنيفها على أنها تؤيد الهجوم أو الدفاع، فإذا كانت هذه القوة للدفاع ميزة واضحة على الهجوم وكان الغزو صعبا، من ثم سوف لن يكون للقوى العظمى دافعا لاستخدام القوة لزيادتها وتركز بدل ذلك على حماية ما تمتلكه الدول من القوة وحين ترجح كفة الدفاع تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة، أما عندما يكون الهجوم أسهل حينها يكون هناك ما يغري الدول في محاولة أن تغزوا بعضها البعض، وعلى إثر ذلك سيشهد النظام الدولي حروبا عديدة، ويدافع الواقعيون الدفاعيون بأن التوازن الدفاعي– الهجومي يميل في العادة إلى الدفاع وهو ما يجعل الغزو صعبا.

يشير جيرفيس إلى أنه بالرغم من أن بعض الدول لا ترغب حقيقة في تهديد الآخرين أو إفساد العلاقات بينهم، لكن بما أنها تتصرف بشكل منفرد لتجعل من نفسها أكثر أمنا، فإن الدول الأخرى و نتيجة لعد الثقة ستفسر ذلك تهديدا وهو ما يؤدي إلى تصاعد التوتر الذي قد يؤدي للحرب. وهو ما وصفه جيرفيس بالنموذج الحلزوني Spira Model للأمن، هذا النموذج اللولبي يقود حتما إلى ما يسميه بمأزق الأمن. وهو يعكس سعي قادة دولة ما إلى تعظيم القوة العسكرية لتحقيق الأمن، وفي ظل بيئة دولية فوضوية فإن تحقيق مستوى معين من القوة يدفع الآخرين للسعي نحو معادلتها أو التفوق عليها، ومن ثم يتحتم على تلك الدولة مرة أخرى السعي نحو معادلتها أو التفوق[1].

[1] جمال سلامة علي،مرجع سابق،ص329.

في حين يرى ستيفن والت أن الدول في شعورها بالتهديد الخارجي الذي يستهدف أمنها أو مصالحها أو وجودها تلجأ إلى انتهاج كل الاستراتيجيات الممكنة كي توازن وتواجه مصادر التهديد وهو ما وصفه والت "**بتوازن التهديد**"Balance of Threat ، حيث يرى أن الدول تتوازن في التهديدات و ليس ضد القوة. ويلاحظ أن الفرق بين مفهوم توازن القوى لوالتز وتوازن التهديد لوالت يتمثل في أن مفهوم توازن القوى يعني أن الدول تتوازن ضد القوة التي تحوزها بعض الأطراف الدولية الأخرى لتتساوى معها أو تتفوق عليها. وعليه فالدول تميل غالبا إلى التبعية للقوى الصاعدة والقوية أكثر من ميلها للتوازن ضدها. في حين نجد أن مفهوم توازن التهديد يذهب إلى أن الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة، وهذا التوازن قد يتحقق بالدخول في تحالفات قائمة أو السعي لتشكيل تكتلات دولية جديدة لمواجهة هذه التهديدات، أو الاعتماد على ذاتها بتقوية قدراتها الدفاعية وتوحيد الجبهة الداخلية لمواجهة تهديد أي طرف خارجي.ويحصر والت مجموعة من المؤشرات توحي بوجود تهديد من قبل دولة ما منها: حجم القوة التي تمتلكها الدولة بأبعادها المتعددة، مدى التقارب الجغرافي، القدرات الهجومية، مواقفها السابقة التي تعكس سوء النوايا[1].

ويختلف والت عن أستاذه والتز حول أن الدول في سعيها للحفاظ على بقائها وضمان أمنها تميل للتبعية أو الانضواء تحت مضلة الطرف الأقوى، حيث يرى والت أن الدول في سعيها لتحقيق أمنها تميل إلى التوازن.

أما باري بوزان Barry Buzan، فقد حاول في بعض أطروحاته الربط بين الواقعية الدفاعية والمصطلحات والمفاهيم الجديدة على الساحة الدولية و أهمها مصطلح العولمة الذي أحدث جدلا كبيرا، حيث طرح مجموعة من الأفكار انصبت على أن حالة العولمة قد أحدثت نوعا من الفهم والإدراك لمخاطر تصاعد التنافس حول الأمن ومعها بدأت الدول تدرك أمنها القومي مسألة متشابكة وترتبط أيضا بأمن الآخرين. فإذا كان أمن الدول لم يعد موضوعا فرديا أو أحاديا كما كان في الماضي فينبغي على الدول التعاون بطريقة

[1] المرجع نفسه،ص331.

تحقق الأمن للأطراف المشتركة[1]. يرى باري بوزان ان عالم مابعد الحرب الباردة لم يصبح أكثر أمنا بل انقسم إلى منطقتين: منطقة سلام(تضم الدول الغربية والقوى المرتبطة بها في قلب الاقتصاد السياسي العالمي)، ومنطقة صراع (وهي الدول التي تعيش في ظل تهديدات عسكرية مستمرة ولم تشهد تحول في طبيعة الأمن، بحيث لم يكن لانتهاء الحرب الباردة نفس التأثير وبقي العنف والنزاع[2] .

الواقعيون الدفاعيون يتقاطعون أحيانا مع الليبراليين الجدد خصوصا فيما يتعلق بدور المؤسسات الأمنية و التحالفات(مثل الحلف الأطلسي و كذا اتفاقيات الحد من التسلح) في تقليل المخاوف الأمنية. لكنهم لا يعتقدون أن هذه المؤسسات قادرة على منع كل الحروب بل فقط التخفيف من احتمالاتها[3].

و عليه يمكن حصر أهم فرضيات الواقعية الدفاعية:

1- إن الدفاع بالنسبة إلى الدول أسهل و أقل تكلفة من الهجوم وذلك لأن محاولة الدول للحصول على القوة الأكبر تخدم فيها أمنها ويجعل الأعداء تضاعف قوتها ومن ثم تعكس على تهديد أمنها.

2- إمكانية التعاون قائمة.

3- يمكن للدول تقليص حالة الفوضى الدولية وتهديد أمنها من قبل الآخرين و ذلك عن طريق إنتاج الأسلحة الدفاعية.

4- يرى أنصار الواقعية الدفاعية أن الصراع أداة غير ضرورية في العلاقات الدولية.

5- لا يستطيع القادة التأكد من التحركات العدوانية من أي دولة تعد أن هذه التحركات فعلا توسعيا نحو النظام القائم أو انه مجرد عمل وقائي تهدف فيه الدولة إلى الحفاظ على أمنها[4].

---

[1]جمال سلامة علي،مرجع سابق،ص335.

[2]Barry Buzan ,Ole Waever,**Region and Powers:The structure of International Security**,(New York:Cambridge University Press,2003),p18.

[3]M.Bimbo Ogunbanjo,op.cit,p62.

[4]رينما إسماعيل أحمد،عبد الخالق شامل محمد ،مرجع سابق،ص54.

ب- الواقعية الهجومية :

سعت الواقعية الهجوميةThe Offensive Realism Theory ، إلى التكيف بين أطروحات الواقعية البنيوية و المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، وبالرغم من أنها تمثل امتداد لأفكار والتز حول الواقعية الجديدة، إلا أن معظم أقطابها قد تبنوا أفكارا متشددة بشأن أهمية القوة و تعظيم قيمها. وقد ضم هذا الاتجاه عددا من المفكرين و الأكاديميين أمثال: جون ميرشايمر، روبرت جيلبين، راندل شفيلر، جوزيف غريكو، ايريك لابس، ستيفن كراسنر وغيرهم[1].

من أبرز مفكريها جون ميرشايمرJohn Mearsheimer ، في كتابه "**مأساة سياسات القوى الكبرى**" (2001)، **The Tragedy Of Great Power Politics**. يرى جون ميرشايمر أن نظريته هي الأخرى واقعية بنيوية للسياسة الدولية، ترى أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم تغيب فيه سلطة عليا تعمل على حمايتها من بعضها البعض. وبالتالي ترى أن القوة هي الأساس لبقائها، وتختلف عن الواقعية الدفاعية في مقدار القوة الذي تحتاجه الدولة. حيث ترى الواقعية الهجومية أن قوى الوضع الراهن لا توجد إلا نادرا في السياسة الدولية، لأن النظام الدولي يدفع الدول للبحث عن تعظيم قوتها وزيادتها على حساب منافسيها واستغلال تلك المواقف حين تكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح دولة مهيمنة في النظام الدولي[2].

يعتقد ميرشايمر أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية لأن تلك هي الطريقة المثلى لتعظيم أمنها. أي أن البقاء يستلزم السلوك العدواني للدول. وهذا السلوك العدواني من القوى العظمى ليس لأنها تريد ذلك أو لأنها تتميز بدافع داخلي للهيمنة، بل لأنها مضطرة لأن تكتسب مزيدا

[1] جمال سلامة علي،مرجع سابق ،ص339.
[2] جون ميرشايمر ،**مأساة سياسة القوى العظمى**،تر:مصطفى محمد قاسم،(الرياض: النشر العلمي والمطابع،2001)،ص 27.

من القوة إذا أرادت أن تعظم احتمالات بقائها[1]. يقول جون ميرشايمر:" إذا خسرت دولة ما على المدى القصير، فقد لا تكون موجودة على المدى الطويل"[2].

يؤمن جون ميرشايمر بأن القوة النسبية هي العامل الأهم في العلاقات الدولية أكثر من القوة المطلقة، كما ينصح القادة بأن يتبنوا سياسات أمنية تهدف إلى إضعاف خصومهم المحتملين وزيادة قوتهم مقارنة بجميع الأطراف. كما يرى أن النظام الفوضوي و المصالح المتعارضة بين الدول تجعل الصراع أمرا لا مفر منه. بعد الحرب الباردة كان هناك نقاش حول ضرورة تقليص الميزانيات العسكرية وهو ما اعتبره الواقعيون الهجوميون توجها ساذجا وخطيرا فهم يرون أن الدول يجب أن تبقى دائما مستعدة لمواجهة أي دولة توسعية. كما انتقد ميرشايمر وستيفن والت قرار إدارة جورج بوش بشن الحرب على العراق، حيث أشاروا إلى أن التهديد تم تضخيمه بشكل غير مبرر، وأن الحرب لم تكن لها مبررات إستراتيجية مقنعة وقد أرهقت الجيش الأمريكي وقللت من القوة النسبية للولايات المتحدة[3].

والسؤال المطروح هنا: لماذا تريد الدول القوة؟

يرى المفكر الواقعي الهجومي جون ميرشايمر إلى وجود خمس فرضيات أساسية :

- الافتراض الأول: القوى العظمى هي الفواعل الأساسية في الساحة الدولية، وتعمل ضمن منظومة فوضوية لانعدام سلطة مركزية.
- الافتراض الثاني: كل الدول تملك قدرة عسكرية هجومية معينة، وكل الدول قادرة على الهجوم و إلحاق الأذى بجاراتها. وتختلف هذه القدرة من دولة لأخرى.

[1] جون ميرشايمر،**مأساة سياسة القوى العظمى**،ص28.
[2] عبد الله رشيد مجيد،عمار حميد ياسين،مرجع سابق،ص122.
[3] M.Bimbo Ogunbanjo,op.cit,p61.

- الافتراض الثالث: الدول لا يمكنها أن تتيقن مطلقا من نوايا الدول الأخرى، فالدول في النهاية تريد أن تعرف إن كانت الدول الأخرى عازمة على استخدام القوة لتغيير توازن القوى(الدول التعديلية)، أو دول قانعة به ولا رغبة لديها باستخدام القوة(دول الوضع الراهن).
- الافتراض الرابع: الهدف الرئيسي و الأسمى للدول هو البقاء.

الافتراض الخامس: الدول هي أطراف فاعلة عقلانية. أي أنها قادرة على ابتكار استراتيجيات تضخم من احتمالات بقائها. ولا ننكر أن الدول قد تخطئ التقدير في بعض الأحيان[1].

الجدول(03): مقارنة بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية:

المقارنة	الواقعية الهجومية	الواقعية الدفاعية
النظام الدولي	فوضوي، تنافسي،صراعي،عدائي.	فوضوي،تنافسي.
إمكانية التعاون	محدودة تكاد تكون منعدمة.	ممكنة في بعض الحالات في يد القوى الكبرى.
المؤسسات الدولية	غير فعالة على المدى الطويل لأنها أدوات في يد القوى الكبرى.	مفيدة لكن محدودة حسب الحالات.
العولمة	لا تمنع الصراع بل تزيد من حدة الشك .	تقلل من دوافع الحرب.
دور الدولة	تعظيم قوتها دائما.	الحفاظ على التوازن بين القوى.

المصدر: الطالبة.

[1] تيم دان،ميليا كوركي،ستيف سميث، مرجع سابق،ص ص216-217.

المطلب الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لنفي وجود التعاون الدولي

في إطار فهم الرؤية الواقعية الجديدة لظاهرة التعاون الدولي سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الظاهرة التعاونية في عالم فوضوي وكذا أهم المشكلات التي كانت عائقا أمام دوام التعاون بين الدول.

أولا: التعاون الدولي ومتغير الفوضى

تعرف الفوضوية بأنها تعبر عن حالة غياب حكومة على المستوى الدولي و بالمعنى الرسمي غياب سلطة مركزية تفرض النظام في البيئة الدولية.

يتعامل الواقعيون مع الفوضى كحقيقة موضوعية لا يمكن الإفلات منها، لذا فإن فكرة الحكومة العالمية التي دافع عنها المثاليون الطوباويون لا تبدو مجدية واقعيا، فالدول تتفاعل في جو من الريبة وانعدام الثقة مما يجعل كل دولة تتمسك بقوتها، وهذا هو منطق العمل ضمن نظام فوضوي[1].

يرى والتز الخير والشر صفتان غير جوهريتان في صميم الوجود الإنساني، وإنما يتوقفان على طبيعة الشروط الاجتماعية السائدة، وعلى المستوى الدولي فإن العلاقات الدولية توجد في شروط اجتماعية سيئة يمكن وصفها بالفوضوية. ففي حالة الفوضى الدولية ليس هناك سلطة عليا يمكنها فرض النظام، وعليه فإنه ليس هناك قوة يمكنها أن تمنع الدول من السعي إلى مصالحها عن طريق استخدام القوة. ولقد لخص والتز حجته بعبارته الشهيرة: wars occur because there is nothing to prevent them. وعليه حسب هذه المحاججة فإن الفوضى الدولية تعمل على الحد من قابلية الدول للتعاون مع بعضها. فبسبب غياب طرف أعلى يمكن أن يفرض التعاون فمن المرجح أن تهتم الدول بمصالحها الخاصة بدل مصالح الدول الأخرى في النسق[2].

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق ذكره،ص114.
[2] المرجع نفسه،ص115.

يتم تعريف العلاقات الدولية غالبا على أساس أنها تحدث في غياب سلطة عليا تستطيع فرض القانون والنظام وتوزيع الوظائف بين الدول والتعاون بينها. يقول هيدلي بول:" أن سمة النظام هي السمة البارزة في السياسة الدولية... وما الحديث عن النظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوباوية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى". ويقول والتز:" وحدها النظرية التي تبنى على فرضيات الفوضوية الدولية تستطيع أن تقدم تفسيرا حول عدد قليل من الأشياء الكبيرة والمهمة"[1].

لقد حاول والتز تفسير العلاقة بين القطبين المتنافسين في فترة الحرب الباردة، وكيف أنه بالرغم من غياب حكومة عالمية فإن القطبين لم ينجرا إلى حرب شاملة. وبالرجوع إلى الأسس التي تقوم عليها الفوضى حسب والتز فإن الحروب بين الدول قد تتوقف من فترة إلى أخرى لكن لا يمكن تجاوزها نهائيا.

يجادل جون ميرشايمر في مقالة كتبها عام 1990 بأن نهاية الحرب الباردة من شأنها أن ترجع إلى السياسات التقليدية التي كانت تتسم بميزان القوى متعدد الجوانب حيث كان التطرف في النزعة القومية والتنافس الإثني يقودان إلى عدم استقرار واسع النطاق. وكان ميرشايمر ينظر إلى الحرب الباردة على أنها فترة سلام و استقرار نتيجة لبنية القوى العالمية ثنائية الأقطاب التي كانت سائدة آنذاك. ويجادل بأنه بانهيار هذا النظام ربما نعود إلى نوع من صراع القوى الكبرى الذي شكل مأزقا في العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر. كما يرى أن السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة ، ولكن قد يكون هناك تنافس أمني شديد يكون قيام الحرب فيه أمرا متوقعا باستمرار، ومن الأمور المتفق عليها أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه " السلام الحقيقي والدائم، أو العالم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل تحقيق السيطرة، أمر لا يحتمل أن يتحقق "[2].

---

[1] أنور محمد فرج،مرجع سابق،ص ص364- 365.
[2] جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص ص417-418.

يجادل غريكو(أحد المنظرين الذين ركزوا على مفهومي المكاسب النسبية و المكاسب المطلقة) أن الواقعية تستند في طرحها النظري حول قضية التعاون الدولي على خمسة فرضيات أساسية تحكم رؤيتها بشكل عام لعالم العلاقات الدولية، ولمنطق تحليلها لقضية التعاون الدولي ومحدوديته ما بين الدول و لكل القضايا المرتبطة به، ويمكن إيجاز هذه الفرضيات كالتالي[1]:

- الدول هي الفواعل الرئيسية في النظام الدولي.
- تفرض البيئة الدولية عقوبات صارمة وسريعة على الدول إذا فشلت في حماية مصالحها الحيوية أو إذا كانت تسعى لتحقيق أهداف تتجاوز إمكانياتها، ومن ثم فإن الدول حساسة لمسألة التكاليف، و تتصرف كفواعل وحدوية وعقلانية.
- أن الفوضى الدولية هي القوة التي تحدد دوافع الدول وأفعالها وسلوكياتها الخارجية.
- أن الدول في ظل الفوضى تكون دائما مشغولة بالقوة والأمن، وبالتالي فهي على استعداد مستمر للمنافسة والصراع في أي وقت، و كثيرا ما تفشل في تحقيق التعاون حتى في القضايا والمصالح المشتركة.
- المؤسسة الدولية تؤثر بشكل محدود و هامشي على آفاق التعاون الدولي.

بين كريستوفر لاين Christopher Layne، أن الفوضى تفضي نكهة مميزة على النظام السياسي الدولي، فهو قائم على مبدأ المساعدة الذاتية، والدول تسعى من أجل الحفاظ على بقائها، وعليه يصبح الأخير أسمى هدف يمكن أن تحققه الدولة، في ظل غياب سلطة مركزية، لذلك لا تترك الفوضى للدول سوى خيارات قليلة للبقاء، ونتيجة هذا التنافس يصبح العالم مكانا خطيرا تحارب فيه الدول بعضها

[1] مراد بن قيطة،مرجع سابق،ص ص118-119.

بعضا، وطالما هناك رغبة مستمرة للدول للحفاظ على ذاتها، فإن موازين القوى ستتشكل ويعاد ضبطها بصورة دائمة، لمنع تركزها بيد دولة واحدة أو مجموعة دول[1].

وعليه يمكن القول أن الواقعية الجديدة ترى أن الفوضى الدولية تعزز المنافسة و الصراع بين الدول، وتعيق استعدادها للتعاون حتى عندما يكون هناك مصالح مشتركة، كما تجادل بأن المؤسسات الدولية غير قادرة على التخفيف من آثار الفوضى المقيدة للتعاون[2]. وترى أن هذه المؤسسات لا تلعب دورا هاما في انتشار الحرب، فهم يرون أن المؤسسات تعتبر نتاجا لمصالح الدول و القيود التي يفرضها النظام الدولي، فهذه المصالح و القيود هي التي تتحكم بالقرارات المتعلقة بما إذا كانت الدول ستتعاون أو تتنافس، وليست المؤسسات التي تتبعها تلك المصالح والقيود[3]. فعلى سبيل المثال : يرى الواقعيون أن استمرار حلف الناتو بالرغم من انتهاء الحرب الباردة هو ضمان السيطرة الأمريكية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية. فإيجاد المؤسسات الدولية و المحافظة عليها من طرف القوى الكبرى يهدف لتحقيق مصالحها المعلنة والخفية[4].

ثانيا: المصاعب التي تواجه التعاون بين الدول في ظل الفوضى

لا يعلق معظم كتاب الواقعية الجديدة أمالا كبيرة على حصول تغير جوهري في طبيعة مسألة الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويشير هؤلاء إلى حرب الخليج، و إلى التفكك الذي أصاب يوغسلافيا السابقة وأجزاء من الإتحاد السوفياتي حيث يرون أننا لا نزال نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل. صحيح أن التعاون قائم بين الدول، إلا أنه من الصعب تحقيقه ويرون بوجود عاملين

---

[1] لورد حبش،روكسانا سلامة،"البرنامج البحثي الواقعي الجديد بين التقدمية و الانتكاسة:قراءة في مفهومي الفوضى و التوازن"،**مجلة سياسات عربية**،المجلد10،العدد59،نوفمبر2022،ص16.

[2] Joseph M.Grieco, Anarchy And The Limits Of Cooperation:A Realist Critic Of The Newest Liberal Institutionalism,**International Organization** , vol42 , N03 ,Summer1988,p5.

[3] جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص426.

[4] كينيث والتز، "الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة"،ترجمة:أحمد قاسم حسين،**مجلة سياسات عربية**،العدد59،المجلد10،نوفمبر2022،ص ص213-214.

أساسيين في جعله أمرا صعبا خاصة بعد التحولات التي حدثت بعد عام 1989، أولهما هو احتمال الغش، وثانيهما هو الاهتمام الذي تبديه الدول لما يعرف باسم "**المكاسب النسبية**"[1].

1- مسألة الغش:

لا ينكر مفكرين أمثال كينيث والتز وجون ميرشايمر بأن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وبأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض أكبر من الفرص التي كانت في الماضي، ولكنهم يجادلون مع ذلك بأن هناك حدودا معينة لهذا التعاون، لأن الدول كانت وستبقى خائفة من نوايا الدول الأخرى لانعدام الثقة واحتمال قيام الدول الأخرى بنقض أي اتفاقية تعقد، ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقلبات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول. فعلى سبيل المثال : انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من بروتوكول كيوتو لتنظيم انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ورفض مجلس الشيوخ التوقيع عليه عام2001 كان بمثابة ضربة كبيرة للبروتوكول. وكذا انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن الالتزامات الأمريكية في اتفاقية باريس للمناخ.

ويجادل ميرشايمر بأنها " قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بأن يلحق هزيمة حاسمة بالدولة الضحية"، وتدرك الدول أن هذا هو الواقع فعلى الرغم من أنها ترتبط بتحالفات وتوقع اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة، فإنها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف، وهذا هو السبب الذي يجبر القوى النووية إلى الاستمرار في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية بالرغم من اتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية التي عقدت في بداية تسعينيات القرن العشرين ومن تمديد اتفاقيات انتشار الأسلحة النووية المنعقدة عام 1995[2].

[1] جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص419.
[2] جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق،ص420.

مثال : التجارب النووية في الهند(الأولى ماي 1974و أخرى في ماي 1998) وباكستان(ماي1998)، بالرغم من اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

2- إشكالية المكاسب النسبية:

برز النقاش حول قضية المكاسب النسبية relative gains والمكاسب المطلقةabsolute gains ، بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة، أساسا كخلاف بشأن فهم وتفسير الفوضى الدولية وتأثيراتها على تفضيلات الدول، حيث يعتقد الواقعيون الجدد أن الليبراليين المؤسساتيين بالرغم من تبنيهم لمسلمة فوضوية النظام الدولي فإنهم فشلوا في تقدير أهم سماتها. وهي أن الدول تستطيع اللجوء إلى استخدام القوة تجاه الدول الأخرى في أي وقت في إطار هذا النظام الذي تغيب فيه سلطة عليا تستطيع ردعها عن ذلك. وبأن المشكلة الحقيقية في التعاون لا تكمن في انعدام الثقة بين الدول بقدر ما هي مشكلة تتعلق أساسا بفوضوية النظام الدولي ووجود تهديد وجودي للدول بشكل دائم ومستمر، وهو الأمر الذي يحتم على الدول الأخرى أن تكون منشغلة وبشكل دائم بشأن المكاسب المطلقة التي تحققها أو ترغب في تحقيقها لذاتها مادامت هناك إمكانية لأن تحول الدول تلك المكاسب غير المتناسبة إلى قدرات أمنية تؤثر في الوضع النسبي لقوة الدولة وقدرتها على التأثير السياسي والأمني في النظام الدولي[1].

يرى غريكو أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها ونفوذها من خلال تحقيق المكاسب المطلقة، كما يضيف أن الدول تولي اهتماما كبيرا أيضا بما قد تحققه الدول الأخرى من مكاسب في أي شكل من أشكال التعاون (مكاسب نسبية). ففي عالم يتسم بالشك و المنافسة يطرح غريكو وغيره من الواقعيين الجدد التساؤل التالي:" ليس المهم ما إذا كان الجميع سيستفيد من التعاون، بل من الذي سيستفيد أكثر؟"[2].

[1] Joseph M.Grieco,op.cit.,p.487.
[2]M.Bimbo Ogunbanjo,op.cit,p60.

يجادل الواقعيون بشكل عام بأن انعدام الأمن في ظل الفوضى الدولية يقود الدول إلى القلق ليس فقط حول مدى نجاحها في تحقيق مكاسب ذاتية لنفسها(مطلقة)، و إنما حول حجم ما تحققه من مكاسب بالمقارنة مع مكاسب الدول الأخرى[1].

وبالتالي فإن الدول التي تحقق مكاسب بشكل غير متناسب في علاقاتها بدول أخرى قد تحقق في نظر الواقعيين تفوقا يهدد مصالحها أو قد يصل إلى حدود تهديد بقائها، ويلخص كينيث والتز هذا الطرح بالقول:" عندما تواجه دولتان إمكانية التعاون فيما بينها لتحقيق مكاسب متبادلة، فإن الدولة التي تشعر بعدم الأمن ستجد نفسها مضطرة لأن تتساءل حول الكيفية التي سيتم تقسيم المكاسب بها، بمعنى من سيكسب أكثر؟ وليس هل سيكسب كل منا؟، وبالتالي إذا كان المكسب المتوقع هو أن يقسم في نسبة من اثنين إلى واحد، فإن إحدى الطرفين قد يستخدم هذا المكسب غير المتناسب لتنفيذ سياسة تهدف إلى إلحاق الضرر أو تدمير الآخر".

أما بالنسبة لعدم قدرة المنظمات أو المؤسسات الدولية نجد جون ميرشايمر يعرف المؤسسات الدولية على أنها:" مجموعة قواعد تحدد الطرق التي يفترض أن تتعاون الدول أو تتنافس وفقها"، يتضح من التعريف أن الواقعيون ينظرون إلى المؤسسات الدولية من وجهة نظر ذرائعية، بمعنى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول، ويشير ذلك ضمنيا إمكانية تغيير هذه الترتيبات أو التملص منها طالما أن ميرشايمر يفصل بين الترتيبات المؤسسية و المحصلات السلوكية(أي مدى تطابق سلوكات الدول مع القواعد التي تفرضها الترتيبات المؤسساتية للمنظمات الدولية). يرى ميرشايمر أن المؤسسات ماهي إلا انعكاس لتوزيع القوة في العالم و أنها لا تملك تأثيرا فعليا على سلوك الدول كما أنها توفر فرصا ضئيلة لتحقيق الاستقرار. كما يرى أن الليبراليون الجدد قد تجاهلوا القضايا العسكرية وقد أكد أن منطق المكاسب المطلقة لا يمكن تحقيقه إلا في المجال الاقتصادي بينما ينطبق منطق المكاسب النسبية على المجال الأمني. ففي الوقت الذي تفصل فيه

[1] مراد بن قيطة،مرجع سابق،ص116.

الليبرالية المؤسساتية الجديدة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، يرى الواقعيون الجدد وجود ارتباط بينهما[1]. فالواقعيون عموما لا يعيرون اهتماما لفعالية أو فاعلية المنظمات الدولية أو حتى بقائها، ذلك أن الدولة لديهم تمثل المرجعية التحليلية الأولى بالرعاية والاهتمام بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول تنتهي صلاحيتها بانتهاء الوظيفة المنوطة بها[2] .

لكن رفض الواقعيين الاعتراف بأهمية المنظمات الدولية و عدم ثقتهم فيها يتناقض مع الواقع الذي يشهد نموا لهذه المنظمات وتوسعا في مجالات عملها، ولذلك عمد الواقعيون الليبراليون إلى وضع نظرية الاستقرار بالهيمنةHegemonic Stability كتصور ابتكاري يربط بين توزيع القوة وإنشاء واستقرار المنظمات الدولية. ووفقا لهذا التصور لا يتوقع إنشاء المنظمات الدولية إلا بتزكية القوى المهيمنة لها، أي أن فرصة تحقيق مكاسب مشتركة من خلال المنظمات الدولية سرعان ما يتلاشى، حسب لويد قروبرLloyd Gruber، ذلك أن القوى الكبرى تضع الدول الأخرى أمام الأمر الواقع، فهي تصمم المؤسسات الدولية بما يتماشى مع مصالحها، بحيث لا يتبقى أمامها إلا التكيف ومسايرة وجهة نظر القوى الكبرى، وهو ما يجعل وضعها أسوء مما كان عليه قبل اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية. لأنها تصبح عالقة في شبكة من الالتزامات والقيود البنيوية التي تضيق هامش المناورة لديها ويجبرها على الاستمرار في وضع لا يخدمها[3].

توجد الكثير من المعطيات التي تدعم هذا الطرح نجد مثلا قواعد العضوية و التصويت في مجلس الأمن تعكس واقع توزيع القوة (العضوية الدائمة وحق الاعتراض – الفيتو– من قبل خمس دول فقط)، وكذا الأمر بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي IMF و البنك العالمي WB)، حيث أنها تنطوي على الدفاع عن القيم الرأسمالية رغم أنها تأسست في ظل سياق تاريخي كانت فيه الكثير من دول

[1] .cit,p20.John J Mearsheimer,op
[2] عادل زقاع،مرجع سابق،ص113.
[3] عادل زقاع،مرجع سابق،ص ص114-115.

العالم تتبنى النمط الاقتصادي الاشتراكي، ذلك أن توزيع القوة و الثروة لحظة تأسيسها كان لصالح الدول الرأسمالية[1].

كما يرى والتز أن التركيز المتجدد على أهمية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي NATO في مناطق الأزمات في العالم مؤسس على سعي القوى الكبرى الحالي إلى فرض النظام في النظام الدولي، وليس كما يرى الليبراليون المؤسساتيون الجدد بدور المؤسسات الدولية الفعال حيث يجادل أن فعاليتها تعتمد على القوى الكبرى[2].

كما نجد نقد كراسنر لليبرالية المؤسساتية الجديدة وذلك لتركيزها المفرط على النوايا و المصالح و المعلومات في حين أهملت مسألة توزيع القدرات، لكن الليبراليون المؤسساتيون الجدد يرون أن مشكلة القدرات يمكن تعديلها عبر مؤسسات أمنية حيث تساهم هذه المؤسسات في توضيح نوايا الحكومات من خلال تقديم معلومات كافية للآخرين. كما تعكس المؤسسات مبادئ وقواعد مجتمعية مما يقلل من تكاليف تطبيق استراتيجيات متعددة الأطراف ويعزز الثقة بينهم ويقلص الحاجة إلى القوة الصلبة[3].

تتوقع الدول حينما تدخل في علاقات تعاونية مع دول أخرى بشكل دائم أن تؤدي المساعي التعاونية التي تنخرط فيها إلى تحقيق مكاسب متوازنة، أو متساوية. وفي هذا الصدد فإن تصور الدول و صانعي القرار لما هو متوازن ومنصف أمر على قدر كبير من الأهمية في تحقيق أو عرقلة التعاون الدولي. ففي إطار التصور الواقعي لعالم العلاقات الدولية تتمثل الدول التوازن أو الإنصاف في المكاسب على أنه ذلك التوزيع في المنافع الذي يحفظ بشكل تقريبي حالة التوزيع السابق للقدرات قبل المرحلة التعاونية ، وهو الأمر الذي أكده جوزيف غريكو بالقول:" إنه في عالم العلاقات الدولية لا توجد دولة بإمكانها أن تقبل تقديم مزايا سياسية لدولة أخرى دون أن تتوقع منها الحصول على مزايا نسبية في المقابل".

---

[1] المكان نفسه.

[2] M.Bimbo Ogunbanjo,op.cit,p59.

[3] Alexander Whyte," Neorealism and Neoliberal Institutional: Born of the same Approach",**E-International Relations**, 11 June2012,p3.

سيجد الفاعلون الذين يركزون على المكاسب النسبية صعوبة شديدة في التعاون، فعلى المرء أن يأخذ في الاعتبار ليس فقط ما إذا كان سيحقق مكاسب، و لكن أيضا ما إذا كانت مكاسبه تفوق مكاسب الآخرين، وحتى التعاون الذي يحقق مكاسب سيكون إشكاليا ما لم يحافظ على القدرات النسبية للأطراف المتعاونة، وفي الحقيقة، قد ترضى الدول عن الصراعات التي تتركها في حال أسوأ، طالما أن خصومها سيصبحون في حال أسوأ[1].

وعليه يمكن القول أن الاتجاه الواقعي يرى أن ما تهتم به الدول في ظل نسق فوضوي هو تحقيق الأمن و البقاء. لذا يدور اهتمام الدول حول تحسين موقعها ضمن هذا النسق والحفاظ على مكانتها النسبية داخله. من هذا المنطلق يعتقد النيوواقعيون أن التعاون الدولي يصعب تحقيقه لأن هذه الدول سوف لن تنخرط في أي تعاون من شأنه أن يجعل دولا أخرى في وضع أفضل نسبيا منها[2].

الجدول 04: الليبرالية المؤسساتية الجديدة والواقعية الجديدة: مختلف الفرضيات

الفرضية	الليبرالية المؤسساتية الجديدة	الواقعية الجديدة
1. الدول هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية.	**نعم. لكن هناك فواعل أخرى كالمؤسسات الدولية.**	**نعم.**
2. الدول كيانات موحدة وعقلانية.	**نعم.**	**نعم.**
3. الفوضى عامل أساسي في تشكيل سلوك الدول	**نعم.المؤسسات الدولية لها القدرة على تلطيف هذه الفوضى.**	**نعم.**
4.المؤسسات الدولية تعمل على تحقيق التعاون.	**نعم.**	**لا.**
5.النظرة المتفائلة والمتشائمة لظاهرة التعاون.	**متفائلة.**	**متشائمة**
6.المكاسب النسبية و المكاسب المطلقة	**تركز على المكاسب المطلقة أي تسعى الدولة لتعظيم فوائدها.**	**التركيز على المكاسب النسبية.**

[1] سكوت بورتشيل،اندرو لينكلتر ريتشارد ديفيتاك و آخرون،مرجع سابق،ص64.
[2] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص156.

Source: Joseph M.Grieco,"**Anarchy And The Limits Of Cooperation:A Realist Critic Of The Newest Liberal Institutionalism"**,International Organazation,vol.42,N03,Summer1988,P495.

– الطالبة بتصرف–

تتسم وجهة نظر الليبراليون المؤسساتيون الجدد و الواقعيون الجدد بالتباين بخصوص ظاهرة التعاون الدولي، فالليبراليون المؤسساتيون الجدد لهم نظرة متفائلة حول إمكانية التعاون، بحيث يرون أن الأهم هو كيف ستستفيد الدولة إجمالا وليس مقارنة مكاسبها بمكاسب الآخرين، فصناع القرار يركزون على المكاسب المطلقة التي يمكن تحقيقها من خلال الاتفاقيات، وقد أقر كيوهان بأن التعاون ليس أمرا سهلا وقد يؤدي إلى توترات و لكنه يمكن الدول من جني فوائد حقيقية وذلك بتبني استراتيجيات تعاونية. كما يعتقد سنايدل أنه إذا كانت المكاسب المطلقة من التعاون كبيرة بما يكفي فإن أثر المكاسب النسبية سيكون ضئيلا. ومع أنهم يتفقون مع الواقعيين من احتمال الغش إلا أنهم يضعون ثقة كبيرة في الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية من توفير آليات للتنسيق بين الدول مما يساعدها في تحقيق مكاسب من هذا التعاون يعود بالنفع على الجميع[1].

من جهة أخرى تتسم وجهة نظر الواقعيين الجدد بالتشاؤم، فوالتز يرى أن سلوك الدول تتغير بسبب سياسات القوة أكثر من اختلاف الأيديولوجيات أو البنية الداخلية للعلاقات الاقتصادية أو شكل الحكومة. فهو يرى أنه في الوقت الذي تركز فيه الواقعية الجديدة على قضايا الأمن يركز الليبراليون المؤسساتيون الجدد بشكل أكبر على القضايا البيئية والاقتصادية وخاصة الجانب الاقتصادي.أما جون ميرشايمر فيرى أن الغش و المكاسب النسبية هما العائقين الرئيسيين أمام إمكانية تحقيق التعاون في بيئة فوضوية. أما غريكو فقد أكد أن الواقعيون الجدد يرون أن الدول تتصرف وفقا الموقع Position وليس طابع ذري Atomistic، أي أن الدول لا تقلق فقط من الغش بل تهتم أساسا بكيف يمكن لشركائها في التعاون أن يستفيدوا من الترتيبات

[1] Alexander Whyte, op.cit,p2.

التعاونية أكثر منها. وبما ان العلاقات الدولية هي لعبة محصلتها صفر(Zero Sum Game)(انظر الفصل الأول) فإن الدول تتنافس لضمان بقائها و أن تكون مكاسبها أكبر من مكاسب الآخرين[1].

هذا النقاش أدى لظهور توليفة واقعية جديدة – ليبرالية جديدة وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

[1] Ibid,p2.

الفصل الثالث: التقارب في الافتراضات و الدفاع عن الهوية

الأنطولوجية للنظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة

تمهيد

أدت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة إعادة تشكيل طرق فهم العلاقات الدولية، مما أفرز تقاربا بين النظريتين الواقعية الجديدة و الليبرالية المؤسساتية الجديدة، هذا التقارب لم يلغ الاختلافات الأنطولوجية بينهما، لكنه عزز من تبنيهما لمرجعية عقلانية تحليلية مشتركة، خاصة في ظل التحديات الجديدة التي فرضها النظام الدولي، وعليه تم تقسيم الفصل لمبحثين، تناول المبحث الأول دراسة التقارب في مفاهيم التحليل بعد نهاية الحرب الباردة بين النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة و الواقعية الجديدة، أما المبحث الثاني فقد تم تناول التوليفة نيو واقعية – نيو ليبرالية التي أدت لانطواء كلا النظريتين تحت لواء العقلانية الوضعية في مواجهة المقاربات مابعد الوضعية بما يعرف بالنقاش النظري الرابع في حقل العلاقات الدولية.

المبحث الأول: التقارب في مفاهيم التحليل بعد نهاية الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت المفاهيم حيث سادت الموجة الثالثة للقيم الديمقراطية كالانتخابات و تداول السلطة واحترام حقوق الانسان والتدخل الإنساني والعلمانية والعولمة وحقوق المرأة والطفل. سيتم من خلال هذا المبحث إبراز مختلف التحولات المعرفية المشتركة بين النظريتين وكذا مساعي التوليف بينهما.

المطلب الأول: التحولات المعرفية المشتركة بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة

أدت التغيرات الهيكلية والبنيوية بعد نهاية الحرب الباردة لظهور مفاهيم حديثة تجاوزت المفاهيم التقليدية في الأفكار المعرفية المركزية انسجاما مع التغيرات الدولية. حيث تم التحول من التركيز على الوحدات إلى التركيز على التفاعلات كأساس للتحليل ويظهر ذلك من خلال تناولهما للمواضيع التالية[1]:

أولا:النظام الدولي كوحدة تحليل رئيسية

تميل تحليلات النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، إلى الدوران في فلك مصطلحات الهيمنة، السيطرة، أحادية القطب، القوة و الإمبراطورية. وكلها توحي بأن النظام العالمي القديم المرتبط بتوازن القوى قد تراجع أمام شكل جديد من النظام العالمي يمثل نقيض توازن القوى. بحيث أصبحت دولة واحدة تحدد القواعد وتنفرد بالسيطرة الكاملة. يرى باري بوزان أن الولايات المتحدة تمثل قوة عظمى مهيمنة تعمل بين عدد من القوى الكبرى التي لديها إمكانية معادلة الولايات المتحدة[2].

اتفق كل من الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد على اعتبار النظام الدولي موضوعا مركزيا في دراسة العلاقات الدولية، هذا النظام الذي يمتاز بالفوضى بسبب غياب سلطة مركزية، هذه الفوضى تؤدي إلى حتمية الصراع حسب الواقعيين الجدد. ويرفض أنصار الواقعية الجديدة أن تدرج فواعل أخرى في قائمة

[1] وصفي محمد عقيل،مرجع سابق،ص109.
[2] ريتشارد ليتل،**توازن القوى في العلاقات الدولية**،تر:هاني تابري،(لبنان:دار الكتاب العربي،2007)،ص193.

القوى الكبرى من غير الدول، كالمنظمات الدولية(الاتحاد الأوروبي)، لأن ذلك سيخل بأحد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية ، وهي أن النظام الدولي يتكون أساسا من الدول[1].

يرى الليبراليون الجدد أن الدولة في النظام الدولي تتصرف وفق مصالحها الخاصة، وبخلاف الواقعيين ، يرون أن نتاج التفاعل بين القوى الفاعلة هو نتاج إيجابي للقوة الكامنة، حيث المؤسسات التي تأسست خارج المصالح الخاصة تلطف سلوك الدول، لأن الدول تدرك أنها ستبني تفاعلات مستقبلية مع القوى الفاعلة المشاركة. أي أن المؤسسات الدولية توفر إطارا من التفاعلات وهي النقاط الحيوية التي تعمل على تنسيق السياسات الذي يساعد على تقليص الخداع وتسهيل الشفافية[2]، والحد من احتمال نشوب الصراع بين الدول.في حين يؤكد الواقعيون الجدد على أن النظام ثنائي القطبية هو الأفضل لحفظ التوازن والاستقرار داخل النظام الدولي، يرى الليبراليون الجدد أن النظام المتعدد هو الأفضل لضمان الاستقرار في النظام الدولي.

ثانيا: توازن القوى

أصبح مفهوم توازن القوى في التسعينيات مركز الجدال مرة أخرى حول الملامح التشغيلية للنظام الدولي، فبروز نظام دولي جديدة بقيادة قوة مهيمنة واحدة أصبح يوحي بنهاية فكرة توازن القوى بعد نهاية الحرب الباردة[3]. وفي الفترة التي عقبت نهاية الحرب الباردة ناقش مفكروا الواقعية أن نهاية حلف وارسو و تفكك الاتحاد السوفياتي ستظهر من جديد في شكل متعدد الأقطاب.وانقسم الرأي حول السؤال عما إذا كان توازن القوى الجديد سيكون مستقرا ومتسما بالعلاقات المتعاونة بين القوى العظمى أو ينذر بنمو غير مستقر وتوتر بل حرب بين القوى العظمى. وتم مناقشة الأمر جون ميرشايمر بمشاركة كينيث والتز من جهة ، ومناقشة كيجلي وريموند من جهة أخرى. يرى كل من جون ميرشايمر وكينيث والتز أن النظام

[1]أحمد علي سالم،"القوة والثقافة في عالم مابعد الحرب الباردة:هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،2008،ص127.

[2]كارين منغست،ايفان م أريغون، مرجع سابق،ص159.

[3]مايكل شيهان،**توازن القوى التاريخ و النظرية**،تر:أحمد مصطفى،(القاهرة:مركز المحروسة،2015)،ص222.

الثنائي القطب أكثر استقرارا وأقل توقعا لنشوب الحرب من النظام المتعدد الأقطاب مدعمين بذلك الفترة الممتدة من 1945 إلى غاية نهاية الحرب الباردة. بالنسبة لميرشايمر فترة السلام الطويل هذه لعب فيها دور التوازن بين القوى العظمى الدور الأكبر، وأن هذه الفترة التاريخية لها ثلاث ملامح أساسية: نظام ثنائي القطبية، المساواة التقريبية للقوة العسكرية وأن كلاهما يملك السلاح النووي(الردع). وقد أقصى ميرشايمر تفسيرات الليبرالية المتمثلة في تأثير النظام الاقتصادي العالمي، وفكرة السلام الديمقراطي (الديمقراطيات لا تتحارب)[1].

بالنسبة لكيجلي ورايموند، فقد تناولا فترة أطول من عصر مابعد 1945، وتوصلا إلى أن توزيع القوى تاريخيا لا يرتبط ببداية الحرب، أي لا ضرورة للموازنة مابين توزيع القوى واحتمالية الحرب[2].

أما الليبراليون الجدد فهم يقرون بأن ما تراه الواقعية الجديدة على أن موضوع القوى بات متعلقا بتوزيع القدرات، ولذلك يركزون على التعاون الدولي الناجم عن شبكة معقدة من التفاعلات باعتباره الأساس في العلاقات الدولية. بحيث يرون بأهمية المنظمات أو المؤسسات الدولية المتشابكة المصالح والتي لها القدرة على تخفيف الفوضى وتسهيل التعاون بين المتفاعلين(أنظر الفصل الثاني). ويرون أن التوازن الدولي يرتبط ارتباطا عضويا بقوة عمل المؤسسات الدولية و التي تسعى لحصول الجميع على مكاسب وإن اختلف حجمها. أي يحدث التوازن في بيئة دولية متعددة الأقطاب[3].

ثالثا: الأمن الجماعي* و الاعتماد المتبادل

انقسم مفكروا الواقعية الجديدة في هذا الموضوع بين من يرى صعوبة توفير الأمن على النطاق الدولي (روبرت جيلبين)، ومن يرى بإمكانية تحقيقه رغم الفوضى الدولية(كينيث والتز)، يرى هذا الأخير

[1] مايكل شيهان مرجع سابق،ص ص223-224.
[2] المرجع نفسه225.
[3] وصفي محمد عقيل،مرجع سابق،ص110.
*الأمن الجماعي:ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى،وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب و احتوائها، وهولا يعني انتهاء الاختلافات و التناقضات القائمة في مصالح الدول ، و إنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها والتركيز على والأساليب والوسائل السلمية.أنظر كتاب:المرتكزات النظرية في السياسة الدولية،علي زياد العلي،ص223.

أن تحقيقه يرتبط بتفعيل ميزان القوى وهو ما يحدث عندما تشعر دولة ما بزيادة دولة أخرى لقوتها بغض النظر عن النوايا.

لكن يرى كينيث والتز أنه في ظل اعتماد الدول على ذاتها لتحقيق أمنها سيشكل مايعرف بالمعضلة الأمنية (أنظر الفصل الثاني)وهو ما يخلق حالة من انعدام الأمن، لكن حل هذه المعضلة عند غيره من الواقعيين الجدد يكون بخلق أنظمة الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والتجارة الحرة[1].

وقد رأى ناي بضرورة تحليل الأمن من مختلف أوجهه الاقتصادية والثقافية والنفسية، وكان باري بوزان هو من طور فعلا فكرة وجود أمن قومي متعدد المعارف عبر إقامة اعتماد متبادل بين مستويي الأمن: الوطني و القومي، وقد أكد على التعايش و الانفراج بين الدول القوية و عن الفكرة القائلة بأن أمن الأشخاص يمر عبر هذه الدول. وأفضل مثال مقترح يتعلق بما يسميه" مجتمعات الأمن*" Security Complexes(حال الجماعة الأوروبية). فمثل هذه التشكيلات تؤدي إلى تحقيق الأمن الإقليمي الذي يقوم بدور الدولة في المنظومة الدولية[2].

يتضح من خلال هذا أن الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد من جهة مفهوم الأمن الجماعي يميلون إلى اتجاه التكامل الاقتصادي الذي عزز التوجه الأمني المشترك الذي بدوره عزز التوجه إلى الاعتماد المتبادل. فالاعتمادية توجد عندما يكون هناك تأثير متبادل حتى وإن لم يكن متوازن بين الدول و الوحدات الفاعلة وهو ما مثل نقطة تقارب تحليلية بين النظريتين[3].

[1] وصفي محمد عقيل،مرجع سابق،ص110.

*__مجتمعات الأمن:__مجموعة الدول التي يقوم أمنها الأولي على الترابط الوثيق بينها، بحيث لا يمكن النظر إلى أمن دولة معينة بمعزل عن أمن الدول الأخرى.أنظر كتاب:دراسة في العلاقات الدولية الجزء الثالث،جيرار ديسوا،ص144.

[2] جيرار ديسوا،دراسة في العلاقات الدولية الجزء الثالث،مرجع سابق،ص ص143-144.

[3] وصفي محمد عقيل،مرجع سابق،ص111.

المطلب الثاني: مساعي التوليف النظري في العلاقات الدولية

أصبحت الدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية أكثر تنوعا مع نهاية الحرب الباردة، حيث أفرزت تحولات مست ثلاث مستويات: – تحولات على مستوى النظام الدولي – تحولات على مستوى الفواعل – تحولات على مستوى الموضوع[1]. هذا ما أدى لظهور مرحلة جديدة للتنظير.

لقد فرض النقاش النظري الثالث على الحقل المعرفي خاصية التعايش بين برامج بحثية أو برادايمات مختلفة تحاول كل منها دراسة الظاهرة الدولية في إطار نظري تصوري يتناسب وخصائص الظاهرة الذي تتعاطى معه انطولوجيا وباستخدام أدوات ابستيمولوجية وضعية[2]. فعلى المستوى الانطولوجي ترى الواقعية الجديدة أن حدود الحقل المعرفي ترسمها سلوكات تقف وراءها الدولة كفاعل رئيسي وأن النظام الدولي هو الذي يحدد سلوك هذه الدول. في حين ترى الليبرالية الجديدة أو كما يطلق عليها أصحاب النزعة التعددية أنها تشمل المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق والمجموعات الإثنية والقومية إلى جانب الدولة، فضلا على التركيز على مفهوم التعاون الدولي والمكاسب المطلقة التي تسعى الدول لتحقيقها[3]. أما التباين في التصورات المفتاحية المستخدمة في كل منها فيتضح من خلال اعتماد الواقعيين على الردع والتحالف في مقابل الإثنية والاعتماد المتبادل لدى الليبراليين[4]. وتعتبر الليبرالية المؤسساتية الجديدة المنافس القوي لهيمنة المنظور الواقعي وتقوم على دراسة الاعتماد المتبادل والأنظمة، وتقديم تحليل أدق للشروط التي يتم من خلالها التعاون بين الدول. كما تقدم نموذجا يتم من خلاله تفسير العلاقات الدولية في إطار تعددية الفواعل وتنامي التفاعلات العابرة للحدود القومية(أنظر الفصل الثاني)

[1] زينب فريح،"إشكالية التعددية النظرية في حقل العلاقات الدولية"،**مجلة المفكر**،المجلد15،العدد02،ماي2020،ص259.
[2] عادل زقاع،مرجع سابق،ص83.
[3] أحمد حسين شحيل،عمار حميد ياسين،باسم غناوي علوان،"الحوارات النظرية في العلاقات الدولية:دراسة مقارنة في إطار النظرياتالمعاصرة "،**مجلة كلية القانون و العلوم السياسية**،السنة الرابعة،العدد18،أكتوبر2022،ص309.
[4] عادل زقاع،مرجع سابق،ص82.

يعتقد اندرو مورافيتشيك، في دراسة بعنوان "مساعي التوليف النظري في العلاقات الدولية: حقيقة وليست ميتافيزيقا"، أن الحقل شهد الكثير من مساعي التوليف النظري في العقدين الماضيين، ويقدم في ذلك الكثير من الأبحاث التي يمكن تصنيفها كأعمال توليفية بداية بروبرت كيوهان الذي جمع بين نظرية الاستقرار بالهيمنة و نظريات الأنظمة لتفسير التعاون مابعد الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى الجيل الأخير من المنظرين بقيادة ستيفن والت، جاك سنايدر، ستيفن فان ايفيرا و باري بوزان وزملاؤه الذين جمعوا بين مفهومي القوة و النوايا لشرح تشكيل التحالفات والامبريالية والحرب والبنية العالمية، يضاف اليهم بروس روسيت وجون أونيل اللذان ربطا العوامل الليبرالية و المؤسساتية لشرح السلام بين الدول الليبرالية. بالإضافة إلى كاثرين سكنيك ومارثا فيميمور اللتان جمعتا بين العقلانية والبنائية لشرح تطور المعايير الدولية لحقوق الانسان[1].

المبحث الثاني: التوليفة الواقعية الجديدة– الليبرالية الجديدة(نيو– نيو Neo–Neo)

مع نهاية الثمانينيات ازداد التقارب بين الواقعيين والليبراليين وهو ما أدى إلى الانخراط في نقاش أصبح يعرف بالنقاش نيو–نيو، وقد اتسم بميزتين أساسيتين: الأولى، هي أنه لا يصنف ضمن النقاشات"الكبرى" وهو فعلا يعبر عن حالة من الحوارdialogue بين مقاربتين نظريتين تعملان ضمن نفس الابستيمولوجيا الوضعية. والثانية، تكمن في أن هذا النقاش انتهى إلى التوليف بين المقاربتين وجمعهما تحت لواء واحد في مواجهة التحديات المعرفية التي بدأت تطرحها بوادر النقاش الثالث[2].

المطلب الأول: التوليفة العقلانية

يرى ويفر Weaver أن كلا من الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة قد خضعتا إلى إعادة تعريف ذات نحو الحد من الطرح النظري و التجريدي ما جعلهما أكثر قابلية للتكامل مع

[1] عبد الحميد مشري،"مابعد النقاشات البراديغمية:البراغماتية وبناء جسور التواصل بين نظريات العلاقات الدولية"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد13، 2016،ص ص183-184.

[2] محمد حمشي،**النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة01، 2016-2017،ص35.

بعضهما البعض. ففي خطاب رئاسي لجمعية الدراسات الدولية(ISA)عام 1988، وضع كيوهان بشكل واضح كلا من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة تحت مظلة العقلانية، وأصبحت النظريتان تتشاركان في برنامج بحثي عقلاني ، فهم مشابه للعلم، فوضوية النظام الدولي كما يتقاسمان منهجا ابستيمولوجيا وضعيا وانطولوجيا متشابهة[1].

تبقى الافتراضات الابستيمولوجية المشتركة التي تنطلق منها المقاربتان هي ما يبقيهما معا، وهي ما يوحدهما لاحقا معا ضد التأملية (النقاش الرابع)، يلخص سميث هذه الافتراضات في:

- الاعتقاد بإمكانية النزعة الطبيعية في العالم الاجتماعي، أي أن العالم الاجتماعي يقبل نفس أنماط التحليل المستخدمة في العالم الطبيعي.
- الفصل بين الوقائع والقيم، أي أن الوقائع محايدة نظريا، وأن الالتزامات المعيارية لا ينبغي أن تؤثر على ما يمكن اعتباره كوقائع.
- الالتزام بالكشف عن الأنماط و الانتظامات في العالم الاجتماعي بصرف النظر عن المناهج والمقاربات المستخدمة للكشف عليها.
- الالتزام بالتجريبية باعتبارها الحكم على ما يمكن وما لا يمكن اعتباره معرفة بشأن العالم الاجتماعي[2].

يرى سميث أن معظم الأوراق العلمية والمقالات لا تظهر انتماءها النظري ولكنها تظهر ضمنيا في التزاماتها المنهجية التي غالبا ما تكون كمية الابستيمولوجيا التي تكون تجريبية.

[1] Alexander Whyte,op.cit,p3.

[2] محمد حمشي،مرجع سابق،ص45.

الشكل رقم(03): التركيب نيو-نيو خلال الثمانينيات

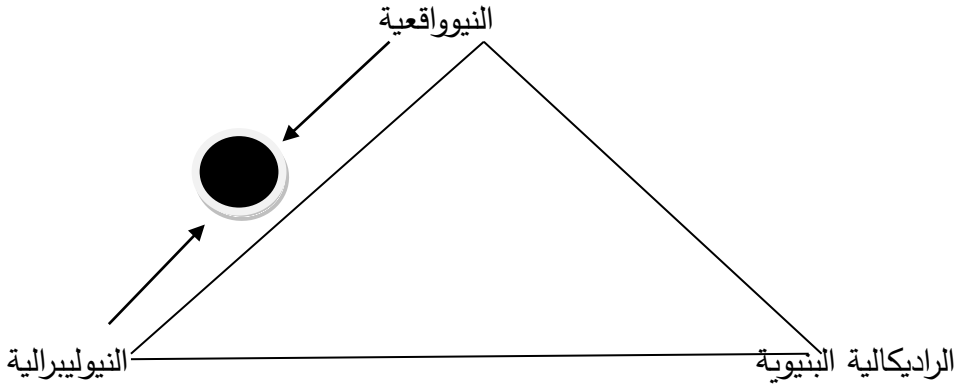

المصدر:عادل زقاع،**النقاش الرابع بين المقاربات النظرية في العلاقات الدولية**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص:العلاقات الدولية،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009،ص86.

يرى بول فيوتي Paul Viotti و مارك كوبيMark Kauppi أنه بالرغم من تجانس النيوليبرالية مع النيوواقعية في المرجعية الابستيمولوجية إلا أن بينهما نقاط اختلاف على المستوى الانطولوجي.

بداية لا يحصر النيوليبراليون العلاقات الدولية في العلاقات بين الدول، لأن هناك فواعل غير دولاتية و متخطية للحدود لها تأثيرها في قضايا السياسة العالمية ، فالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية وكذا المجموعات العابرة للحدود لها مكانة مهمة في الأجندة الليبرالية. بمعنى أن النيوليبراليين يتجاوزون " نموذج البلياردو"Belliard Model الواقعي أين تكون العلاقات الدولية محصورة فقط في مجموعة الدول ذات السيادة، فالنموذج الليبرالي يتميز بالتداخل و التشابك فهو أشبه "بشبكة العنكبوت" [1]Cob Web Model.

[1]عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص43.

كما يرى النيوليبراليون أن الدول ليست فاعلا وحدويا وذلك لوجود فواعل أخرى، ومع أن النيوليبراليون لا يستبعدون نموذج الفاعل العقلاني إلا أن النظرة المجزأة داخل الدولة تجعل هذه العقلانية مقيدة نتيجة لتأثير الفاعل المعقد بين مختلف المؤسسات الداخلية والبيروقراطيات والجماعات، كما أن صناع القرار قد يواجهون معلومات ناقصة أو يكونون عرضة لسوء الإدراك عند تقييم المصالح. كما تشير المفاهيم الليبرالية المرتبطة بالاعتماد المتبادل والمجتمع العالمي إلى أن الحدود بين الدول اليوم أصبحت قابلة للاختراق على نحو متزايد. ويعتقد النيوليبراليون أنه من شأن الروابط الاقتصادية والاعتماد المتبادل في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية أن تزيد من ترابط المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف[1].

يرى جوزيف غريكو أن التمايز الرئيسي بين المقاربتين النيوواقعية والنيوليبرالية هو نظرتهما لمقاصد الدول من وراء التفاعل غير النزاعي، النيوواقعيون يرون أن الدول تسعى لتحقيق مكاسب نسبية أي أنها تهتم بما تحصل عليه الدول الأخرى. أما النيوليبراليون يرون أنه في وجود التحديات تسعى الدول لإرساء التعاون فيما بينها وأن هذا التعاون سيحقق لها مستوى معين من المكاسب، وهكذا فقد اختلف مكونا التوليفة نيو– نيو في بعض التفاصيل لكنهما توافقا بشأن عقلانية مساعي الدولة في بيئتها المتسمة بغياب التراتبية[2].

ويمكن تلخيص محاور النقاش بين التوليفة كما قسمه ديفيد بالدوين إلى: طبيعة ونتائج الفوضى في النظام الدولي، التعاون الدولي، المكاسب النسبية والمطلقة، أولويات أهداف الدولة، النوايا في مقابل القدرات ودور المؤسسات والمنظومات[3].

[1] عبد الحميد مشري،التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني- البنائي،مرجع سابق،ص44.
[2] عادل زقاع،مرجع سابق،ص87.
[3] محمد حمشي،مرجع سابق،ص36.

الجدول 05: محاور النقاش حسب تقسيم بالدوين

محاور النقاش	الواقعية الجديدة	الليبرالية الجديدة
طبيعة الفوضى	الفوضوية تفرض عدم الثقة في النوايا بين الدول .وهي تشكل قيودا على سلوك الدول.	يمكن التخفيف من الفوضى عن طريق إنشاء مؤسسات عالمية قوية.
التعاون الدولي	من الصعب تحقيق التعاون في بيئة فوضوية وفي ظل انعدام سلطة عليا مركزية.و يتوقف على قوة الدولة.	يمكن تحقيق التعاون لأنه ينتج مكافآت ويقلل من المنافسة.
المكاسب النسبية والمطلقة	الرغبة في تعظيم قوتهم والتقدم على منافسيهم من خلال الحصول على مكاسب نسبية.	الدول تسعى للبحث عن فرص التعاون لتحقيق مكاسب مطلقة لجميع الأطراف.
أولوية أهداف الدولة	الأمن القومي و البقاء. دراسة قضايا الأمن	تحقيق الرفاه الاقتصادي. دراسة الاقتصاد السياسي.
النوايا مقابل القدرات	توزيع قدرات الدول هو المحدد لسلوكها و نتائجها الدولية. القدرات مقابل النوايا.	نوايا الدول و مصالحها و معلوماتها وأفكارها أكثر تأثيرا من توزيع القدرات.
المؤسسات و الأنظمة	يؤكدون على أن منظمات مثل الأمم المتحدة هي أدوات في يد القوى الكبرى المسيطرة.	المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية تخلق معايير تخلق معايير ملزمة لأعضائها وتغير أنماط السياسة الدولية.

Source :Kegley Charles,**World Politics Trend and Tansformation,**(Wadsworth:Cengage Learning,2009) ,p37.

مع بداية التسعينيات ، أصبح الاختلاف بين النظريتين أضيق مما كان عليه، حيث جادل روبرت بويل بأن النقاش أصبح يتمركز حول ثلاث قضايا: الفوضى وآثارها على سلوك الدول، مشكلة المكاسب النسبية والمطلقة والتنسيق والتوزيع. والواقع أن هذه المسائل بقدر ما كانت محاور النقاش إلا أنها شكلت نقاط التقاء بين النظريتين[1]. وهذا ما لخصه ستيف سميث في ميزات و إيجابيات الاتجاه التوليفي والحواري في الحقل في النقاط التالية:

[1] Robert Powell," Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate" ,**International Organization**,Vol48,1994,p314.

إن الحوار و التوليف يشجع على تطوير الأفكار لتصبح أكثر دقة بدلا من الستاتيكية التي يقود إليها غياب التواصل والقولبة الباراديغية الكونية"kuhnian".

التوليف يمنع هيمنة تصور أحادي على الحقل.

التوليف يعني الاعتراف بأن كل نظرية لها أهمية محدودة و جزئية فقط . (فلكل نظرية أهميتها)

فكرة الحوار والتوليف تعكس مبدأ متأصل في العلم، وهو أنه لا يمكن أن تهيمن أي نظرية بدون جدل[1].

أما بالدوين يرى اتفاق النظريتين في أربع قضايا:

- لا يناقشان فن الحكم لاسيما القوة العسكرية.
- يتفقان على السلوك الأناني للدول وهامشية الاعتبارات الأخلاقية.
- أولوية الدولة كفاعل مركزي.
- ليس نقاشا بين منظري النزاع و التعاون فالنظريتان تجاوزا الانقسام بين النزاع و التعاون الذي ميز النقاشات السابقة.

يرى بالدوين أن النظريتان تسهمان في فهم أفضل للظروف التي تعزز أو تعيق التعاون الدولي، ودعا للمزيد من البحث حول الفرضيات التالية:

- العلاقة بين التبادلية و التعاون.
- العلاقة بين عدد الفواعل و التعاون.
- العلاقة بين توقعات الفواعل حو التفاعل المستقبلي و التعاون.
- الفرق إذا ما كانت الأنظمة الدولية تضع قيودا على التعاون.
- دور المجموعات المعرفية في تعزيز التعاون.

[1]عبد الحميد مشري،مابعد النقاشات البراديغمية:البراغماتية وبناء جسور التواصل بين نظريات العلاقات الدولية،مرجع سابق،ص185.

- تأثير توزيع القوة بين الفواعل في التعاون[1].

كما يرى ألكسندر ووندت أن الواقعية الجديدة و الليبرالية المؤسساتية الجديدة تعالجان النظام الدولي كمعطى موضوعي ثابت، كما أن الهوية و المصالح ثابتة ومسبقة. لا كنتاج للعلاقات الاجتماعية و التفاعلات بين الدول.

في الوقت الذي تتقارب فيه الاستخدامات المنهجية للمدرسة الواقعية والليبرالية المؤسسية الجديدة، إلا أن المنهجان لا يزالان يرتكزان على مفاهيم مختلفة بشكل أساسي حول طبيعة العالم، فرواد النظرية الواقعية يرون أن النظام الدولي يشبه العالم الهوبزي الذي يؤدي فيه غياب سلطة مهيمنة رئيسية إلى الشعور باللاأمن والخوف الدائم، ومن جهة أخرى تبدو الليبرالية المؤسساتية الجديدة قائمة على النظرة السميثيةSmithianview أو النظرة البنثامية Benthamite view للعالم والذي يمكن للناس في ظله التعاون من أجل تحقيق المكاسب المتبادلة[2]. وإذا تمعنا في تعريف المصلحة الذاتية بالنسبة لليبراليين المؤسساتيين الجدد يصبح من الواضح أن أوجه التشابه بينهما سطحي فقط فعلى سبيل المثال فإن الأنانية العقلانية بالنسبة لروبرت كيوهان تعني أن الدول تهتم فقط برفاهيتها الخاصة. بحيث يقول: " تكون الوظائف النفعية للدول مستقلة عن بعضها البعض: فالدول لا تحقق مكسب أو خسارة فقط بسبب مكاسب وخسارة الآخرين ".

المطلب الثاني: الأسس المادية للتقليد العقلاني

تستند النزعة المادية إلى وجود وقائع موضوعية موجودة بشكل مستقل عن الادراك، أي أنها موجودة بغض النظر عن مواقفنا منها أو اعتقادها حولها. بالإضافة لوجود وقائع اجتماعية تتطلب شروط مثالية

[1] عبد الحميد مشري،التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني- البنائي،مرجع سابق،ص54.
[2] حسين عبد الله جوهر،"تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية"،**مجلة السياسة الدولية**،السنة32،العدد124، أفريل1996،ص60.

لا يمكن أن توجد بدون بعض الشروط المادية. فالقوى المثالية تعمل دائما في إطار القوى المادية وداخل القيود التي تفرضها، وهي تعطي بذلك القوى المادية أولوية انطولوجية على القوى المثالية[1].

ويسوق أصحاب المنهج الماديون من أجل تدعيم موقفهم لمجموعة من الحجج:

1- القوى المادية مستقلة عن القوى المثالية، لأنه قبل ظهور الانسان العاقل لم تكن هناك قوى مثالية في العالم، كل شيء كان مادي.

2- بعد اختراع الانسان الأفكار والثقافة والمعايير والمؤسسات لم يفلت من قبضة العالم المادي. فهو يعيش في محيط مادي تتحكم فيه حتميات بيولوجية.

أما من الناحية الابستيمولوجية فينعتق العقلانيين مبدأين:

المبدأ الأول: القوى المادية يجب أن تكون دائما جزء من إطار التفسير والفهم.

المبدأ الثاني: تفسير الأحداث الاجتماعية يستند إلى القوى المادية[2].

حسب التقليد العقلاني الدول تسعى لتحقيق القوة و الثروة، فبالرغم من أن التصورات العقلانية تقوم على أسس مادية و تعتبر القوى المادية العامل الحاسم في السياسة العالمية إلا أن أهم المفاهيم كالقوة تبرز أن العقلانيين لم يلغوا دور الأفكار بشكل كامل وإن كانت هامشية بالنسبة لهم. فأنصار الاتجاه الواقعي ، هانس مورغنثاو مثلا يرى أن عناصر القوة تشمل كل من الجغرافيا، الموارد الطبيعية(الزراعة،المواد الأولية)، القدرات الصناعية، الاستعدادات العسكرية(التكنولوجيا، القيادة، كمية ونوعية القوات العسكرية)السكان، السمعة الوطنية، المعنويات الوطنية ونوعية الدبلوماسية. فيما ذهب كينيث والتز إلى أن القدرات تضم: حجم السكان، الإقليم، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، الكفاءة. في حين ذهب روبرت جيلبين إلى أن القوة تتلخص في ثلاث

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص182.
[2] المرجع نفسه،ص183.

عناصر: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية والقدرات التكنولوجية. كما أضاف عناصر يصعب قياسها سماها "بالهيبة" كنوعية القيادة و المعنويات العامة.

العقلانيون يعترفون ببعض العناصر اللامادية كالعوامل الإدراكية والنفسية والأفكار، فجون ميرشايمر أعطى أهمية لعناصر غير مادية مثل النوايا التي تجعل الدول تدرك الخطر وتهديد الدول الأخرى.وهو نفس النهج الذي اتبعه الليبراليون فجوزيف ناي أعطى دورا لأهمية الأفكار حين ميز بين القوة الناعمة والقوة الصلبة. كما تكلم روبرت كيوهان عن الدور السببي للأفكار في إطار التعاون المؤسسي، ويضاف إليهم روبرت اكسيلرود الذي أعطى أهمية لدور التوقعات والمعلومات المستقبلية في تحديد ميل اللاعبين للتعاون في نظرية المباريات(أنظر الفصل الأول)[1].

بالرغم من تبني الواقعية الجديدة ة الليبرالية الجديدة منهجا ماديا، إلا أنهما قدما تفسيران مختلفان للتعاون وهذا ما تم استنتاجه من خلال دراستنا، فالواقعيون انطلقوا من قاعدة ماديةويعتقدون ان المعضلة الأمنية الناتجة عن الفوضى وعدم الثقة تحد من العمل الجماعي في قضايا الأمن و التجارة، حيث جادل ميرشايمر أن الدولة توجد في نسق فوضوي وقد تتعرض لهجوم في أي لحظة، وعليه فنوايا الدول الأخرى تشكل تهديدا لبقائها. وعليه يصعب تحقيق التعاون و الحفاظ عليه بسبب المكاسب النسبية والغش. لأن الدول تسعى للحفاظ على توازن القوى والتحالفات لا يمكن تفسيرها إلا في إطار التوازن ضد التهديد الخارجي[2].

ومع أن الليبراليون ينطلقون من قاعدة مادية إلا أنهم يرون أن التكامل الأوروبي عبارة عن سيرورة اجتماعية تدفعها حركيات اقتصادية وفواعل تحت قومية، هو نتيجة المسارات الوظيفية

[1] عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص184.
[2] المرجع نفسه،ص184.

والمؤسساتية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي الهادفة لتعظيم المكاسب المطلقة عن طريق العمل الجماعي. وقد كان للمؤسسات دور في التخفيف من القيود النسقية ودفع التعاون في شتى المجالات[1].

رغم الاختلافات الأنطولوجية بين الواقعيين الجدد والليبراليين المؤسساتيين الجدد إلا أن أنهما استطاعا أن يتحدا ضمن نموذج عقلاني واحد–(مع أن كلتا النظريتين دافعتا على نواتهما الصلبة داخل نموذجيهما الواقعي و الليبرالي)_ في مواجهة مقاربات برزت عقب فشل كلتا النظريتان في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وكذا تفكك القوة العظمى(الاتحاد السوفياتي)، وظهور الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الساحة الدولية. ظهر النقاش الرابع بين النظريات الوضعية والنظريات ما بعد الوضعية خاصة بعد ظهور مستويات تحليل جديدة كاللغة والخطاب والتواصل والثقافة.

[1]عبد الحميد مشري،مرجع سابق،ص185.

الخاتمة:

يعتبر التعاون من المفاهيم المهمة في حقل العلاقات الدولية، لظهور العديد من التفاعلات التعاونية بين الدول والتي أصبحت تتشارك في شبكة من المؤسسات الدولية لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز المنافع المتبادلة عبر مختلف القطاعات. سعت الدراسة لإثبات أو نفي وجود التعاون الدولي من خلال النقاش النظري بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة.

يفترض الواقعيون الجدد أن آفاق التعاون بين الدول محدودة(الدفاعيون) و تكاد تكون معدومة على المدى الطويل(الهجوميون)، وذلك بالنظر لجملة من الافتراضات التي تحول دون تحقيقه، وتنظر الواقعية الجديدة للتعاون الدولي بنظرة متشائمة. في الطرف الآخر، نجد الطرح الليبرالي الجديد يؤكد على إمكانية تحقيق التعاون بين الدول و تعزيزه بالاعتماد على دور المؤسسات الدولية التي بإمكانها تحفيز الدول على الانخراط في المجالات التعاونية وكذا تساهم في تلطيف الفوضى الدولية عن طريق نشر الأنظمة وتحقيق المكاسب المطلقة.

وقد تجسد التعاون الدولي من خلال إنشاء العديد من المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، منظمة الصحة العالمية وغيرها، بالإضافة لانتشار الأحلاف العسكرية كحلف وارسو وحلف شمال الأطلسي(NATO) ، وكان الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو مواجهة التحديات العالمية المعقدة وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال دراستنا لمختلف الافتراضات الأساسية وتحليلنا لظاهرة التعاون الدولي من وجهة نظر الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة تم التوصل للنتائج التالية:

- أصبح التعاون الدولي حتمية ملحة في ظل التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت قضايا جديدة: كالإرهاب الدولي، قضايا البيئة ، الصحة، حقوق الانسان، الأزمات المالية.
- حاولت الليبرالية المؤسساتية الجديدة إثبات وجود التعاون الدولي عن طريق إنشاء مؤسسات دولية وأنظمة فعالة قادرة على تلطيف الفوضى الدولية، ونشر الأمن والاستقرار عن طريق وضع منظومة تعمل على ردع حالات الغش والشك واللايقين. كما ترى أنه إلى جانب الدول توجد فواعل أخرى(التعددية).
- يرى الليبراليون الجدد أن الدول تهتم بمكاسبها المطلقة أكثر من النسبية، فالمهم لدى الدول هو الحصول على الفوائد بغض النظر عما تكسبه الدول الأخرى.
- يرى الواقعيون الجدد أن تحقيق التعاون الدولي أمر مستحيل في بيئة فوضوية يسودها الغش وعدم الثقة واللايقين. فكل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية بالاعتماد على ذاتها دون الدخول في علاقات تعاونية بحيث يمكن أن تتفوق إحدى الأطراف على الأخرى، لذا فهم يهتمون بالمكاسب النسبية. فالشكوك المتبادلة والخوف من الغش والاهتمام بالمصلحة الخاصة للدول كلها عوامل تشكل عقبات تحد من إمكانية التعاون إلا في الحالات التي تكون فيها الفائدة مؤكدة لتحقيق أهداف الدولة والتي يمكن أن تتغير بتغير الظروف.
- يرى الواقعيون الجدد أن المؤسسات الدولية تبقى عاجزة على المحافظة على ما حققته من انجازات وتظل مسألة التعاون الدولي أكثر من أن تضمنها مؤسسات دولية. إذ لا تزال الدول هي التي تقرر وتبث في مسألة التعاون الدولي، انطلاقا بما تتوقعه من مكاسب ومنافع وأفضليات. كما يرون أنه مهما كان تأثير المؤسسات الدولية فإن القوى الكبرى تستخدمها بما يخدم مصالحها.

- فشلت الليبرالية المؤسساتية الجديدة في تقديم البديل للواقعية الجديدة من خلال اشتراكها معها في افتراض الدول كيانات عقلانية أنانية وكذا فوضوية النظام الدولي، بحيث يرى جون ميرشايمر أن عمل كل من كيوهان وناي لا يعدو أن يكون تعديلا للواقعية أكثر من كونه إطار عمل لفكر جديد يمكن أن يحل محل الواقعية.
- بالرغم من حدوث التقارب نيو واقعية– نيو ليبرالية ضمن النموذج العقلاني في مواجهة المقاربات مابعد الوضعية، إلا أنه لا يزال هناك جوانب خلاف رئيسية، فالواقعية بتجديداتها لا تزال ترى أن النظام الدولي فوضوي حتى وإن وجدت المؤسسات الدولية التي يرى الليبراليون الجدد أنها تلطف هذه الفوضى، من جهة أخرى، ترى الليبرالية الجديدة أن هناك علاقات تعاونية بين الدول رغم الفوضى حيث أن الربح يكون للجميع.

وعليه يمكن القول أن كلتا النظريتين استطاعتا وضع إطار تفسيري بناء لظاهرة التعاون الدولي. لكن تبقى الواقعية النظرية المهيمنة على حقل العلاقات الدولية لقدرتها التفسيرية في ظل التغيرات الدولية الحالية، كالحروب التقليدية بطرق حديثة(المواجهة بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا)، وكذا انتشار الحروب في العديد من الدول (الهند وباكستان، الصراع العربي الصهيوني: طوفان الأقصى). وليومنا هذا لم تستطع هيئة الأمم المتحدة كمؤسسة دولية من إنهاء حرب الإبادة على غزة بالرغم من الاجتماعات المتكررة لمجلس الأمن فالقرار يبقى في يد القوة المهيمنة (أمريكا) باستعمالها لحق الفيتو في كل مرة. وهذا ما يعكس سيطرة الدول الكبرى وهيمنتها على المؤسسات الدولية.

الملخص:

توضح هذه الدراسة كيفية بناء إطار تفسيري نظري لظاهرة التعاون الدولي من خلال النقاش بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وذلك بقراءة المنطلقات الفكرية وأهم الافتراضات الأساسية للنظريتين التي ساهمت في تفسير هذه الظاهرة.

فمن وجهة نظر الليبرالية الجديدة فإن التعاون الدولي شهد انتشارا واسعا شمل كافة القطاعات الاقتصادية، السياسية، البيئية، الصحية وغيرها. وأدى انتشار المؤسسات الدولية إلى فرض حالة من الاستقرار والتعاون وذلك عن طريق وضع اتفاقيات ومعاهدات بين الأطراف.

وعلى نقيض ذلك ترى الواقعية الجديدة أن فوضوية النظام الدولي والغش وهيمنة القوى الكبرى حال دون تحقيق ذلك. فهم يرون أن استمرار التعاون مرتبط بمصالح القوى المهيمنة على هذه المؤسسات. كما تم دراسة التوليفة نيو واقعية – نيو ليبرالية ضمن النموذج العقلاني وإظهار التقارب بين النظريتين في مواجهة المقاربات مابعد الوضعية. ورغم التقارب إلا ان كل نظرية دافعت عن هويتها الأنطولوجية.

الكلمات المفتاحية:

التعاون الدولي، الليبرالية الجديدة، الواقعية الجديدة، النموذج العقلاني، التوليفة نيو واقعية– نيو ليبرالية.

Abstract:

This study explains how to build a theoretical interpretive framework for the subject of International Cooperation. Through the debate between Neoliberalism and Neorealism, by reading the intellectual foundations and the most important assumptions for the two theories.

From the Neoliberal point of view, The International Cooperation has become widespread in all fields such as, economic, political, environmental, health and other sectors. From neoliberal, the spread of International Institutions has led to ensure stability through International Agreements and Treats between states.

By contrast, Neorealism sees that the Anarchy of the International System, Cheating and the hegemony of Great Powers prevented achieving cooperation. Neorealists believe that the continuation of cooperation is tied to interests of the dominant powers in these institutions. Also, this study examines the Neorealist - Neoliberal Synthesis that was presented within Rational Paradigm and demonstrated the convergence of the two theories in the face of Post Positivist approaches. Despite the convergence each theory try to defend to its Ontological Identity.

Key Words:

International Cooperation, Neoliberalism theory, Neorealism theory, Rational Paradigm, the NEO-NEO Synthesis.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا/- المراجع باللغة العربية

أ/- الكتب

1)- الياس جوانيتا ، ستش بيتر ،**أساسيات العلاقات الدولية**،ترجمة:محي الدين حميدي،سوريا:دار الفرقد،2016.

2)- الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة المجلد الأول**،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979.

3)- اكسيلرود روبرت ،**نشوء التعاون**،ترجمة: منبر الحرية،عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،2012.

4)- ايمانويل فالرشتاين، **بعد الليبرالية**، ترجمة: محمد حمشي،مصر:مدارات للأبحاث و النشر، 1995.

5)- ايمون باتلر،**مدخل إلى الليبرالية الكلاسيكية**،ترجمة: رزان حميدة، ميرا جندي،حازم موسى وآخرون،بغداد: بيت الحكمة2، 2015.

6)- براون كريس ،**فهم العلاقات الدولية**،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004.

7)- بن نويمي محمد ،**علم العلاقات الدولية**، قطر:مركز الثقافة،2023.

8)- بورتشيل سكوت ، لينكلتر اندرو ، ديفيتاك ريتشارد وآخرون،**نظريات العلاقات الدولية**،ترجمة: محمد صفار،القاهرة: المركز القومي، .2014

9)- بيليس جون ، سميث ستيف ،**عولمة السياسة العالمية**،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،دبي:مركز الخريج للأبحاث، 2004.

10)- جيلبين روبرت ،**الاقتصاد السياسي الدولي**،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004.

11)- دان تيم ، كوركي ميليا ، سميث ستيف ، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،ترجمة: ديما خضرا،بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016.

12)- دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي الكويت: المؤسسات الجامعية كاظمة للنشر والتوزيع،1985.

13)- ديسوا جيرار ،**دراسة في العلاقات الدولية الجزء الثاني النظريات البيدولاتية**،ترجمة:قاسم المقداد،دمشق:دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015 .

14)- ديفان غيوم ،**عالم أوحد تطور التعاون الدولي**،ترجمة: نصيرة مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2016.

15)- زياد العلي علي ،**المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،2017.

16)- حقي توفيق سعد ،**العلاقات الدولية**، بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2023.

17)- يوسف حتي ناصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية**،بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

18)- كيغلي تشارلز ، بلانتون شانون ،**السياسة العالمية: التوجهات و التحولات الجزء الأول**،ترجمة: منير بدوي،غالب الخالدي،الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر ،2017.

19)- ليتل ريتشارد ،**توازن القوى في العلاقات الدولية**،ترجمة:هاني تابري،لبنان:دار الكتاب العربي،2007.

20)- محمد فرج أنور ،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية:دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**،العراق:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007.

21)- محمد فهمي عبد القادر ،**النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**،الأردن: دار الشروق،2010.

22)- منغست كارين ، م أريغون ايفان ،**مبادئ العلاقات الدولية**،ترجمة: حسام الدين خضور،سوريا: دار الفرقد،2013.

23)- ميرشايمر جون ،**مأساة سياسة القوى العظمى**،ترجمة:مصطفى محمد قاسم،الرياض: النشر العلمي والمطابع،2001.

24)- سلامة علي جمال ،**تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي**،القاهرة: دار النهضة العربية،2013.

25)- عبد الكافي عبد الفتاح ،**الموسوعة الميسرة للعلوم السياسية(عربي – انجليزي)**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2010.

26)- عبد الله خشيم مصطفى ،**موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا:الدار الجماهيرية،ط2، 2004.

27)- شيهان مايكل،**توازن القوى التاريخ و النظرية**،ترجمة:أحمد مصطفى،القاهرة:مركز المحروسة،2015.

ب/ الدوريات و المجلات

28)- أحمد إسماعيل ، شامل محمد عبد الخالق ،النظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**،العدد:28، 2022.

29)- برد رتيبة ،الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية:نظرة في أبعادها الإقليمية وعبر الإقليمية،**المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية** و **السياسية**،المجلد:6،العدد:1، 2022.

30)- بلخيرات حوسين ،النقاش داخل النموذج المعرفي الواقعي في العلاقات الدولية:عرض نظري،**مجلة السياسة العالمية**، المجلد05، العدد03، 2021.

31)- بن قيطة مراد ،**إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة**،مجلة السياسة العالمية،العدد:02،ديسمبر 2018.

32)- والتز كينيث ، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة،ترجمة:أحمد قاسم حسين،**مجلة سياسات عربية** ، العدد 59 ،المجلد10،نوفمبر 2022.

33)- حبش لورد ، سلامة روكسانا ،البرنامج البحثي الواقعي الجديد بين التقدمية و الانتكاسة:قراءة في مفهومي الفوضى و التوازن،**مجلة سياسات عربية**، المجلد10،العدد59،نوفمبر 2022.

34)- لخذاري جلول، غربي محمد ،التعاون في السياسة الدولية من المنظور الواقعي،**مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية**،المجلد:8،العدد:2،جوان 2023.

35)- محمد عقيل وصفي ،التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،**مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**،المجلد 42،العدد1، 2015.

36)- مشري عبد الحميد ،مابعد النقاشات البراديغمية:البراغماتية وبناء جسور التواصل بين نظريات العلاقات الدولية،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد13، 2016.

37)- عبد الله جوهر حسين ،تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية،**مجلة السياسة الدولية**،السنة32،العدد124، أفريل1996.

38)- علي حاج قاسم ،أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في عملية التنمية:دراسة حالة إسهامات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدولي في تطوير التنمية،**مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية**،المجلد4،العدد1،جوان2020.

39)- علي سالم أحمد ،القوة والثقافة في عالم مابعد الحرب الباردة:هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،2008.

40)- عمر علي عمران ،الصراع و التعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة وبين الليبرالية الجديدة،**مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو**،مجلد08،العدد04،ديسمبر 2020.

41)- عواد الشرعة علي ،الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة و تحدياتها و إمكانات الاستفادة منها،**المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية:إنسانيات**، العدد8، 1999.

42)- فريح زينب ،إشكالية التعددية النظرية في حقل العلاقات الدولية،**مجلة المفكر** ، المجلد15 ،العدد02 ، ماي2020.

43)- رشيد مجيد عبد الله ، حميد ياسين عمار ،نوع المكاسب و أثرها في التفاعلات التعاونية الدولية:دراسة في أنماط سلوكيات الدول حيال التحديات المناخية،**مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، المجلد04 ، العدد 33 ، أكتوبر2023.

44)- خميس مخلف منعم ،الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية الافتراضات و التصنيفات و الأسس- رؤية تحليلية -،**مجلة دراسات دولية**،العدد:59،2014.

ج/- الرسائل الجامعية:

45)- هميسي رضا ، **مبدأ التعاون في القانون الدولي**،بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،معهد العلوم القانونية و الإدارية،1992.

46)- زقاع عادل ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية في العلاقات الدولية**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص:العلاقات الدولية،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2009.

47)- حمشي محمد ،**النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة01، 2016-2017.

48)- مشري عبد الحميد ،**التعاون الدولي من منظور الحوار العقلاني – البنائي**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة2016،1-2017.

49)- عديلة محمد الطاهر ،م **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات و الأسس**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2014-2015.

د/- المحاضرات:

50)- بوعنان ليندة ،**محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثالثة علاقات دولية ليسانس- مقياس:ملتقى العلاقات الدولية**-، قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023.

51)- عشور سليم ،**محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص علاقات دولية- دراسات إقليمية الدرس الرابع**-،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024-2025.

52)- شاعة محمد ،**محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية مقياس: السياسة الخارجية للدول الكبرى**،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023.

53)- غزال أحمد ،**دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولي**،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2022-2023.

هـ/- المواقع الالكترونية:

54)-https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8Aتم الاطلاع على الساعة 14:15 يوم الأربعاء7 ماي 2025.

ثانيا/ - المراجع باللغة الفرنسية:

أ/- الكتب:

55)- Buzan Barry, Waever Ole,**Region and Powers:The structure of International Security**,(New York:Cambridge University Press,2003.

56)- Charles Kegley, **World Politics Trend and Tansformation,** Wadsworth:Cengage Learning,2009.

57)- O. Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in The World Political Economy**(New Jersey: Princiton Univercity Press , 1984.

58)- Waltz Kenneth ,**Theory of International Politics**, Addison-wesly,1979.

ب/- المجلات:

59)- Alhamadi Abdullah, The Neorealism and Neoliberalism behind International Relations during COVID-19,**World Affairs**, Spring 2022.

60)- Lomia Ekaterine, Political Realism in International Relations: Classical Realism,Neo-realism,and Neo-classical Realism, **International Journal of Social, Political and Economic Research**,Vol07,issue03,2020.

61)- Mearsheimer John, The False Promise of International Institutions,**International Security**,Vol19, N3,Winter1994-1995.

62)- M.Grieco Joseph, Anarchy And The Limits Of Cooperation:A Realist Critic Of The Newest Liberal Institutionalism,**International Organization** , vol42 , N03 ,Summer1988.

63)- Ogunbanjo M.Bimbo, Neorealism and Neoliberalism in Global Politics:Towards Assessing the Intellectual Siblings, **KIU Journal of Social Sciences**,2021.

64)- Powell Robert, Anarchy in International Relations Theory: The Neorealist-Neoliberal Debate ,**International Organization**,Vol48,1994.

65)- Whyte Alexander, Neorealism and Neoliberal Institutional: Born of the same Approach,**E-International Relations**, 11 June2012.

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أدوار المنظمات بين الحكومية(الدولية)	53
02	انتشار إدارة الحكم في القرن الواحد و العشرين	57
03	مقارنة بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة	74
04	الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة : مختلف الفرضيات	84
05	محاور النقاش تقسيم بالدوين	98

فهـــرس الأشكـــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**نموذج شوبيك للعبة الصفرية**	**32**
02	**نموذج أناتول رابابورت**	**37**
03	**التركيب نيو – نيو خلال الثمانينيات**	**96**

الفهرس العام:

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
خطة البحث	
مقدمة	**01**
تمهيد	**02**
الفصل الأول: إطار مفاهيمي للتعاون الدولي	**14**
تمهيد	**15**
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي	**16**
المطلب الأول:تعريف التعاون الدولي	**16**
المطلب الثاني: تطور ظاهرة التعاون الدولي في العلاقات الدولية	**23**
المبحث الثاني: مشكلة التعاون الدولي	**26**
المطلب الأول: المباريات التعاونية	**27**
المطلب الثاني: المباريات اللاتعاونية	**34**
الفصل الثاني: حول وجود أو نفي وجود التعاون الدولي	**40**
تمهيد	**41**
المبحث الأول: أطروحة إثبات وجود التعاون الدولي	**42**
المطلب الأول: الليبرالية الجديدة وافتراضات إثبات وجود التعاون الدولي	**42**

المطلب الثاني: التحليل الليبرالي الجديد لظاهرة التعاون الدولي	**50**
المبحث الثاني: أطروحة نفي وجود التعاون الدولي في العلاقات الدولية	**61**
المطلب الأول: الواقعية الجديدة و افتراضات نفي وجود التعاون الدولي	**61**
المطلب الثاني: : التحليل الواقعي الجديد لظاهرة التعاون الدولي	**75**
الفصل الثالث: التقارب في الافتراضات و الدفاع عن الهوية الأنطولوجية للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة	**87**
تمهيد	**88**
المبحث الأول: التقارب في مفاهيم التحليل بعد نهاية الحرب الباردة	**89**
المطلب الأول: التحولات المعرفية المشتركة بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة	**89**
المطلب الثاني: مساعي التوليف النظري في العلاقات الدولية	**93**
المبحث الثاني: التوليفة نيو واقعية – نيو ليبرالية	**94**
المطلب الأول: التوليفة العقلانية	**94**
المطلب الثاني: الأسس المادية للتقليد العقلاني	**101**
الخاتمة	**104**
قائمة المراجع والمصادر	**107**
فهرس الجداول	**115**
فهرس الأشكال	**116**
الفهرس العام	**117**
الملخص بالعربية	**119**
Abstract	**120**